التطورات السياسية الداخلية في سنغافورة ١٩٤٥ – ١٩٥٩ والموقف البريطاني منها

م.د ماهر جاسب حاتم الفهد
كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / فرع ميسان

المُستخلص :-

يتناول هذا البحث التطورات السياسية الداخلية في سنغافورة ١٩٤٥ – ١٩٥٩، إذ شهدت سنغافورة خلال هذه المدة تحولات سياسية مهمة، كان لها أثرٌ بالغٌ في تحقيق حكمها الذاتي في عام ١٩٥٩ وتخلصها جزئياً من سيطرة الاستعمار البريطاني . إذ شهدت هذه المرحلة تعاون واضح بين معظم الشخصيات والنخب السنغافورية من جهة والسلطات البريطانية من جهة أخرى تجاه معظم المشاريع والخطوات السياسية المُتبعة في سنغافورة، ولم يقف ضدها إلا بعض العناصر اليسارية (وخاصة الشيوعية) .

أسفر هذا التعاون عن تقدم تدريجي في المكانة السياسية والدستورية لسنغافورة، حتى تحولت من مستعمرة تُدار بصورة مباشرة من الحاكم البريطاني العام إلى دولة تتمتع بالحكم الذاتي يشرف عليها رئيس وزراء سنغافوري تسنده جمعية تشريعية مُنتخبة من الشعب السنغافوري .

وهذا التعاون بين الجانبين، كان له أيضاً أثرٌ واضحٌ على مسار الوضع السياسي في سنغافورة، إذ سجل ولأول مرة في تاريخ سنغافورة ظهور الأحزاب السياسية لاحتواء الجماهير وتنظيمها، واهم هذه الأحزاب هي الإتحاد الديمقراطي المالاوي والحزب التقدمي وجبهة العمل وحزب العمل الشعبي وأخذت بالتصاعد حتى وصل عددها في انتخابات ١٩٥٩ إلى ثلاثة عشر حزباً، وأثمر هذا التعاون كذلك عن كتابة أول دستور في البلاد، مرت عملية صياغته بعدد من المراحل، ثم أُطر بشكله النهائي في عام ١٩٥٨، وشهدت هذه المرحلة من تاريخ سنغافورة، تأسيس أول جمعية تشريعية وطنية منتخبة في البلاد، تنافست فيها الأحزاب السياسية، وتسابق رجالها على استلام المناصب . ومن جانب آخر كان لهذه المرحلة السياسية انعكاس على طبيعة تعامل البريطانيين معهم، إذ أجبرت الأحزاب السياسية ولاسيما الرئيسة منها (جبهة العمل وحزب العمل الشعبي) البريطانيين على الاستجابة لأهم مطالب الشعب السنغافوري، والتي يتصدرها الاستقلال الوطني . هذا وسجلت المدة (١٩٤٥ – ١٩٥٩) سيطرة للحزب التقدمي في انتخابات ١٩٤٨ و ١٩٥١، ثم فوز جبهة العمل في انتخابات ١٩٥٥، واكتسح حزب العمل الشعبي الجميع في انتخابات ١٩٥٩ .

ومن الجدير ذكره أنه اختير عام ١٩٤٥ بداية للبحث، ففيه عاد البريطانيين إلى سنغافورة مُجدداً، وأعلنوا عن سياسة جديدة تجاه سنغافورة عُرفت بـ " الورقة البيضاء "، والتي جاءت ببعض التغييرات السياسية والدستورية على سنغافورة، وهو ما استحق الانطلاق منه لبداية البحث، أما عام ١٩٥٩، ففيه شُكلت أول حكومة سنغافورية مُستقلة ذاتياً بزعامة لي كوان يو، وهو ما أدخل سنغافورة في مرحلة تأريخية جديدة .

قُسم البحث إلى محاور عدة هي :-

١- نبذة جغرافية وتأريخية عن سنغافورة حتى عام ١٩٤٥ .
٢- عودة البريطانيون إلى سنغافورة وإعلانهم لسياسة الورقة البيضاء (١٩٤٥ – نيسان ١٩٤٦) .
٣- تشكيل الأحزاب السياسية وإجراء أول انتخابات في سنغافورة (نيسان ١٩٤٦ – حزيران ١٩٤٨).
٤- إعلان قانون الطوارئ وإصدار دستور راندل (حزيران ١٩٤٨ – آب ١٩٥٤).
٥- تطور الحياة السياسية وإجراء انتخابات نيسان ١٩٥٥ (آب ١٩٥٤ – نيسان ١٩٥٥) .
٦- تشكيل حكومة ديفيد مارشال وزيارة الوفد البرلماني البريطاني لسنغافورة (نيسان ١٩٥٥ – آذار ١٩٥٦)
٧- المؤتمر الدستوري في لندن وإستقالة ديفيد مارشال (نيسان – حزيران ١٩٥٦) .
٨- سنغافورة في ظل حكومة ليم يو هوك (حزيران ١٩٥٦ – حزيران ١٩٥٩) .
٩- الاستعداد لانتخابات نيسان وتشكيل حكومة لي كوان يو (نيسان – حزيران ١٩٥٩) .
١٠- الخاتمة .

Abstract :-

This Research deals with the Internal Political Developments in Singapore from 1945 to 1959. During this period, Singapore witnessed significant Political Transformations, which had a profound impact on the achievement of its self-rule in 1959 and Partly eliminated it from the domination of British Colonialism . This stage witnessed clear Cooperation between most of the Singaporean figures and elites on the one hand and the British authorities on the other, with regard to most of the projects and political steps in Singapore. Only some leftist elements (especially communism) stood against them .

This cooperation resulted in Gradual progress in the political and constitutional status of Singapore. It was transformed from a colony directly administered by the British General Governor to a self-governing state governed by a Singaporean prime minister and supported by an elected Legislative Assembly of the Singaporean People .

The cooperation between the two sides also had a clear impact on the Political Situation in Singapore . For the first time in the history of Singapore, Political Parties emerged to Contain and Organize the masses . The most important of these parties were the Malian Democratic Union, the Progressive Party, the Labor Front and the People's Action Party . The number of its members in the 1959 elections reached 13, and this cooperation also resulted in the writing of the First Constitution in The country. The process was formulated in a number of stages and then finalized in 1958 . Elected National Legislatures in the country; In which the political parties competed and their men competed to receive positions . On the other hand, this political stage was a reflection of the nature of the British deal with them . The political parties, especially the president (the Action Front and the People's Action Party), forced the British to respond to the most important demands of the people of Singapore, The period (1945-1959) dominated the Progressive Party in the 1948 and 1951 elections, then the Labor Front won the 1955 elections, and the People's Action Party swept everyone in the 1959 Elections

نبذة جغرافية وتأريخية عن سنغافورة حتى عام ١٩٤٥

تقع سنغافورة(١) في جنوب شرقي آسيا(٢) في إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ، ونتيجة لموقعها الجغرافي المتميز أصبحت من أهم الموانئ التجارية في جنوب شرقي آسيا، وذلك لوقوعها على طريق الملاحة بين حوض البحر المتوسط وغربي أوروبا من جهة وبين الشرق الأقصى من جهة أخرى(٣) .

تتألف دولة سنغافورة من جزيرة سنغافورة وقرابة (٥٠) جزيرة أخرى تطيف بها، وهي منفصلة عن شبة جزيرة الملايو من خلال مضيق جوهور (Johore)(٤)، وبما إن عرض الأخير أثنين كيلو متر، فقد ارتبطت مع ماليزيا بشبكة من سكك الحديد وطرق جيدة للسيارات(٥)، ويفصلها أرخبيل ريو (Riau) عن إندونيسيا، وتتألف الجزيرة من هضبة ترتفع إلى (٦٠) متر، ويتكون قلب الجزيرة من باطوليت غرانيتي تغطيه ترب حدليتية حمراء وصفراء . ونظراً لوقوعها على درجة العرض الواحدة شمالاً فمناخها استوائي نموذجي، ودرجة حرارتها شديدة باستمرار تصل إلى (٢٦،٧هـ) وذات هواء هادئ صاعد، والأمطار غزيرة متوسطها (٢٣٠٠ ملم) ولم يكن هناك شهر جاف حقيقي في سنغافورة(٦) . وتوجد فيها بعض الانهار القصيرة منها نهر جورونغ (Jurong) ونهر سنغافورة وروشور (Rochor) وكالتانغ (Kaltang) وهذه الانهار جميعها تقع في جنوبي سنغافورة وتصب في مضيق سنغافورة، أما نهري سلتار (Seletar) وكرانجي (Krenji) فيقعان في شمالي سنغافورة ويصبان في مضيق جوهور(٧) .

تعد مدينة سنغافورة هي عاصمة جمهورية سنغافورة، وهي مدينة صناعية ومحطة تجارية مهمة، وتبلغ مساحة جمهورية سنغافورة (٥٦١،٨) كم٢، ويبلغ طول الجزيرة من الشمال إلى الجنوب حوالي (٤١،٨) كم، في حين يبلغ عرضها (٢٢،٥) كم(٨)، وعدد سكانها (٥.٤) مليون نسمة في منتصف عام ٢٠١٣، وتبلغ كثافتها السكانية (٧٥٤٠) نسمة / كم٢(٩) .

يمتذهب معظم السنغافوريين بالبوذية، وتأتي بعدها الديانة الإسلامية، وتنتشر التاوية والهندوسية والمسيحية هناك، ويتحدث السنغافوريين بأربع لغات، هي لغة الماندرين الصينية والإنجليزية والمالاوية والتاميل(١٠) .

تتصدر الصناعة الحرف الإنتاجية في سنغافورة من حيث حجم القوى العاملة، إذ يشكل عدد العاملين بها ما يشكل ربع حجم القوى العاملة في البلاد، وتعتمد الصناعة الوطنية على الخامات المعدنية والزراعية المستوردة من بعض الدول المجاورة، وتعد صناعات صهر وتركيز القصدير والمنتجات الخشبية وحفظ وتعبئة الأناناس ومعالجة المطاط وإنتاج الملابس الجاهزة أهم الصناعات الوطنية في البلاد . وتتألف أهم واردات سنغافورة من بعض المنتجات الصناعية ومستلزمات الإنتاج، ويأتي في مقدمتها الماكينات ووسائل النقل والمنسوجات وبعض المعادن والمواد الغذائية (وخاصة الرز) والنفط الخام ومشتقاته والمطاط الخام المستورد من إندونيسيا . أما أهم صادراتها فهي المطاط المعاد تصديره وبعض منتجات النفط الخام والقصدير والمواد الغذائية وجوز الهند وزيت النخيل، وتعد إندونيسيا وبريطانيا وتايلاند أهم الدول المصدرة إلى إندونيسيا، أما معظم صادراتها فتتجه إلى الأسواق البريطانية والأميركية واليابانية(١١) . وفضلاً عن الصناعة، فهناك مهنة صيد الأسماك في سنغافورة، فتصاد من المسطحات المائية البحرية المجاورة لأرض الجزيرة، ويبلغ متوسط كمية الإنتاج السنوي من الأسماك نحو (١٠،٠٠٠) طن(١٢) . وتساهم التجارة بعد الصناعة في رفد وتقوية الاقتصاد الوطني، أما الزراعة، فيقدر حجم الأراضي المُستغلة زراعياً بـ (٥%) من مجمل أراضي البلاد، فتزرع بها بعض الفواكه الاستوائية والسحالب والخضروات(١٣) .

عرقياً، تتكون سنغافورة من أعراق متنوعة، فغالبية سكانها من الصينيين وتبلغ نسبتهم (٧٥ %) من مجموع السكان، ويشكل الماليزيون (١٥ %) من المجتمع السنغافوري، أما الهنود والباكستانيون فنسبتهم (٩ %) من المجموع، وباقي الأعراق نسبتهم (١%) . وللصينيين في سنغافورة جمعياتهم الخاصة ومدارسهم وصحفهم واختصاصاتهم المهنية، وينخرط الهنود والباكستانيون بصورة خاصة بالتجارة، أما البنجابيون والسيخ فهم حراس وموظفي صغار في الدولة، ويعيشون في وسط المدينة، أما الماليزيون، فيقطنون في مناطق قليلة التحضر وذات طابع ريفي، ورغم التفوق العددي للصينيين في البلاد إلا أن الكثير من كتابات الشوارع باللغة الماليزية، وتبث الإذاعة الرسمية بالانجليزية والماليزية والتاميلية ولغة الماندرين (Mandarin) الصينية . وجميع سكان سنغافورة من المتعلمين، ويقصد سائر الأطفال مدارسهم، وتتمتع الدولة بتجهيز صحي جيد، الأمر الذي انعكس على قلة نسبة الوفيات، التي تشكل (٥،٣) بالألف، ونجحت الحكومة في سياسة تحديد النسل، فقد أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً يُحدد عدد أولاد الأب غير المثقف باثنين، ولكن من يحمل شهادة جامعية فلا تحديد لعدد أولاده(١٤) . وبدأت الحكومة في الستينيات بتطبيق برنامج تجديد حضري كبير، أُستبدلت من خلاله كل أحياء سنغافورة الفقيرة بالوحدات السكنية الحديثة، وذلك على اثر تطبيق سياسة تحديد النسل وسياسة الهجرة الصارمة(١٥) .

عُرفت جزيرة سنغافورة من جانب عدد كبير من الملاحين منذُ القرن الثالث الميلادي، وعندما ظهرت في القرن السابع الميلادي العديد من الدول البحرية في أرخبيل الملايو، كانت سنغافورة واحدة من المخازن والمخافر الأمامية ونقطة تجهيز مهمة للعديد من التجار الصينيين والجاويين والتايلانديين والمالاويين والهنود والعرب، وأشارت السجلات التأريخية الجاوية في القرن الرابع عشر الميلادي إلى جزيرة سنغافورة باسم " تيماسك " (Temasek)، وأكدت سجلات جاوية أخرى إلى إن وجود سنغافورة يعود لعام ١٢٩٩ باسم " مدينة الأسد " (Lion City)، حيث وجد أحد الأسود على أراضيها من جانب بعض الرحالة الجاويين . وكانت تحت سيطرة الإمبراطوريات الإقليمية والسلطنات المالاوية المتعاقبة(١٦) .

خضعت سنغافورة لمدة ثلاثة قرون لسيطرة غير مستقرة لبعض الممالك في جنوب شرقي آسيا، مثل مملكة ماجاباهيت (Majapahit)(١٧) وسرفجايا (Srivijaya)(١٨) وايوثا (Ayutthaya)(١٩) وملقا وجوهور(٢٠) .

وبعد إن سيطر البرتغاليين على مضيق ملقا في عام ١٥١١(٢١)، اضطر سلطان ملقا إلى الهروب جنوباً، وأسس سلطنة خاصة به في جوهور، وبسطت سيطرتها على سنغافورة، وعلى اثر التهديدات البرتغالية المستمرة للجزيرة، أُهمل النشاط التجاري والزراعي فيها، وازدهرت جزر ريو وسومطرة الاندونيسيين، لكن النشاط الزراعي عاد لسنغافورة في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، بعد إن وفد في عام ١٨١٨ تيمينغونغ عبد الرحمن (Temenggong Abdul Rahman)(٢٢) وهو احد المسؤولين المالاويين وأتباعه من سلطنة جوهور، وأشرف على إدارة سنغافورة، وتشارك العيش مع مئات من سكان العشائر الأصليين وبعض الفلاحين الصينيين، وفي ٢٩ كانون الثاني ١٨١٩ وصل السير توماس ستامفورد رافلز (Thomas Stamford Raffles)(٢٣) وكيل الحاكم البريطاني لقاعدة بانكولين (Bencoolen) الواقعة على الساحل الغربي لسومطرة ووكيل شركة الهند الشرقية البريطانية (British East Indian Company)(٢٤) إلى سنغافورة(٢٥) .

وبعد وصوله، طلب الرخصة من تيمينغونغ عبد الرحمن في ٣٠ كانون الثاني ١٨١٩ للسماح له بتشكيل محطة تجارية، وقد وافق الأخير شريطة أعلام حاكم جوهور السلطان حسين محمد شاه (Hussein Mohamed Shah)(٢٦) بذلك، وبعد أيام عدة، وافق السلطان حسين على ذلك، وفي ٦ شباط من العام نفسه، وقع تيمينغونغ عبد الرحمن مع توماس ستامفورد على معاهدة، أكدت على حق شركة الهند الشرقية البريطانية بتأسيس محطة تجارية في سنغافورة، مقابل مبلغ سنوي قدره (٥،٠٠٠) دولار للسلطان حسين و (٣،٠٠٠) للحاكم تيمينغونغ عبد الرحمن، وبعد التوقيع، شيدت المحطة وأقيمت التحصينات عليها ورفع العلم البريطاني فوقها(٢٧).

وبعد التأسيس، فُتحت موانئ سنغافورة أمام المهاجرين والتجار، وكان حينها يسكن سنغافورة حوالي (١٠٠٠) شخص، اغلبهم صينيين، لكن بعد التأسيس، صارت تعج بالعديد من الأعراق المختلفة من جزر ريو الإندونيسية ومن بينانغ (Penang) وملقا (Malacca) وآخرين من أرخبيل الملايو، وأخذت الجزيرة بالنمو الازدهار(٢٨) . وعلى أساس ذلك، اخذ البريطانيين يبسطون سيطرتهم على معظم أراضي سنغافورة خلال المدة (١٨١٩ – ١٨٢٤) من خلال دفع المبالغ لحاكم سنغافورة المالاوي ولسلطان جوهور على شكل إيجارات، حتى تمكنوا من فرض سيطرتهم بالكامل عليها في عام ١٨٢٤(٢٩) .

اعترف الهولنديون رسمياً في ١٧ آذار ١٨٢٤ بالسيطرة البريطانية على سنغافورة(٣٠)، وصارت سنغافورة خلال المدة (١٨٢٦ – ١٨٦٧) مع بينانغ وملقا وعدة تبعيات اصغر جزءاً من تنظيم ما يُسمى " اتفاقيات المضائق " (The Straits Settlements)، التي تُدار من مقر شركة الهند الشرقية البريطانية في الهند . وقد ارتفعت أهمية مستعمرات اتفاقية المضائق في عام ١٨٦٧، بعدما ازدادت معاناة القوات البريطانية الرابضة في هونغ كونغ (Hong Kong) من مرض الحمى، فوجهت أنظارها صوب هذه المستعمرات، فرفعت مكانتها(٣١)، وحولتها في ١ نيسان ١٨٦٧ من مستعمرة تابعة إلى شركة الهند الشرقية البريطانية إلى مستعمرة تابعة للتاج البريطاني، وستدار مباشرة من حكومة لندن، وصارت سنغافورة عاصمة لها(٣٢) .

وبعد ذلك، عينت حكومة لندن حاكم بريطاني عام على مستعمرة اتفاقيات المضائق، وشكلت مجلس تنفيذي وتشريعي فيها، وفاقت سنغافورة بينانغ وملقا في الأهمية، فنشطت الحركة التجارية عبر مينائها وازداد عدد ساكنيها ووصل عددهم إلى (٨٦،٠٠٠) ساكن، ثم سيطرت على المجلس التشريعي في مستعمرة المضائق، وازدهرت مكانتها أكثر بعد افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩، حيث صارت الحركة التجارية نشطة في المحيط الهندي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على التأثير البريطاني في المنطقة، وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أصبحت سنغافورة منطقة رئيسية ومهمة لجذب مئات الآلاف من العمال الصينيين والهنود والإندونيسيين والماليزيين؛ للعمل في مناجم القصدير ومزارع المطاط في الشمال(٣٣) .

ونجحت مؤسسات النقل والمالية والاتصالات كثيراً في سنغافورة، ومعها صار هناك توسع حكومي سريع في البنى التحتية للبلاد، وذلك لدعم الصناعة والتجارة المزدهرة لبريطانيا، لكن الخدمات الاجتماعية والتعليمية تلكأت، وكان هناك بون واضح في حياة الطبقات الراقية والفقيرة، فالأخيرة تميزت بالفاقة والمرض وسوء التغذية وإدمان الأفيون . وبالرغم من عدم تأثر سنغافورة بشكل كبير بأحداث الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) إلا أنها تأثرت مثل باقي دول العالم بآثار الحرب وبالأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٣) (The Global Economic Crisis)(٣٤) ومع تدفق المهاجرين الصينيين المستمر(٣٥) .

ظهر النشاط السياسي في سنغافورة بين السكان الصينيين أولاً، وذلك في عام ١٩٠٠ بين محامين الإصلاح والثورة في الصين على اثر قيام ثورة البوكسرز (Boxers Revolution)(٣٦)، ثم كان هناك اهتمام متزايد في الثلاثينيات، نتيجة للتطورات السياسية في الصين(٣٧)، فبعضهم دعم الشيوعيين والبقية ساندوا الوطنيين بزعامة حزب الوطني " الكومنتانغ " (Kuomintang)(٣٨)، وبعد تأسيس الحزب الشيوعي المالاوي (The Malayan Communist Party)(٣٩) في عام ١٩٣٠، اخذ ينافس تأثير الأحزاب الصينية في سنغافورة، لكن بالرغم من ذلك، كانت الصين مدعومة من بريطانيا ضد المد الياباني المتصاعد فبعد تعاظم قوة اليابان البحرية في العشرينيات وخاصة بعد انتهاء مؤتمر واشنطن البحري

(TheWashington Naval Conference)(٤٠)، قامت بريطانيا في عام ١٩٢٣ ببناء قاعدة بحرية في سنغافورة، أنجزتها في عام ١٩٤١، وأطلقت عليها اسم " جبل طارق الشرق " (Gibraltar of The East)، والتي صارت هدفاً جذاباً لليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) (٤١)

هاجمت اليابان في ٧ كانون الأول ١٩٤١ الملايو، وفي ١٥ شباط ١٩٤٢ سيطرت على سنغافورة، وبعد سيطرتهم على سنغافورة، غيَّر اليابانيون في ١٧ من الشهر نفسه اسم البلاد من سنغافورة إلى " شونان " (Shonan) وتعني " ضوء الجنوب "(٤٢)، وفككوا إدارة الحكم الاستعماري البريطاني فيها، وقد عانت سنغافورة كثيراً خلال الحرب، أولاً من الهجوم الياباني، وثانياً من قصف قوات الحلفاء لها، وباحتلال اليابان لها، ارتفعت نسبة الوفيات وانتشرت الجريمة والفساد، وتضررت البنى التحتية كثيراً، وانتكست العلاقة بصورة واضحة بين السنغافوريين وقوات الاحتلال الياباني (٤٣) .

عودة البريطانيون إلى سنغافورة وإعلانهم لسياسة الورقة البيضاء
١٩٤٥ – نيسان ١٩٤٦

قررت الحكومة البريطانية في ١٨ أيار ١٩٤٤ تشكيل إتحاد يضم جميع ولايات الملايو بما فيها مستعمرة المضائق (التي تضم بينانغ وملقا وسنغافورة) مُستقبلاً، أما سنغافورة، فقد استثنت من الإتحاد، إذ سَتُدار بوصفها مستعمرة منفصلة بحد ذاتها، لكن من الممكن دمجها مع الاتحاد المنشود مُستقبلاً . وسيتولى إدارتها حاكم بريطاني يتخذها مقراً له، وسيُدير ولايات الملايو الأخرى أيضاً، وستكون له سيطرة على الممثلين البريطانيين في بورنيو، وفي سياق ذي صلة، عينت الحكومة البريطانية السير هارولد ماكميشل (Harold Macmichael)(٤٤) حاكماً عاماً على الملايو، وسيأخذ دوره بعد تحرير الملايو من الاحتلال الياباني في عقد اتفاقيات جديدة مع حكام ولايات الملايو، وتحرك مباشرة لزيارة الهند وقيادة عمليات جنوب شرق آسيا (S.E.A.C.)، وقد رحب الجنرال لويس ماونتباتن (Louis Mountbatten)(٤٥) من جانبه بهذه السياسة وهذا التعيين(٤٦) .

وسيكون إلى جانب الحاكم العام مدير تنفيذي ومجلس تشريعي في سنغافورة، وسيكون هناك تنسيق بين سياسة حكومة سنغافورة وإتحاد الملايو في المستقبل، علماً ان الحاكم العام ستكون له السيطرة على معظم السلطات الداخلية في سنغافورة وإتحاد الملايو وبورنيو، وسَتُعقد اتفاقيات بين سنغافورة وولايات إتحاد الملايو تخص الشؤون الإدارية والاستشارية المشتركة(٤٧) .

ومن الجدير ذكره انه بعد أعادة تحرير سنغافورة من الاحتلال الياباني، ستكون السلطة مباشرة تحت تصرف القائد العسكري فيها، والذي بدوره سيكون رئيساً للإدارة العسكرية في البلاد، وتحت تصرفه مطلق الصلاحيات، وبعدها سَتُسلم إدارة سنغافورة لإدارة مدنية دائمة بعد استقرار الوضع العسكري واستتباب الأمن فيها، وسيكون الحاكم العام رئيساً لهذه الإدارة المدنية(٤٨) .

وفي غضون ذلك، أعلنت القوات اليابانية في سنغافورة في يوم الأربعاء الموافق ١٢ أيلول ١٩٤٥ عن استسلامها لقوات الحلفاء(٤٩)، وبحضور الجنرال لويس ماونتباتن، وباشرت بعملية تسليم أسلحتها تنفيذاً لتوجيهات حكومة طوكيو، وكان في مقدمتهم الجنرال شيشيرو ايتاجاكي (Seishiro Itagaki)(٥٠) رئيس أركان القوات اليابانية في سنغافورة والملايو . وابتهج الشعب السنغافوري بهذا الاستسلام، ورحب بالبريطانيين، واعتقدوا ان الأيام السعيدة باتت وشيكة العودة(٥١) .

وفي غضون ذلك كشفت الحكومة البريطانية في ١٠ تشرين الأول ١٩٤٥ عن سياستها تجاه سنغافورة وولايات الملايو باسم " الورقة البيضاء (White Paper)، تناولت فيها المكانة السياسية والدستورية لهذه المناطق، وفيها عبَّر البريطانيين عن حرصهم على تحقيق التكامل السياسي بين ولايات الملايو باستثناء سنغافورة، التي ستكون مستعمرة منفصلة بحد ذاتها(٥٢)، يُديرها الحاكم البريطاني العام، نظراً لأهميتها الإستراتيجية، ولما فيها من منافع اقتصادية واجتماعية، وأكد البريطانيين انه لا يوجد ضير فيما لو تحقق تفاهم مستقبلي لاندماج سنغافورة مع اتحاد الملايو المزمع تشكيله(٥٣) .

واعتبرت الورقة البيضاء جزيرتي كوكوز (Cocos)(٥٤) وكريستماس (Christmas)(٥٥) هي جزءً من أراضي سنغافورة، التي ستكون تحت إدارة الحاكم العام، الذي سيُساعده مجلس تنفيذي وآخر تشريعي، وخلال المرحلة الانتقالية التي تفصل ما بين الإدارة العسكرية للبلاد وما بين صياغة دستور جديد لسنغافورة، سيعمل الحاكم العام وبمساعدة مجلس استشاري على إصدار بعض التشريعات والقوانين، التي من شانها العمل على إيجاد قاعدة حقيقية ومعبرة عن أطياف الشعب السنغافوري، وعلى ضوء هذه القاعدة، سَيُشكل مجلس تنفيذي وسَيُعين ويُنتخب مجلس تشريعي، لإدارة الحكومة المحلية في مختلف الشؤون التي تخص الموانئ والبلدية وأخرى غيرها، والعمل على تحسين ثقة الشعب السنغافوري للعمل بالحد الأدنى الممكن دون تأخير، وبذلك فان الحاكم العام سيكون هو صاحب القرار الأعلى في البلاد خلال المرحلة الانتقالية التي سَتعقب مرحلة الإدارة العسكرية(٥٦) .

وفي غضون ذلك قامت السلطات البريطانية باحتواء بعض الشيوعيين الذين كانوا جزءاً من الجناح العسكري للحزب الشيوعي المالاوي، والذين سبق وان قاوموا القوات اليابانية، فقد قامت السلطات المذكورة بتقديم مبلغ قدره (٣٥٠) دولار لكل فرد منهم يُسلم سلاحه للقوات البريطانية، وخلال المدة من كانون الأول ١٩٤٥ ولغاية كانون الثاني ١٩٤٦، سلم مئات منهم للسلطات البريطانية في سنغافورة وفق مراسيم خاصة حضرها الجنرال لويس ماونتباتن، وخلالها اعترف البريطانيين بدور هذه العناصر في هزيمة اليابانيين، وفي الوقت الذي سلمت بهذه العناصر، كانت هناك أخرى غيرها لم تُسلم، وخزَّنت أسلحتها سراً للمستقبل(٥٧) .

حكم البريطانيون سنغافورة قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) بوصفها أحدى مناطق مستعمرة اتفاقيات المضائق، التي تضم سنغافورة وبينانغ (Penang) وملقا (Malacca)(٥٨)، ولكن بعد الحرب المذكورة وبالتحديد في عام ١٩٤٦، أُعيد تنظيم هذه المناطق، إذ ضمت بينانغ وملقا إلى الاتحاد الملاوي، أما سنغافورة، فأصبحت مستعمرة بريطانية منفصلة وتابعة للتاج البريطاني(٥٩) .

تشكيل الأحزاب السياسية وأجراء أول انتخابات في سنغافورة
نيسان ١٩٤٦ – حزيران ١٩٤٨

ولتفعيل هذا القرار ولما جاء في الورقة البيضاء، أصدرت السلطات البريطانية في سنغافورة في ١ نيسان ١٩٤٦ دستور جديد، لتمهيد الطريق لتشكيل مستعمرة ذاتية الحكم فيها، أكد هذا الدستور على تشكيل مجلس تشريعي في سنغافورة برئاسة الحاكم البريطاني العام مع تسعة أعضاء مسؤولين(٦٠)، وثلاث عشرة غير مسؤولين، أربعة من الثلاث عشرة سيرشحهم الحاكم العام، وثلاثة سيتم اختيارهم من أعضاء غرف التجارة (المعروفين سابقاً باسم الجمعية التجارية الصينية)، والستة الباقين، سينتخبون عن طريق الرعايا البريطانيين البالغين، الذين قد سكنوا في سنغافورة قبل عام واحد من الانتخابات المزمع إجرائها في آذار ١٩٤٨(٦١) .

ونص الدستور أيضاً على ان الحاكم العام سيحتفظ بالسيطرة على المواضيع المحجوزة، وله الحق في نقض أي قرار يصدر من المجلس التشريعي في سنغافورة، وسيكون الحاكم العام بدوره خاضعٌ لوزير الدولة لشؤون المستعمرات في لندن . وأكد الدستور على انه سيتم تشكيل مجلس تنفيذي مؤلف من عشرة أعضاء، ستة منهم مسؤولين والبقية غير مسؤوليين(٦٢) .

وبعد الإعلان عن الدستور، شُكل في حزيران ١٩٤٦ (٦٣) حزب سياسي في سنغافورة باسم " الاتحاد الديمقراطي الملاوي (Malayan Democratic Union)، عارض هذا الحزب تشكيل المجلس التشريعي في سنغافورة على أسس عرقية، وينبغي ان يتم اختيار أعضاء المجلس وفقاً للدوائر الانتخابية في المناطق السنغافورية المختلفة(٦٤) .

لم يقتنع حزب الاتحاد الديمقراطي المالاوي بالإصلاحات الدستورية الأخيرة، وقرر التعاون مع الحزب الشيوعي المالاوي؛ لمحاربة البريطانيين في سنغافورة وولايات الملايو، وقرر مقاطعة انتخابات آذار ١٩٤٨، ونظم اجتماعات كبيرة للاحتجاج على الدستور الجديد(٦٥) .

وفي السياق ذاته، شكل في ٢٥ آب ١٩٤٧ (٦٦) ستة أشخاص هم تان شاي شينغ (Chye Tan Cheng)(٦٧) و نذير احمد مالال (Nazir Ahmad Mallal)(٦٨) وكريستوفر جون لايكوك (Christopher John Leycock)(٦٩) وليم شوان جوك (Lim Chuan Geok) و اروموغام بونو راجاه (Arumugam Ponnu Rajah)(٧٠) و أينش داود بن محمد شاه (Inche Daud Bin Mohamed Shah) حزب سياسي جديد في سنغافورة باسم " الحزب التقدمي " (The Progressive Party)، وتسلم تان شاي شينغ رئاسة الحزب بعد التأسيس مباشرة(٧١)، وقد تهيأ الحزب للتعاون مع

السلطات البريطانية من اجل العمل بالإصلاحات الدستورية التي صدرت في نيسان ١٩٤٦ . وقد كان الحزب التقدمي هو الحزب الوحيد الذي كافح من اجل انتخابات اذار ١٩٤٨، وقد طالب بالاندماج مع اتحاد الملايو، والنظر في الحقوق العامة للناخبين، وعدم حصرها بالبريطانيين فقط، بل ان يُسمح لكُل من ولدَ في سنغافورة أو حصل على جنسيتها ، وعدم السماح للمهاجرين بالانتخاب(٧٢) .

وبعد ان شُكلت بعض الأحزاب في سنغافورة وتصاعد النضج السياسي تدريجياً، أجريت الانتخابات في موعدها المُقرر في ٢٠ آذار ١٩٤٨(٧٣)، وقد حُرم معظم سكان سنغافورة والبالغ عددهم وقتذاك (٢٥٠،٠٠٠) شخص من الانتخاب، وسُمح لـ (٢٢،٠٠٠) شخص بالانتخاب فقط، علماً ان عدد المُنتخبين كان (١٣،٤٥٨) شخص فقط، واغلبهم من الهنود(٧٤)، وقد كانت عملية الانتخابات هي لاختيار (٦) ستة أعضاء فقط للمجلس التشريعي، وقد فاز الحزب التقدمي بثلاثة مقاعد، أما الثلاثة البقية، فقد فازت بها شخصيات مُستقلة(٧٥) .

إعلان قانون الطوارئ وإصدار دستور راندل
حزيران ١٩٤٨ – آب ١٩٥٤

وفي غضون ذلك، تصاعدت وتيرة النشاط الشيوعي في إتحاد الملايو وأعلنت السلطات البريطانية حالة الطوارئ في الملايو (The Malayan Emergency) في ١٦ حزيران ١٩٤٨(٧٦)، أما في سنغافورة، فعلى الرغم من استقرار الأوضاع فيها، إلا ان السلطات البريطانية أعلنت حالة الطوارئ في ٢٤ حزيران من العام نفسه(٧٧)، وشددت في احترازاتها الأمنية، فجندت (٢٥) ضابطاً في جهاز الشرطة، عشرون منهم من سنغافورة، وأربعة من الأسيويين الذين يعيشون فيها، وواحداً من قوات الكورخا (Gurkha)، وسيُدمج (٦٠٠) شرطي إضافي لتوفير الأمن في البلاد(٧٨) .

ومع استقرار الأوضاع أكثر في البلاد، بدأ في ٧ آذار ١٩٤٩ الترشيح لعضوية اللجنة البلدية، التي ستكون مسؤولة عن الخدمات في سنغافورة، مثل شؤون الصحة والماء والطرق وتصريف المجاري، وهي المرة الأولى التي سينتخب فيها السنغافوريين مؤسسة عامة منتخبة بشكل شعبي، وهي ستكون النواة الحقيقة نحو تشكيل حكومة ذاتية يديرها الشعب السنغافوري بنفسه(٧٩) .

ومع اقتراب موعد الانتخاب، قسمت سنغافورة إلى ستة مراكز انتخابية هي مركز مدينة سنغافورة و منطقة روجور (Rochore) وشمال سنغافورة وجنوبها وشرقها وغربها، وسيكون لكل مركز ثلاث مقاعد، والمجموع هو (١٨) مقعد للسنغافوريين، وسترشح الادارة الاستعمارية (٩) اخرين في اللجنة، وبذلك سيكون مجموع أعضاء اللجنة البلدية هو (٢٧) عضواً(٨٠) .

رشح الحزب التقدمي (١٦) شخصاً يمثلونه في الانتخابات البلدية، وقد تعهدوا خلال حملتهم الانتخابية بتحسين إدارة الامور المالية في البلدية ورفع مستوى الخدمات الصحية العامة وتطوير هيئة التسويق، وتعهدوا بتعيين موظفين سنغافوريين في للعمل في الخدمات البلدية . أما حزب العمال (The Labour Party)، فقدم (٥) مرشحين عنه، وعدوا بتخفيف ازمة السكن واجراء تعديلات في الخدمات العامة مثل إضاءة الشوارع وتصريف المجاري وتوفير الوسائل الطبية، والعمل على تحسين ظروف العمال لرفع الانتاج في البلاد . أما المستقلون، فقدموا (٧) مرشحين عنهم . وبعد هذه التعهدات، اجريت الانتخابات البلدية في ٢ نيسان ١٩٤٩، وقد فاز الحزب التقدمي بـ (١٣) مقعد من مجموع (١٨) مقعد خصصت للسنغافوريين في اللجنة البلدية، أما حزب العمال فقد حصل على مقعد واحد، وفاز المستقلون بـ (٤) مقاعد(٨١) .

ومع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية الثانية في البلاد، طالب الحزب التقدمي في عام ١٩٥٠ بزيادة عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي، وذلك من خلال اضافة ثلاثة مقاعد أخرى، وقد نال هذا الطلب موافقة السلطات البريطانية في ٢١ كانون الأول ١٩٥٠، وبذلك صار عدد الأعضاء المنتخبين هو تسعة أعضاء بدلاً من ستة(٨٢) .

اعلنت بعض الصحف السنغافورية في كانون الثاني ١٩٥١ عن اعتقال السلطات البريطانية لمجموعة من العناصر الشيوعية من ذوي الثقافة البريطانية، وهذه المرة الأولى التي تقوم بها السلطات المذكورة بالاعتقال استناداً لأحكام قانون الطوارئ، الأمر الذي انعكس ايجاباً على الشيوعيين، إذ ربحوا العديد من الانصار بين الأكثرية الصينية المتعلمة في سنغافورة، والذين تأثروا بالتقارير التي تحدثت عن تقدم الصين الشيوعية والنجاحات التي أحرزها جيش التحرير الشعبي الصيني (The Chinese People's Liberation Army)(٨٣) ضد القوات الأميركية في الحرب الكورية(٨٤)(The War Korean)(٨٥) .

وبعد الموافقة على إضافة ثلاثة مقاعد أخرى للمجلس التشريعي في سنغافورة زاد معها عدد مقاعد المجلس بصورة عامة من (٢٢) مقعد إلى (٢٥)، وسيكون تان شين تاون (Tan Chin Taun) رئيس المجلس التنفيذي هو رئيساً للمجلس التشريعي في حالة غياب الحاكم العام، وبذلك تحقق نوع من الانصاف بحق الشعب السنغافوري بخصوص مسألة رئاسة المجلس التشريعي، وان كان الحاكم العام قد احتفظ بسلطاته المحجوزة (والتي تخص صلاحيات عقد المعاهدات وشؤون الدفاع والعملة النقدية وبعض الواجبات التجارية والمصرفية، وبعض الامتيازات العراقية والدينية)(٨٦) .

وبالرغم من اقتراب إجراء تجربتين انتخابيتين في سنغافورة، إلا انه لم تكن هناك خلال المدة (١٩٤٨ – ١٩٥١) سياسة تنافسية واضحة بين الأحزاب السنغافورية، بل كانت الأحزاب مُنشغلة في تطوير نفسها

بالمقام الأول، ومع اقتراب موعد انتخابات ١٩٥١، تنافست عدد من الشخصيات الموجودة في سنغافورة للظفر بأحد المقاعد التسعة المحصورة بالانتخاب، فقد كان هناك (١٥) مرشح من الهنود القاطنين في سنغافورة، وشخص واحد من سريلانكا (سيلان)، وثمانية (٨) مرشحين من الحزب التقدمي، الذي يقوده تان شاي شينغ، وسبعة (٧) مرشحين عن حزب العمال، الذي يقوده كُل من فرانسيز توماس (Francis Thomas) و بي . أو . نير (P.O. Nair) وبيتر ويليامز (Peter Williams) و ان . أي . جاجي (N.A. Jaji)(٨٧) .

عارض الحزب التقدمي من خلال حملته الانتخابية (١٩٥١) مسألة الاندماج الفوري مع اتحاد الملايو؛ لان دستور الملايو اخفق _ من وجهة نظر الحزب التقدمي _ في منح حقوق مساوية للماليزيين وغيرهم من الاجانب(٨٨) .

شارك في انتخابات ١٠ نيسان ١٩٥١ (٢٥،٠٦٥)(٨٩) شخص من مجمل المسموح لهم بالانتخاب والبالغين (٤٨،٠٠٠) شخص، وفيها ربح الحزب التقدمي (٦) مقاعد، وحصل حزب العمال على مقعدين، والمقعد الأخير فازت به امرأة مُستقلة، والتي صارت اول امرأة في تاريخ سنغافورة الحديث تدخل عضوية المجلس التشريعي، وقد كان حزب العمال هو المنافس الحقيقي للحزب التقدمي في هذه الانتخابات(٩٠) .

كان هؤلاء النواب لا يمثلون إلا جزءاً صغيراً من الشعب السنغافوري، فمعظم أبناء الشعب لم يبالوا بما كان يجري، فضلاً عن ذلك، كانت التعليمات الانتخابية باللغة الانجليزية، والأغلبية منهم كانت تتحدث باللغة الصينية فقط، وكان إدراكهم لمجمل جوانب الحياة محدوداً عند تخرجهم من المدارس الصينية، وكانت هذه الجموع تتألف من الباعة المتجولين وسائقي العربات وسيارات الأجرة وباعة اليانصيب غير الشرعي وغير ذلك من الممنوعات، فكانوا خليطاً من الناس العاديين(٩١) .

وفي غضون ذلك، عينت الحكومة البريطانية في ٢١ تموز ١٩٥٣ جورج وليام راندل (George William Rendell)(٩٢) لترأس لجنة دستورية خاصة مكونة من تسعة أشخاص، للنظر في المكانة الدستورية لسنغافورة ولرفع التوصيات بهذا الشان، وبعد عام من العمل، قدمت اللجنة تقريرها للحاكم العام السير جون فيرنس نيكول (John Fearns Nicoll)(٩٣) في ٢٢ شباط ١٩٥٤، وقد صار تقرير اللجنة بمثابة دستور لسنغافورة وصار يعرف باسم " دستور راندل "، وسيدخل حيز التنفيذ في انتخابات ٨ شباط ١٩٥٥(٩٤)، وأكد دستور راندل على تشكيل جمعية تشريعية مكونة من (٣٢) عضو، (٢٥) منهم منتخبين، وثلاثة منهم وزراء بحكم المنصب والبقية يتم اختيارهم من غرف التجارة، وأكد راندل على ضرورة العمل بالتسجيل الآلي (التلقائي) في الانتخابات، وسيُعين الحاكم العام شخصاً من خارج الجمعية التشريعية

بوصفه الناطق الرسمي بأسم الجمعية التشريعية، وسيُستبدل المجلس التنفيذي بمجلس مكون من (٩) وزراء يسمى بـ " مجلس الوزراء "، ثلاثة منهم يُعينهم الحاكم العام، والبقية يُعينهم زعيم الحزب الذي حصل على أكثرية المقاعد داخل الجمعية التشريعية(٩٥)، وسيكون لهذا المجلس التنفيذي (أي الحكومة) سلطات كاملة على كُل الأمور في البلاد ماعدا شؤون الأمن الداخلي والعدل والمالية والدفاع والشؤون الخارجية(٩٦)، وسيكون لهذا المجلس سيطرة على الصناعة والتجارة والهجرة والعمل والرفاهية الاجتماعية والتعليم والإسكان والاتصالات والصحة والإشغال العامة(٩٧) .

لكن رغم ما مُنح للسنغافوريين، ستبقى الوزارات المهمة مثل المالية والعدل والخدمات تحت سيطرة الوزراء البريطانيين (الوزراء الثلاث الذين سيُعينهم الحاكم العام)، واعتبر دستور راندل اللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية في سنغافورة، وسيحتفظ الحاكم العام بالسلطات المحجوزة في الحكومة، وله حق النقض على أي قانون يُشرع بالجمعية التشريعية، وله الحق في تمرير أو سنَّ أي قانون يراه ضرورياً حتى وان فشلت الجمعية التشريعية في تمريره . وستكون مدة هذه الحكومة المُنتخبة أربع سنوات، لكن عليها ان تُقدم استقالتها في حال تعرض رئيس الوزراء لأي هزيمة في الجمعية التشريعية(٩٨) .

يُعد دستور راندل هو البداية الحقيقية للتطورات الدستورية لأسس الحكم الذاتي في سنغافورة، إذ سعى لتشجيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية من خلال زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية وإدخال آلية التسجيل الآلي (التلقائي)، لكن بالرغم من ذلك بقيت شؤون الدفاع والخارجية والأمن الداخلي تحت سيطرة الحاكم العام، بوصفه ممثلاً للملكة البريطانية في سنغافورة . ومن خلال هذه التغييرات، قدم دستور راندل نوع من نظام حكم دياركي (System Dyarchy)(٩٩) المنتخب بشكل شعبي، وبمشاركة الحكومة التي كان عليها ان تشارك الحاكم العام في إدارة شؤون البلاد(١٠٠) .

ومع إصدار دستور راندل، طالبت بعض الأحزاب والمنظمات السياسية السنغافورية والتي تتمتع بشعبية واضحة في البلاد، مثل مجلس العمل المشترك (The Council of Joint Action) بحكومة ذاتية ذات سلطات كاملة، لكن هذا الطلب، رُفض من جانب السلطات البريطانية، بسبب النشاط الشيوعي الموجود في البلاد، والخوف والحذر من احتمالية سيطرة الشيوعيين على الحكومة السنغافورية وهي في مستهل مشوارها(١٠١) .

وبالرغم من عيوب دستور راندل، إلا انه وضع أسس مهمة لترسيخ المبادئ الديمقراطية في سنغافورة، إذ على أساسه سَتُشكل حكومة سنغافورية مُنتخبة عن طريق صناديق الاقتراع، وأضاف الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية لبعض الوزراء السنغافوريين المُنتخبين من خلال الشعب، وان كان هناك ثلاثة وزراء بريطانيين في هذه الحكومة، ولهم تأثير واضح في حالة التصويت أو إقرار بعض القوانين المهمة(١٠٢) .

تطور الحياة السياسية وإجراء انتخابات نيسان ١٩٥٥
آب ١٩٥٤ – نيسان ١٩٥٥

وفي أول رد وطني على دستور راندل، شكل بعض السنغافوريين أحزاب سياسية مناهضة للاستعمار البريطاني ولسياسته في سنغافورة، فشُكلت جبهة العمل (Labour Front) ومختصرها (LF) في ٢١ آب ١٩٥٤، بعد التحالف الذي حصل بين حزب العمال السنغافوري (Singapore Labour Party) وحزب سنغافورة الاشتراكي (Singapore Socialist Party)، وكان ابرز أعضائها المؤسسين هم ليم يو هوك (Lim Yew Hock)(١٠٣) وفرانسيز توماس وديفيد مارشال (David Marshall)(١٠٤) . رفضت الجبهة منذ تأسيسها الاستعمار البريطاني، وطالبت بالاستقلال الفوري لسنغافورة مع اندماجها باتحاد الملايو، وتعهدت بتحسين الإدارة العامة للبلاد خلال اربع سنوات في حال تسلمها السلطة بعد الانتخابات، وستعمل على تشكيل روح المواطنة الحقيقية في سنغافورة، ودعت إلى ايقاف قانون الطوارئ النافذ منذ عام ١٩٤٨ في البلاد(١٠٥) .

ثم شُكل حزب العمل الشعبي (People's Action Party) في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٤، وعرف اختصاراً بـ (PAP)، وكان بزعامة لي كوان يو(١٠٦) (Lee Kuan Yew)(١٠٧)، وحضر في حفل تأسيسه حوالي (١٥٠٠) شخص، وبعد تأسيسه، شعر قادة الحزب بانهم سيتمتعون بشعبية بين العمال وذوو التعليم الانجليزي والعمال المالاويون وبعض الجمعيات الصينية والغرف التجارية، وأعلنوا بانهم سيرشحون في ٢٨ شباط ١٩٥٥ للانتخابات المزمع إجرائها في ٢ نيسان من العام نفسه(١٠٨) .

وقد طالب التنظيمين بان تكون هناك حكومة سنغافورية ذاتية الحكم، وان طُبق دستور راندل، وطالبوا ان يُنفذ مطلبهم فوراً، وأعلنوا عن رغبتهم للاندماج مع اتحاد الملايو(١٠٩) .

وفي شباط ١٩٥٥ شكل بعض السنغافوريين ذو الأصول الصينية ما يُسمى بـ " الحزب الديمقراطي " (Democratic Party)(١١٠)، وجاء هذا التأسيس بعد ان انتبهت غرفة التجارة الصينية إلى ان التسجيل الآلي الذي سيتم وفق دستور راندل سيستقطب عدداً كبيراً من الناخبين الصينيين، وكان هذا الحزب يرفض الوجود البريطاني في سنغافورة، وأعضاءه من الصينيين الميسورين العاملين في مجال الاستيراد والتصدير وتجارة المفرق واصحاب المحلات والمصرفيون، واقطاب تجارة المطاط والقصدير، وكان قادة الحزب هم المشرفين على المدارس الصينية، وقد رأوا في هذه الانتخابات الفرصة السانحة التي ستنقلهم إلى قلب السلطة، حيث يستطيعون من خلال ذلك توسيع دائرة أعمالهم، وظنوا أيضاً انهم يستطيعون تسخير طاقات طلاب المدارس المتوسطة الصينية لخدمة حزبهم؛ لان هؤلاء الطلاب كانوا من ابنائهم والمقربين منهم، وهم

لا يبخلون بإظهار تعاطفهم مع قضية الطلاب وهي الدفاع عن التعليم الصيني، وبصورة عامة كان الحزب يمثل الطبقتين الوسطى والعليا في المجتمع(١١١) .

أما حزب العمل الشعبي (PAP)، فقد ضم أعضاء شيوعيين وآخرين غيرهم مُعتدلين، وكان اغلب قادته زعماء في إتحاد العمال، الذين كانوا يدرسون في المدارس المتوسطة الصينية في سنغافورة، وأدرك قادة الحزب ان العدد الكبير للصينيين في البلاد لا يُمكن ان يُهمل، وأراد لي كوان يو ان يكون هذا الحزب ثورياً، وطالب حزب العمل السلطات البريطانية بإلغاء " قانون الطوارئ "، الذي طُبق إبان الاضطرابات الشيوعية (الانتفاضة الشيوعية) التي اندلعت في عام ١٩٤٨، وطالب بإستقلال سنغافورة وماليزيا معاً، ودعا إلى ضرورة الاعتراف الرسمي باللغات الصينية والتاميلية في سنغافورة . وفي سياق ذي صلة، انه نظراً لإصرار الأعضاء الشيوعيين في الحزب مثل ليم شين سيونغ (Lim Chin Siong)(١١٢) وفونغ سوي سوان (Fong Swee Suan)(١١٣) وساندرا سيجاران وودهول (Sandra Segaran Woodhull)(١١٤) وجيمس باثوشيري (James Puthucheary)(١١٥) و أس . تي . باني (S.T. Bani) وجاميت سينغ (Jamit Singh)(١١٦) على ضرورة إلغاء قانون الطوارئ في البلاد، اصَّر الحزب على أهمية اضافة هذا المطلب إلى قائمة مطالبهم، ليضمن لي كوان يو دعمهم في مشروعه السياسي المُطالب بالإستقلال الوطني لسنغافورة من الاستعمار البريطاني بشكل فوري، علماً ان لي كوان يو تعامل مع الشيوعيين بحذر؛ خشية من قيامهم بإبعاده على رئاسة الحزب(١١٧) .

وبعد ان دخل دستور راندل حيز التنفيذ، قدم في ٢٨ شباط ١٩٥٥ حوالي (٧٩) مرشحاً انفسهم للانتخابات المقبلة، بغية الحصول على مقعد من المقاعد الـ (٢٥) المخصصة لهم وفق آلية الانتخاب الشعبي، كان (١٠) من المرشحين هم من المستقلين، أما البقية فينحدرون من ستة احزاب سنغافورية، فرشح الحزب التقدمي (٢٢) اسماً، وقدم الحزب الديمقراطي (٢٠) شخصاً، أما جبهة العمل فطرحت (١٧) مرشحاً عنها، وكشف حزب العمل الشعبي عن (٤) اسماء منه، ورشح تحالف سنغافورة (Singapore Alliance) خمسة منه، ودخل حزب العمال بمرشح واحد يمثله في الانتخابات(١١٨) .

أجريت الانتخابات في ٢ نيسان ١٩٥٥، لتشكيل حكومة سنغافورية مُنتخبة عن طريق الشعب، وهذه المرة الأولى التي يُنتخب فيها أكثرية الأعضاء في الجمعية التشريعية، بعد ان كان سابقاً يعينون عن طريق الحاكم العام . حملت الانتخابات طبقاً لمواد دستور راندل، الذي أراد تهيئة سنغافورة لتشكيل حكومة ذاتية نهائية من خلال زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية(١١٩) .

أعلنت نتائج الانتخابات في ٣ نيسان ١٩٥٥، وقد أسفرت عن فوز جبهة العمل بـ (١٠) مقاعد، وحصل الحزب التقدمي على (٤) مقاعد، وربح حزب العمل الشعبي (٣) مقاعد، ونال تحالف سنغافورة

ذات المقاعد التي حصل عليها حزب العمل الشعبي، أما الحزب الديمقراطي فحجز مقعدين في الجمعية التشريعية، وفاز المستقلون بـ (٣) مقاعد، وبذلك توزعت المقاعد (٢٥) بين هذه التنظيمات السياسية في سنغافورة، وقد شارك في هذه الانتخابات حوالي ٥٣% من مجموع عدد السكان، أي ما يُقارب (١٦٠،٣٩٥) شخص(١٢٠) .

تباينت طموحات الأحزاب والمنظمات السياسية السنغافورية المشاركة في هذه الانتخابات، إذ لم يطمح حزب العمل الشعبي الفوز بأغلبية المقاعد؛ لان أعضاؤه أدركوا ان شعبيتهم ستتراجع إذا ما شكلوا حكومة برئاستهم تعمل وفق بنود دستور راندل، أما أعضاء الحزبين التقدمي والديمقراطي فكان لهم طموحات، لكنهم خسروا الانتخابات، لانهم لم يحصلوا على الدعم الشعبي اللازم . أما جبهة العمل، فكانت تطمح في رئاسة الحكومة، ونجحت في تشكيل حكومة ائتلافية مع تحالف سنغافورة، الذي يضم منظمة الملايو الوطنية المتحدة (United Malays National Organization)(١٢١) المعروفة باسم " أومنو UMNO "، والجمعية الصينية الملاوية (Malay Chinese Association) ومختصرها " MCA "، والاتحاد السنغافوري – الماليزي (Singapore Malays Union)(١٢٢) .

تشكيل حكومة ديفيد مارشال وزيارة الوفد البرلماني البريطاني لسنغافورة
نيسان ١٩٥٥ – آذار ١٩٥٦

وبناءً على معطيات نتائج الانتخابات، شكل ديفيد مارشال حكومته في ٦ نيسان ١٩٥٥، بوصفه ممثلاً عن جبهة العمل، وصار أول رئيس للوزراء في تأريخ سنغافورة(١٢٣)، وكانت قوى المعارضة لحكومته مكونة من ستة أعضاء اشتراكيين تحرريين و ثلاثة من حزب العمل الشعبي و ثلاثة من المُستقلين(١٢٤) .

واجه ديفيد مارشال منذ البداية مشكلات من السلطات الاستعمارية البريطانية، إذ ان دستور راندل لم يُعَّرف أو يوضح سلطات رئيس الوزراء، وفي هذا الصدد، صرح الحاكم العام السير جون فيرنس نيكول قائلاً : " ان فوز مارشال لم يُعطيه التفويض الواضح"، فقد أوضح دستور راندل ان الحاكم العام ينبغي ان يستشير رئيس الوزراء لكنه لم يؤكد على وجوب العمل بنصيحته، أضف إلى ذلك ان جون نيكول كان يعتقد بان رئيس المجلس التشريعي (البرلمان) هو من يتولى في الوقت نفسه منصب وزارة الصناعة والتجارة (وزارة واحدة)، لكن ديفيد مارشال اصَّر على ان يكون من مسؤوليته بوصفه رئيساً للوزراء تعيين وزير الصناعة والتجارة مع أخذ الوقت اللازم لذلك، وكانت لديه نية لفصل وزارة الصناعة عن التجارة وجعلها وزارتين مُنفصلتين(١٢٥) .

وفي غضون ذلك عينت الحكومة البريطانية حاكمٌ جديدٌ على سنغافورة هو روبيرت براون بلاك (Robert Brown Black)(١٢٦) الذي وصل سنغافورة في تموز ١٩٥٥، وقد طلب منه ديفيد مارشال في ١١ تموز من العام نفسه تعيين أربعة وزراء مساعدين إضافيين (أو وزراء من الدرجة الثانية) ، لكنه رفض ذلك، ووافق على تعيين اثنين منهم فقط(١٢٧)، إذ كان هناك عشرة وزراء في الجمعية التشريعية المكونة من (٣٢) عضواً، وعلى أساس ذلك العدد، لم تكن هناك حاجة حقيقية لتعيين أكثر من مساعدين إضافيين، واعتقد الحاكم العام ان ديفيد مارشال يريد إيجاد وظائف فقط، لتشغيل انصاره وأقربائه(١٢٨) .

وبعد هذا الخلاف، أكد ديفيد مارشال انه على الحاكم العام ان يُفسر مواد الدستور بحرية أكثر، وعليه ان يستشير رئيس الوزراء في معظم الخطوات التي يتخذها، وانه برفضه تعيين المساعدين الأربعة، يدل على عدم الثقة به، وعليه ان يستقيل من منصبه . رد الحاكم العام في الوقت نفسه على ديفيد مارشال بالقول : " ان التفسير الصحيح للدستور هو ترك بعض الصلاحيات التقديرية للحاكم العام ومن حقه ان يمارسها بمفرده دون الرجوع لرئيس الوزراء " . ولتدارك هذا الموقف، أكد الحاكم العام " ان هذا الموضوع سيناقشه مع وزراء الحكومة البريطانية ولاسيما وزير الدولة لشؤون المستعمرات "(١٢٩) .

تصاعدت الأزمة أكثر، بعد ان هدد ديفيد مارشال بالاستقالة مع بقية الوزراء في ١٩ تموز ١٩٥٥ في حال أصَّر الحاكم العام على عدم تعيين المساعدين الأربعة(١٣٠)، وطالب مارشال أيضاً بان تتمتع سنغافورة بحكم ذاتي كامل ودستور جديد، وتزامن هذا التصعيد مع اقتراب نهاية إجراءات قانون الطوارئ في سنغافورة، إذ ستنتهي في يوم ٢١ تموز ١٩٥٥، لكن الحاكم العام اصَّر على تمديدها لثلاثة أشهر أخرى، بعد موافقة الجمعية التشريعية السنغافورية في اجتماعها المزمع انعقاده في ٢٢ تموز ١٩٥٥، وكان الثمن الذي طلبه مارشال مقابل التمديد هو ان يمنح البريطانيون سنغافورة حكماً ذاتياً في اقرب فرصة ممكنة(١٣١) .

وبعد ان تأزمت الامور ووصل الحال للاستقالة، أكد ألن لينوكس بويد (Alan Lennox Boyd)(١٣٢) وزير الدولة لشؤون المستعمرات في ٢١ تموز ١٩٥٥ بانه سيزور سنغافورة قريباً لمعالجة الأزمة هناك(١٣٣) . وبعد يوم واحد (٢٢ تموز ١٩٥٥) عقدت الجمعية التشريعية السنغافورية اجتماعها في موعده المقرر ووافقت على تمديد قانون الطوارئ، بعد موافقة الحاكم العام على حق سنغافورة في الحصول على حكم ذاتي في اقرب فرصة ممكنة(١٣٤) .

وبعد ذلك، عقد ديفيد مارشال في ٢٥ تموز ١٩٥٥ اجتماعاً خاصاً للجمعية التشريعية (ومن ضمن أعضائها وزراء حكومته)، ليقدموا الدعم لموقفه الداعي إلى ضرورة التزام الحاكم العام على الأخذ بنصيحة رئيس الوزراء السنغافوري في جميع الحالات، وهذا ما أكد عليه الدستور (دستور نيسان ١٩٥٥)، وأكد ديفيد مارشال بان الوقت قد حان لإصدار دستور جديد لسنغافورة يحقق استقلالاً ذاتياً فورياً(١٣٥) .

ماطـل الحـاكم العـام بالإجابـة علـى ديفيـد مارشـال، وتعهـد بالاتصـال قريبـاً بـوزير الدولـة لشـؤون المستعمرات، لمعالجـة الأزمـة، وبعد هذا التعهد، وافق ديفيد مارشال على انتظار زيارة وزير الدولة لشؤون المستعمرات إلى سنغافورة المتوقعة في ٣١ تموز ١٩٥٥، وأوعز إلى الجمعية التشريعية بالاجتماع في ٢ آب ١٩٥٥، لمعرفة أخر المستجدات التي ستطرأ على المشهد السياسي في سنغافورة(١٣٦) .

وبعد زيارتـه سـنغافورة، اصـدر وزيـر الدولـة لشـؤون المسـتعمرات فـي ١٠ أب ١٩٥٥ بعـض القـرارات والتعليمات لحاكم سنغافورة، حدد فيها صلاحيات الأخير، إذ أكد له بان بريطانيا قادرة ان تحمي البلدان الأبعد من سنغافورة وليس سنغافورة فقط، وأكد على ضرورة الاحتفاظ بالمصالح البريطانية هناك، ودعاه إلى ضرورة الأخذ والترحيب بنصائح رئيس الوزراء السنغافوري مُستقبلاً في الأمور التي تخص تعيين وزراء جُدد أو طرد غيرهم، أو تعيين مساعدين للوزراء أو طردهم، وتحديد الواجبات بينهم، وعليه أيضاً ان يُرحب بنصيحة رئيس الوزراء بخصوص مسألة حل الجمعية التشريعية مع الاحتفاظ بسلطات تقديرية بخصوص حلها من عدمه، وكذلك على الحاكم العام ان يُرحب بنصيحة رئيس الوزراء فيما يخص تشكيل اللجان التابعة لمجلس الوزراء . وفـي السياق نفسـه، كشـف وزيـر المسـتعمرات للحـاكم العـام بانـه سَتُعقد محادثـات فـي لنـدن فـي صـيف عـام ١٩٥٦، لمراجعـة بعـض مـواد دسـتور نيسـان ١٩٥٥، وربمـا سـتكون هـذه المحادثـات شـاملة تتنـاول التقـدم الدستوري المُستقبلي في سنغافورة، وأكد انـه علـى حكومـة سنغافورة ان تعترف ان دستور نيسان ١٩٥٥ هو خطوة كبيرة للأمام واثبت في الوقت نفسه النوايا الصادقة والطيبة للحكومة البريطانية تجاه حكومة سنغافورة وشعبها(١٣٧) .

وفي الوقت نفسه، أوضح وزير الدولة لشؤون المستعمرات للحاكم العام " بان ديفيد مارشال بالرغم من انه في بعض الأحيان عنيد، لكنه متعاون معنا، وهذا يخدم وجودنا في سنغافورة، وانه لا يوجد بديل حقيقي لـه في حال قدم استقالته، أضف إلى ذلك، انـه ضد النشاط الشيوعي في سنغافورة، ويعمل على تقويضـه، لذلك فان استقالته ستؤدي إلى حدوث فوضى، ربما تستغلها العناصر الشيوعية لصالح مشاريعها وأهدافها هناك "(١٣٨) .

وبالرغم من هذه التوصيات، فقد حاول الحاكم العام ان يتعامل مع ديفيد مارشال بوصفه مجرد دمية بريطانية، ووصل الاستخفاف به انه رفض ان يسلمه غرفة لإدارة أمور حكومته، لكن ديفيد مارشال هدد بان يضـع كرسيه ومنضدته تحت أي شجرة تقع أمام مبنى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، وبعد هذا الصراع، نجح ديفيد مارشال بعد توصيات من وزير الدولة لشؤون المستعمرات في تعيين وزيراً للصناعة والتجارة وأخذ مكتبه ومكانه اللازمين لإدارة شؤون حكومته في الأمانة العامة لمجلس الوزراء(١٣٩) .

وقد شكلت هذه التطورات صعوبة لمعتدلي حزب العمل الشعبي (PAP)، الذين حاولوا تسليط الصورة أكثر عليهم لكسب ود الجماهير لصالحهم، وبذلك كان على لي كوان يو ان يتعاون أكثر مع الجناح اليساري في حزب العمل الشعبي، ليكسب ولاء الأغلبية الصينية في البلاد(١٤٠) .

ونجح ديفيد مارشال أيضاً بتعيين أربعة وزراء مساعدين في حكومته(١٤١)، ونجح أيضاً بتعيين لجنة من ممثلي كل الأحزاب السنغافورية، كانت برئاسة تشيو سوي كي (Chio Soe Ke) وزير التربية السنغافوري وعضوية سبعة أعضاء آخرين يمثلون الأحزاب التنظيمات السياسية في البلاد(١٤٢)، وقد كان على هذه اللجنة بحث وإحصاء عدد الطلبة المتعلمين والخريجين الصينيين ومعرفة أحوالهم، أضف إلى ذلك، نجحت حكومته في تمرير " قانون العمل " في كانون الأول ١٩٥٥، والذي حددت فيه ساعات العمل، ووضعت حكومته مشروع قانون المواطنة (الجنسية) السنغافورية(١٤٣) .

واستعداداً للمحادثات مع البريطانيين، زار ديفيد مارشال لندن في كانون الأول ١٩٥٥، لمناقشة جدول أعمال المحادثات الدستورية بين الجانبين وللضغط على البريطانيين، للحصول على بعض التنازلات منهم(١٤٤)، وقد رافق ديفيد مارشال كل من ليم يو هوك وزير العمل والرفاه الاجتماعي واينش عبد الحميد بن حاج جومت (Inche Abdul Hamid bin Haji Jumat)(١٤٥) وزير الحكومة المحلية والإسكان والأراضي، وكان في استقبالهم وزير الدولة لشؤون المستعمرات ألن لينوكس بويد وبعض مسؤولي وزارة المستعمرات، كانت محادثاتهم ودية وبناءة، إذ اتفقوا بان المؤتمر الدستوري سيعقد في يوم ٢٣ نيسان ١٩٥٦، ومدته (٢ – ٣) أسابيع، وحددوا المحاور العامة له، إذ سيتناول عدة قضايا منها، تعريف الحكومة الذاتية الداخلية في سنغافورة، ووضع تاريخ محدد لهذه الحكومة، وتناول قضية تشكيل الجمعية التشريعية ومستقبل الخدمة الحكومية وقضية العلاقات والدفاع الخارجيين، فضلاً عن بعض القضايا الأخرى . وخلال هذه الزيارة، أكد ديفيد مارشال بان هناك رغبة لدى حكومته وشعبه على ضرورة الاعتراف باللغات الرئيسة في بلاده من جانب الجمعية التشريعية . ولتحقيق ذلك، أكد البريطانيين بانه يجب تعديل الدستور، ليتمكنوا من تقديم طلب للجمعية التشريعية للاعتراف بتعدد اللغات في سنغافورة، وناقش مارشال قضية قانون المواطنة (الجنسية) في سنغافورة، الذي سيسمح لعدد كبير من الأجانب البالغين بحمل الجنسية السنغافورية ولاسيما الصينيين منهم . ورداً على هذه القضية، أكد البريطانيون بانه من الممكن مناقشة هذه القضية خلال جلسات المؤتمر الدستوري في نيسان ١٩٥٦، لانه من المحتمل ستتقاطع مع بعض المواد الدستورية، وبعد هذه المحادثات، انفض عقد الاجتماع بشكل ودي من الجانبين(١٤٦) .

وتحت الضغط الشعبي، اصدر مارشال قراراً في ٩ شباط ١٩٥٦ ينص على ان " الجمعية ترى لإغراض النقاش العلني ان تكون لغات الجمعية الوطنية هي الانجليزية والمالاوية والماندرين ولغة التاميل، وان تم اختيار لجنة لدراسة التقرير ولاتخاذ التوصيات الضرورية " . وقد اعترض بعض المالاويين على ذلك، وقال احدهم لمارشال :" مع تعدد اللغات فانك تُسلمنا إلى الصينيين سوف يبتلعونا ... "، أجابه مارشال بالقول : " نعم يا سيدي، على الانسان يحترم قاعدة الأكثرية، ان الصينيين يشكلون ٧٦% من تعداد سكاننا، دعنا لا نتجنب هذه المسألة " . وهذا التصريح هو ربما ما كان يمثل شخصية ديفيد مارشال، فنصفه الأول مثالي والآخر انتهازي، فَيُريد ان يبرهن للصينيين بانه أكثر صينية منهم، ومن ثم يكون مقبولاً وبطل لهم، على الأقل لمدة ولاية رئاسية أخرى(١٤٧) .

حث ديفيد مارشال في ١٢ آذار ١٩٥٦ جميع الأحزاب السنغافورية على ضرورة توجيه دعوة لوفد من مجلس العموم البريطاني من حزبي المحافظين والعمال لزيارة سنغافورة خلال " أسبوع الحرية " (أسبوع ميرديكا – Merdeka Week) المقرر إقامته في مطار كالانغ (Kallang Airport)(١٤٨) يوم الأحد الموافق ١٨ آذار ١٩٥٦، وذلك ليبرهن على رغبة الشعب السنغافوري في نيل الاستقلال، ولتأكيد ذلك، جمع ديفيد مارشال (١٧٠،٠٠٠) توقيع من شخصيات سياسية معروفة تؤيد الاستقلال(١٤٩) .

وصل في يوم ١٨ آذار ١٩٥٦ إلى مطار كالانغ ستة أعضاء في مجلس العموم البريطاني (جميعهم من حزب العمال) يتقدمهم هربيرت ستانلي موريسون (Herbert Stanley Morrison)(١٥٠)، وكان ديفيد مارشال ولي كوان يو وبعض الشخصيات السياسية السنغافورية

في استقبالهم، أضف إلى ذلك الجماهير السنغافورية التي وصلها تعدادها إلى (١٠٠،٠٠٠) شخص، والتي نقلت مجاناً إلى المطار، لكن بالرغم من ذلك الحضور والاستقبال، لم يكن هربرت موريسون مقتنعاً بوجود رغبة شعبية عارمة نحو الاستقلال الوطني، فقد حدثت أعمال من الفوضى في المطار، فور وصول ديفيد مارشال إلى المنصة، إذ قام بعض الجماهير برمي نوافذ المطار الزجاجية بما تصل إليه أيديهم، لكن لم تحدث خسائر في الأرواح أو إضراراً جسيمة في الممتلكات . هذا المشهد أعطى انطباع واضح لأعضاء الوفد البريطاني حول هشاشة الوضع الأمني في سنغافورة، وأقنعهم ان الحكومة، حتى مع وجود حاكم عام بريطاني ورئيس شرطة بريطاني، لم تكن ذات سلطات محكمة، وسنغافورة تحت قيادة مارشال لم تكن مثل الملايو تحت قيادة تنكو عبد الرحمن بوترا (Tunku Abdul Rahman Putra)(١٥١)، إذ لم تكن حكومة الأول تتمتع بتأييد شعبي قوي، مثلما وصفها روبرت بلاك للينوكس بويد " انها أشبه بالفطر له رأس وجسم نحيل ولا جذور له "(١٥٢) .

المؤتمر الدستوري في لندن واستقالة ديفيد مارشال
نيسان – حزيران ١٩٥٦

ومع اقتراب موعد المؤتمر الدستوري في لندن، هيأ الوفد السنغافوري في أوائل نيسان ١٩٥٦ ملف إستقلاله الذاتي، إذ تضمن الملف مقومات الإستقلال الذاتي لسنغافورة مع مبرراتها، فضلاً عن مسَّودة لاتفاق مُستقبلي بين المملكة المتحدة وسنغافورة في حال نجحت المحادثات بينهما . أكد السنغافوريين في مُستهل ملفهم " انهم يريدون ان يحققوا تطلعات شعبهم، والذي لا يقبل بغير حكومة ذاتية كاملة مُستقلة ضمن أطار منظومة الكومنولث البريطاني، أسوةً ببعض البلدان الآسيوية التي حصلت على ذلك قريباً، فبقاء الاستعمار في سنغافورة، يعني عدم احترام شعبها، وسبق وان أكدت الجمعية التشريعية في سنغافورة في ٢٥ تموز ١٩٥٥ بان الاستعمار سينتهي قريباً في البلاد، وفي ٥ نيسان ١٩٥٦ أكدت الجمعية التشريعية انها باسم شعب سنغافورة فمن حقها ان تُطالب بالمبدأ الأساسي للشعب في اختيار الحكومة الخاصة به، واستناداً لما جاء أيضاً في " إعلان واشنطن " (Declaration of Washington)(١٥٣) الذي وقع من السير انتوني ايدن (Anthony Eden)(١٥٤) ودوايت ايزنهاور (Dwight Eisenhower)(١٥٥) في ١ شباط ١٩٥٦، وبناءً على ذلك، فباعتقادهم ان الرفاهية في سنغافورة لا تتحقق إلا بالإستقلال والتعاون والصداقة مع المملكة المتحدة ودول الكومنولث، والجمعية التشريعية لا تقبل بغير تحقيق الإستقلال ضمن أطار الكومنولث، وستخول سنغافورة المملكة المتحدة بإدارة شؤون الدفاع الخارجي وتوجيه مُشترك في إدارة العلاقات الخارجية، مثلما حصل ذلك في سريلانكا (سيلان)(١٥٦)، وسيحصل في إتحاد الملايو، الذي تعهدت المملكة المتحدة بمنح ولاياته الإستقلال في يوم ٣١ آب ١٩٥٧ ضمن منظومة الكومنولث(١٥٧) .

والشعب السنغافوري مؤهلاً لحكم نفسه اكثر من إتحاد الملايو، فالحالة الداخلية مُستقرة أمنياً أكثر من الإتحاد، والاستقرار المالي افضل من الاتحاد، فالأخير حسب التقارير البريطانية الشهرية والسنوية الصادرة من هناك (من إتحاد الملايو) تؤكد حاجته للمعونة المالية، أما سنغافورة، لا تحتاج لأي معونة مالية، بل تحتاج إلى قرار سريع يُعلن إستقلالها ضمن الكومنولث، وذلك لتفادي أي تهديد مُحتمل على القوات السنغافورية، التي تُساند الحياة الديمقراطية، التي ربما سَتُخذل في حال عدم تحقيق الإستقلال، وربما يُسيطر الشيوعيين على البلاد(١٥٨) .

أما إذا كان العذر بان سنغافورة بلد صغير المساحة، فان حجم سكانها يبلغ (١،٢٥٠،٠٠٠) نسمة، وهي بهذا الإحصاء اكبر من نيوزلندا عندما حصلت على العضوية في منظمة عصبة الأمم (League of Nations)(١٥٩) وأكبر من نيو فاوندلاند (New Foundland) بأربع مرات عندما منحها قانون

ويستمنستر (Statute of Westminster) حكم ذاتي كامل، وهناك سبع دول مُستقلة تمتلك العضوية في منظمة الأمم المتحدة (United Nations) (١٦٠) وعدد سكانها أقل من سكان سنغافورة وهي (كوستاريكا – أيسلندا – الأردن – ليبيا – لوكسمبورغ – نيكاراغوا – بنما)، وهناك ثلاث دول مستقلة أخرى عدد سكانها أكثر بقليل من سنغافورة وهم أعضاء في الأمم المتحدة أيضاً وهي (الهندوراس – لبنان – البراغواي)، وبذلك فان وجود عشر دول مستقلة وسكانها اقل من سكان سنغافورة لا يبرر بان تكون الأخيرة عاجزة عن تحقيق إستقلالها وإدارة شؤونها بنفسها، علماً ان بعض هذه الدول هي ضمن نطاق الكومنولث البريطاني، وهذه أهم مميزات الكومنولث، مثلما أشار تشودري محمد علي (Chaudhry Muhammad Ali)(١٦١) رئيس وزراء باكستان مؤخراً بالقول : " انهم يساعدوا بعضهم بعضاً بكل حرية "، وهذا يدل على عدم تقييد ومالياً، فان الدخل السنوي في سنغافورة أكبر من سريلانكا (سيلان) في عام ١٩٤٥، عندما أوصت لجنة سولبوري (Soulbury Commission)(١٦٣) بمنح الحكم الذاتي الكامل لسريلانكا، ودخل سنغافورة المالي أكبر من دخل ايرلندا الحرة في عام ١٩٢٦، عندما اعترف وعد بلفور (Balfour Declaration)(١٦٤) بالحكم الذاتي الكامل لها، أضف إلى ذلك، ان دخلها يعادل أثنى عشر مرة من دخل نيوفاوندلاند . أما علمياً، فسنغافورة ليس بلد المتخلفين الذين يستعملون اللغات البدائية، بل تلتقي فيها أعظم أربع ثقافات في العالم (بريطانيا – الصين – الهند – اليابان)، ففيها خطط تربوية لبناء مدارس جديد قادرة ان تستوعب (١٨٠٠٠) طالب في عام ١٩٥٩، و (١٢٠٠) إضافيين في عام ١٩٦٠، وهناك حوالي (٥٥%) من هؤلاء الطلاب مؤهلين لدخول الكليات والجامعات ، وهناك خطة لبناء جامعة سنغافورة لتنافس جامعة الملايو، وهناك مشروع لبناء جامعة للطلبة الناطقين باللغة الصينية، وبهذه المشاريع، ستكون سنغافورة واحدة من أفضل الدول الأسيوية علمياً، ومن المحتمل معاييرها التربوية أفضل من العديد من الدول التي تقع خارج أوروبا وأمريكا الشمالية . وبناءً على ذلك، فلا يمكن ان توصف سنغافورة على انها بلد صغير جداً ولا يُمكن ان ينال إستقلاله الذاتي، فلها سكان أكثر من بعض الدول ودخل سنوي أفضل من بعض الدول المُستقلة، بل هي تقف اقتصادياً ومالياً على قدراتها الخاصة، ولا تحتاج لأي مساعدة، بل كُل ما تحتاجه هو قرار سريع ونهائي يُحقق إستقلالها، للحفاظ على استقرار نظامها السياسي(١٦٥) .

وبالرغم من كُل ما ذُكر، فان الشعب السنغافوري لا ينكر انه بإمكان الحكومة البريطانية إدارة شؤون الدفاع الخارجي والعلاقات الخارجية (باستثناء العلاقات التجارية الخارجية فتديرها سنغافورة) نيابة عن سنغافورة، وذلك ضمن اتفاقية توقع بين الجانبين، أسوةً ببعض دول الكومنولث الأخرى، ومنح هذا الامتياز للحكومة البريطانية، ينبغي ان لا يُفسر بعدم وجود الطاقات والكفاءات الوطنية السنغافورية القادرة على إدارة شؤون الدفاع والخارجية، بل لانه من المحتمل سترفض الحكومة البريطانية الإستقلال الوطني بحجة

الالتزامات الدولية والوسائل الموجودة في منظومة الكومنولث، أضف إلى ذلك، ان سنغافورة لا تُريد وهي في بداية إستقلالها ان تنفق أموال طائلة على تجهيز قواتها المُسلحة بالأسلحة والذخيرة وتجنيد أعداد كبيرة من المقاتلين، بل تُريد ان تُكرس كل عائداتها المالية للأغراض السلمية، وبعد هذا الاستعراض لأهم مقومات الاستقلال الوطني لسنغافورة، أكدت معظم أحزابها المنضوية تحت مظلة هذا الوفد، ان حضورهم إلى لندن لانهاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال، وتقديم مسَّودة لاتفاقية بين المملكة المتحدة وسنغافورة في حال تحقق الإستقلال(١٦٦) .

وفيما يخص مسألة منح بريطانيا الحق في إدارة شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية، أكدت أحزاب الوفد السنغافوري على ان مسألة منح الدفاع الخارجي لبريطانيا لا يُقلل من إستقلال سنغافورة، بل يعكس قوة التعاون والانسجام بينهما، فالولايات المتحدة الأميركية كانت لها قواعد عسكرية في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) للدفاع عن بريطانيا وبعض الدول الصديقة القريبة منها، لكن هذا الأمر لم يُقلل من مكانة بريطانيا وإستقلالها دولياً، أضف إلى ذلك، ان بريطانيا لديها قواعد عسكرية في سريلانكا وموقعة معها على اتفاقية للدفاع، لكنها لم تؤثر على إستقلال الأخيرة ضمن الكومنولث، ولم تؤثر على مسألة حصولها على العضوية في الأمم المتحدة(١٦٧)، هذا فيما يخص مسألة الدفاع الخارجي. أما مسألة الشؤون الخارجية، فأكدت مكونات الوفد السنغافوري بان كندا واستراليا ونيوزلندا ولإتحاد جنوب افريقيا ونيو فاوندلاند، لم تكن تقيم علاقات خارجية مُستقلة قبل عام ١٩١٤، بل اعتمدوا على بريطانيا في ذلك، وحصلوا بشكل تدريجي على هذه المهام والمسؤوليات من بريطانيا(١٦٨) .

أضف إلى هذه المبررات والمقومات الداعمة للإستقلال السنغافوري، فهناك الخطر والتهديد الشيوعي الذي يداهم المنطقة بما فيها سنغافورة، فالشيوعية وانصارها يتذرعون بمحاربة الاستعمار، وهذا الأمر سيوفر لهم سلاحاً قوياً لاحتواء الشعب السنغافوري بحجة النضال من اجل الإستقلال، فإذا منحت بريطانيا الإستقلال سيكون الوفد جاهزٌ لتقديم اتفاقية تنظم العلاقة بين بريطاني وسنغافورة(١٦٩) .

قدم ديفيد مارشال في أوائل نيسان ١٩٥٦ نسخة من ملف الإستقلال السنغافوري للحاكم العام، وقدم ايضاً نسخة من مسَّودة الاتفاقية التي صاغها السنغافوريين لتنظيم العلاقة مع البريطانيين، ليطلع عليها البريطانيين وليناقشوها فيما بينهم، للخروج بأفضل الحلول للمشكلات التي قد تعترض سبيل محادثات المؤتمر الدستوري . نصت هذه المسَّودة على عدة أمور منها، ان الغرض الرئيس منها هو تحديد تاريخ معلوم لإعلان إستقلال سنغافورة الذاتي ضمن أطار منظومة الكومنولث، ومن تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية سيكون الحاكم العام هو ممثل الحكومة البريطانية في سنغافورة، وستكون صلاحياته مُشابهه لصلاحيات الملكة البريطانية في المملكة المتحدة وسيكون قرار تعيين الحاكم العام في سنغافورة مُشترك بين الحكومتين، وستُدار العلاقة بينهما

من خلال وزير الدولة لشؤون علاقات الكومنولث وليس وزير الدولة لشؤون المستعمرات . ومن تاريخ إعلان إستقلال سنغافورة ستنتهي مسؤولية الحكومة البريطانية على سنغافورة وتنحصر في شؤون الدفاع الخارجي والعلاقات الخارجية فقط، بشرط استشارة الحكومة السنغافورية في إدارة شؤونها الخارجية، وان يكون لها حق النقض بخصوص أمور الدفاع فيها . أما مسؤولية الأمن الداخلي، فَسيُشكل مجلس للدفاع مهمته التخطيط للدفاع عن المناطق التابعة لدول الكومنولث والقوات التابعة له، والتي ستتمركز في سنغافورة، بعد موافقتها على ذلك، أَضف إلى ذلك، انه في حال تعرضت سنغافورة لاضطرابات داخلية أو أي تهديد، فمن حق مجلس الدفاع ان يدعو قوات الكومنولث للدفاع عن سنغافورة، بناءً على طلب الأخيرة، وسيكون هذا المجلس في خدمة حكومة سنغافورة(١٧٠) .

وأكدت المسّودة على ضرورة تعهد الحكومة البريطانية بالحصول على التزام من مجلس العموم البريطاني بإصدار قانون يؤكد على إستقلال سنغافورة بشكل واضح، ومشابه لقانون إستقلال سريلانكا في عام ١٩٤٧، وسيكون في سنغافورة برلمان مكون من الملكة البريطانية وأعضاء الجمعية التشريعية السنغافورية، وستتألف الأخيرة من (٥٠) عضواً مُنتخبين عن طريق المواطنين البالغين في البلاد، ليكون هذا البرلمان قادراً على إصدار التشريعات اللازمة لإدارة أمور البلاد، علماً ان الملكة البريطانية لا يكون لها أي سلطة لتشريع القوانين، وسيكون هناك مجلس للوزراء، مكون من رئيس الوزراء ووزرائه(١٧١) .

أما قانون المواطنة (الجنسية) في سنغافورة، نص على اعتبار كُل الأشخاص الذين ولدوا في سنغافورة أو الذين سيولدون فيها بعد تاريخ الإعلان عن إستقلالها هم مواطنين سنغافوريين، وعدَّ القانون كل الأشخاص الذين ولدوا خارج سنغافورة لكن من أبوين قد ولدوا في سنغافورة هم مواطنين سنغافورة، بشرط تخليهم عن أي جنسية أجنبية يحملونها . وأعتبر القانون الأشخاص الذين ولدوا في أحدى ولايات إتحاد الملايو وسكن في سنغافورة لمدة لا تقل عن سنتين يُعد مواطناً سنغافورياً، وسمح القانون أيضاً للأشخاص الذين قد مضى على اقامتهم في سنغافورة أكثر من عشر سنوات بحمل الجنسية السنغافورية، بعد ان يُقسم قسم الولاء لدستور سنغافورة وأرضها، وان يُسقط أي جنسية أجنبية يحملها . وسَيُدرج في قانون الإستقلال نص سيتوقف فيه اعتبار المواطن السنغافوري هو مواطن من المملكة المتحدة والمستعمرات وسيكون مواطن بريطاني أو مواطن من الكومنولث، وستعتبر سنغافورة أي مواطن من بلدان الكومنولث هو مواطن كومنولث أو احد الرعايا البريطانيين في حال عاملتها دول الكومنولث الأخرى بالمثل(١٧٢) .

وفي مجال الدفاع، سيُشكل في سنغافورة مجلساً للدفاع، يمثل المملكة المتحدة فيه ثلاثة قادة، ومثلهم يعين رئيس الوزراء السنغافوري بصفتهم ممثلين عن بلاده، وستكون رئاسته بالتناوب بين القادة البريطانيين

والسنغافوريين، وستتخذ القرارات داخل المجلس بأغلبية الأصوات، ولا يمكن اعتبار أي مقاتل سنغافوري يخدم في جيش المملكة المتحدة أو أحدى دول الكومنولث مقاتلاً سنغافورياً(١٧٣) .

أما العلاقات الخارجية، فبالرغم من ان سنغافورة ستخول الحكومة البريطانية بإدارة شؤونها الخارجية، لكن هذا لا يمنع من تطوير قدرات السنغافوريين في هذا المجال، فمن حق سنغافورة ان تطلب من الحكومة البريطانية الاتصال بالحكومات الأجنبية الأخرى والتي ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية مع سنغافورة وبالعكس، وستعمل الحكومة السنغافورية على استشارة الحكومة البريطانية في حال تم تعيين ممثلين دبلوماسيين سنغافوريين(١٧٤) .

وسيحتوي قانون إستقلال سنغافورة على بنود تخص لجنة الخدمة الحكومية المُستقلة، إذ سيكون بعض أعضاء هذه اللجنة معينون من جانب الحاكم العام بعد استشارة رئيس الوزراء السنغافوري، وستأخذ هذه اللجنة على عاتقها مسألة التعيينات العسكرية وعلاوات الضباط وعقوباتهم، وستدفع مبالغ للضباط البريطانيين العاملين في سنغافورة تسمى " أجور دفع الاغتراب "، نتيجة لغربتهم وابتعادهم عن وطنهم وعملهم في سنغافورة، وهذا الأمر سَيُطبق ضمن اتفاق مُشترك بين الجانبين مُستقبلاً . وبالرغم مما ذُكر من مواد في هذه المسَّودة، فانه لا يوجد فيها أي بند يمنع من الإتحاد المُستقبلي بين سنغافورة وإتحاد الملايو . وأكدت الحكومة السنغافورية انه في حال وافق البريطانيين على هذه المسَّودة وموادها، فانه لا ضير من تطبيقها في ١ نيسان ١٩٥٧(١٧٥).

حصل البريطانيون على نسخة من هذه المسَّودة وملف الإستقلال في أوائل نيسان ١٩٥٦ عن طريق ديفيد مارشال، واجروا مناقشات فيما بينهم، ضمت كُل من وزير الدولة لشؤون المستعمرات وحاكم سنغافورة العام وروبرت سكوت (Robert Scott) المفوض البريطاني العام في جنوب شرق آسيا وبعض رؤساء هيئة الأركان البريطانية، أكد الحاكم العام خلالها على إن الحكومة البريطانية هي من وضعت سنغافورة على طريق الإستقلال الذاتي منذ عام ١٩٤٦ ولا يمكنها إيقاف ذلك، إذ إن القوات الرافضة للاستعمار قد صارت قوية في آسيا وتسلحت أكثر ودعمت بالمبادئ الديمقراطية، واعتبر ديفيد مارشال شخصية عاطفية وغير مُستقرة، لكنه في الوقت نفسه يُعد قائد سياسي قادر على تحشيد الشعب حوله ضد الشيوعية وأنصارها، فإذا كانت الحكومة البريطانية جادة في منح الإستقلال فعليها إن تدعم ديفيد مارشال، لان توقف المحادثات ربما سيؤدي إلى فوضى واضطرابات عامة في البلاد، ويمكن ان تُضرب المنشآت البريطانية في سنغافورة، وربما سيفقد الشعب السنغافوري الثقة بنا، فلابد من تقديم إستقلال ذاتي بصورة مبكرة وتجنب أي احتمالات واردة ضدهم هناك، وهو يدرك بان مارشال ووفده المفاوض مصَّرون على مسألة الاستقلال الذاتي، لاسيما بعد

إعلان مارشال للشعب السنغافوري بانه سيقدم إستقالته إذا لم يحقق الإستقلال لسنغافورة، وإذا وفى بعهده ذلك، فان الفوضى ستكون هي مستقبل الحالة في سنغافورة(١٧٦) .

أما رؤساء هيئة الأركان البريطانية، فقد أكدوا على أهمية سنغافورة من الناحيتين الإستراتيجية والعسكرية، إذ تُعد أحدى أهم قواعد الدفاع عن الدول المُستقلة في جنوب شرق آسيا، وتعتبر قاعدة لوجستية مهمة لقوات الكومنولث المرابطة في إتحاد الملايو، أضف إلى ذلك قاعدة جوية وبرية وبحرية لا غنى عنها لدعم قوات الحلفاء في منطقة الشرق الأقصى، ونظراً لأهميتها، ينبغي (حسب وجهة نظرهم) إن تُمنح إستقلالها ما دام البريطانيين هم من يتحكمون بأمور الدفاع الخارجي، ومن حق بريطانيا إن تبني قواعد عسكرية لها في سنغافورة، وركزوا على ضرورة عدم منح ملف الأمن الداخلي للحكومة السنغافورية لحين تشكيل قوات عسكرية سنغافورية محلية قادرة على مواجهة أي اضطرابات أو ثورة شيوعية فيها، أما الوقت الراهن لا يسمح بنقل ملف الأمن الداخلي لسنغافورة، لعدم قدرة القوات السنغافورية على مواجهة أي تحديات خطيرة . أما السير روبرت سكوت، فقد كانت وجهة نظره مُقاربة إلى وجهة نظر رؤساء هيئة الأركان البريطانية، إذ أكد بان السياسة البريطانية التي أُتبعت في إتحاد الملايو ينبغي ان تُطبق في سنغافورة، لتأكيد النية الحسنة والصادقة للبريطانيين أمام الشعب السنغافوري، وللحفاظ على المصالح البريطانية هناك(١٧٧) .

أما وزير الدولة لشؤون المستعمرات، فقد أكد انه بعد الاطلاع على كُل هذه الإيضاحات، ينبغي على حكومة بلاده ان تمنح الاستقلال الذاتي مثلما جاء في مسَّودة الاتفاقية التي سيعرضها الوفد السنغافوري في المؤتمر قريباً، وذلك لحماية المصالح البريطانية، ولان الرفض سيؤثر سلباً على منشآتهم ورعاياهم هناك، وربما سيجلب للبريطانيين الرفض والكراهية من بعض الدول الآسيوية المجاورة لسنغافورة، وسيُشجع العناصر الشيوعية على العمل بشكل علني، وأي قمع لهم، سيُقابل بتعاطف داخلي من الشعب السنغافوري وخارجي من بعض الدول المجاورة أو من جمهورية الصين الشعبية(١٧٨) .

أما وجهة نظره الخاصة، فقد عارض وزير الدولة لشؤون المستعمرات مسألة منح الإستقلال التام لسنغافورة؛ لأنها (حسب رأيه) ستقع ضحية تحت الشيوعيين، الأمر الذي سيؤثر على امن واستقرار استراليا ونيوزلندا وخطر على الخطوط الأمامية لمنطقة جنوب شرق آسيا، فالأمر لا ينحصر بسنغافورة لوحدها، بل مرتبط بأمن واستقرار المنطقة بصورة عامة، فلا يُمكن الاستخفاف بذلك . ودعا إلى إن يكون ملف الأمن الداخلي والخارجي تحت تصرف حكومة لندن، وقدم بعض التغييرات على أطار النظام السياسي العام في سنغافورة منها تغيير أسم سنغافورة إلى أسم " دولة سنغافورة " أو " مدينة سنغافورة الحرة "، وان يتغير أسم الحاكم العام إلى " المندوب السامي "، والعمل على زيادة عدد أعضاء الجمعية التشريعية من (٢٥) إلى (٥٠) عضواً، ورفض تعيين أي عضوا فيها عن طريق الحاكم العام، بل يكون الانتساب لها عن طريق

الانتخاب فقط، وسحب الوزراء الذين كان يعينهم الحاكم العام وعددهم ثلاثة، وبذلك سيكون مجلس الوزراء مُنتخب بالكامل، وأقترح ان يكون مجلس الدفاع تحت سيطرة الحاكم العام، للحفاظ على الأمن الداخلي في البلاد، وأكد على ضرورة التعامل بمرونة تجاه بعض مطالب الوفد السنغافوري؛ لتجنب أي فشل مُحتمل(١٧٩) .

وفي غضون ذلك، ترأس ديفيد مارشال في نيسان ١٩٥٦ وفدٌ سنغافوريٌ مؤلف من ثلاثة عشر عضواً، خمسة منهم وزراء واثنين من مؤيدي حكومة جبهة العمال، وأربعة اشتراكيين واثنين من حزب العمل الشعبي هم لي كوان يو وليم شين سيونغ، وقد طار الوفد بطائرة شركة الطيران البريطانية (BOAC)، وقد استغرقت رحلتهما ليلتين وثلاثة أيام للوصول إلى لندن مع توقف ليلي في كولومبو وكراتشي، غاية هذا الوفد هو إجراء محادثات مع المسؤولين البريطانيين، لرفع المكانة الدستورية والسياسية لسنغافورة(١٨٠). وقد وصل الوفد لندن في ١٦ نيسان من العام نفسه(١٨١) .

وقبيل انعقاد المؤتمر، صرح ديفيد مارشال رسمياً من سنغافورة " انه سوف يستقيل إذا اخفق في تحقيق الإستقلال "(١٨٢)، ثم وزع في يوم ٢١ نيسان ١٩٥٦ مذكرة لأعضاء الوفد السنغافوري ولأعضاء الحكومة البريطانية، وقد اطلع عليها الجميع، طالب مارشال فيها بإستقلال فوري، وقال : " ان الإستقلال من شانه ان يُعزز مواجهة الشعب للشيوعية " . ورداً على ذلك، تحدث وزير المستعمرات البريطاني لينوكس بويد في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر في ٢٣ نيسان ١٩٥٦ بخطبة قوية وهادئة وأوضح من خلالها موقف بريطانيا، وأشار إلى زيارة ديفيد مارشال في كانون الأول ١٩٥٥، وقال : " ان رئيس الوزراء [يقصد ديفيد مارشال] قد ابتعد عن التفاهم الذي تم التوصل إليه، وهو ان سنغافورة ستحصل على حكم ذاتي داخلي فقط، وبدلاً من ذلك نراه يسعى الآن إلى إستقلال كامل، إن حكومة جلالتها لم تُستشر وهي لا توافق على مناقشات مفتوحة من نقطة البداية هذه " . لكن لينوكس لم يلقِ اهتماماً لما جاء في مذكرة ديفيد مارشال، وأكد في ٢٥ نيسان ١٩٥٦ " انه في حين تستعد حكومة جلالتها لتقديم تنازلات أساسية لتحقيق مطامح سنغافورة، فأنها تنوي الاحتفاظ بالكلمة النهائية فيما يتعلق بالأمن الداخلي من خلال مجلس دفاعي يرأسه مُستشار بريطاني رفيع المستوى(١٨٣) .

ثم وزع مارشال مذكرة في ١ أيار ١٩٥٦ مع مسَّودة لقانون إستقلال سنغافورة، إذ لما كانت مقترحاته الأولى لم تحظ بالقبول، فقد أصر على طلب الإستقلال التام، مقترحاً هذه المرة " مجلساً للدفاع والأمن "، يكون له صفة استشارية فقط، ولا يستمر إلا لمدة انتقالية، وخلال هذه المدة الانتقالية، يمكن لبريطانيا ان تتدخل وتعلق الدستور، ولكن سنغافورة سيكون لها الإستقلال التام في الأوقات العادية، وكان هذا الاقتراح يجيز لبريطانيا التدخل فقط في حال حدوث فوضى أو بعد ان يستولي الشيوعيين على السلطة بطريقة غير

دستورية ويهددون القواعد البريطانية . وفي هذا الصدد، علق لينوكس بويد في جلسة ٤ أيار ١٩٥٦ حول مسألة " الأوقات العادية "، بالقول : " انه من الصعب اعتبار الأوقات الراهنة أوقاتٌ عادية "، واستمرت الجلسة بين أخذ ورد، إذ كان خلالها يزداد توتر مارشال فيما ظل لينوكس بويد محافظاً على هدوئه(١٨٤) .

استمرت الجلسات ما ينوف عن عشر جلسات، إلى ان وصل الطرفين إلى الجلسة الحادية عشرة في ١٢ أيار ١٩٥٦، ففيها تناولا مسألة رئاسة " مجلس الدفاع والأمن "، فأقترح مارشال في البداية ان يكون الرئيس شخصاً تعينه الأمم المتحدة، وهو اقتراح كان من المؤكد ان ترفضه بريطانيا، وبعد ثلاثة أيام، وبناءً على نصيحة لجنته التنفيذية في سنغافورة، أقترح ان يكون الرئيس مالاوياً تعينه الحكومة الإتحادية . اعترض لينوكس بويد، فبوجود ثلاثة بريطانيين، وثلاثة من سنغافورة وواحد مالاوي، فان التصويت سيتوقف على الأخير، وسيكون البريطانيون أقلية . وبعد ظهر اليوم نفسه، أقترح لينوكس ان تكون مسؤولية الأمن والدفاع لرجل بريطاني، وبما ان الأمر كذلك، فان بريطانيا سيكون لها الكلمة النهائية في رئاسة مجلس الدفاع والأمن . وبعد هذه الخلافات، وصلت المباحثات إلى طريق مسدود، وأعلن لينوكس بويد انه لا فائدة من استمرار المؤتمر أكثر من ذلك(١٨٥) .

أدركت الحكومة البريطانية بان ديفيد مارشال وحكومته غير مستقرة بالكامل، ولا يمكن اعتبارها البديل عنهم لحماية مصالحهم هناك، ولا يمكنها ان تمنع سنغافورة من السقوط في ايدي الشيوعيين، ونتيجة لذلك، رفض البريطانيون مطالب الوفد السنغافوري، ورفضوا التخلي عن سيطرتهم على شؤون الأمن الداخلي . وبعد هذا الرفض، صَوت تسعة من أعضاء الوفد ضد المقترحات البريطانية، وامتنع أربعة منهم عن التصويت، وبذلك توقفت المحادثات البريطانية – السنغافورية(١٨٦)، وأعلن في ١٥ أيار عن نهاية المؤتمر رسمياً(١٨٧) .

وبعد فشل المحادثات الأخيرة، عاد ديفيد مارشال إلى سنغافورة في ٢٥ أيار ١٩٥٦(١٨٨)، ثم قدم استقالته من رئاسة الوزراء في ٦ حزيران ١٩٥٦(١٨٩)، وتولى نائبه ليم يو هوك المنصب في ٨ من الشهر المذكور، وصار ثاني رئيساً للوزراء في تأريخ سنغافورة، وأعلن عن استعداده للتعاون مع السلطات البريطانية، وتُعد هذه أول تجربة تغيير حكومية في سنغافورة(١٩٠) .

سنغافورة في ظل حكومة ليم يو هوك
حزيران ١٩٥٦ – حزيران ١٩٥٩

تحركت حكومة ليم يو هوك في أهم خطواتها في ١٩ أيلول ١٩٥٦ فقامت بحل " إتحاد نساء سنغافورة " الموالي للشيوعيين، و " الجمعية الموسيقية الصينية "، واعتقلت ستة من زعماء " إتحاد العمال " التابعة للجبهة الشيوعية المتحدة (CUF)، بما في ذلك رئيس " إتحاد عمال المخازن والمصانع في سنغافورة " وثلاثة من الصينيين البارزين في ميدان التربية والتعليم . وأعلن ليم يو هوك في صحيفة ستريتس تايمز (Straits Times) " قررنا ان نجابه بحزم الحظر المتزايد من جانب المنظمات الجبهوية الشيوعية . قررنا ان نضبط التغلغل المستتر إلى اتحادات محترمة من جانب الشيوعيين والمتعاطفين معهم " . وفي ٢٤ أيلول ألغت الحكومة تسجيل " إتحاد طلاب المدارس المتوسطة الصينيين "، وفي اليوم التالي، تم حظر أربع منظمات ذات صلة بالطلاب الصينيين، وبعد أسبوع، اعتقلت الشرطة رئيس اتحاد الطلاب المحظور روبرت ون لوه (Robert Won Loh)، واستمرت عمليات التطهير بحق الشيوعيين والمقربين منهم حتى شهر تشرين الأول من العام نفسه، وقد أسفرت هذه العمليات عن (١٣) قتيل و (١٢٢) جريح، واحتراق وتخريب (٧٠) سيارة وتدمير مدرستين ومخفرين للشرطة، واعتقلت الشرطة (١٠٠٠) شخص، من بينهم (٢٥٦) شخصاً من رجال العصابات . وقد أعلن ليم يو هوك " عبر الإذاعة السنغافورية بياناً جاء فيه " حررنا النقابات والفلاحين والأساتذة والاتحادات الصينية من الاستغلال السياسي " . وأطلقت صحيفة ستريتس تايمز على عملية التطهير هذه اسم " عملية التحرير "(١٩١) .

وفي أول رد فعل على عملية التطهير هذه، صرح لينوكس بويد قائلاً : " لقد جُرحت الأفعى الشيوعية لكنها لم تُقتل ... يوجد في سنغافورة وزراء قادرون وشجعان يستطيعون مواجهة مشاكلهم في هذه البقعة المهمة من بقاع العالم الحر " . وامتدحه العديد من المسؤولون البريطانيين والاستراليين والأميركيين، ولاسيما جون فوستر دالاس (John Foster Dulles)(١٩٢) وزير الخارجية الأميركي(١٩٣) .

وفي غضون ذلك، أعلن لينوكس بويد في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٦ عن موافقته على المخطط العام لدستور سنغافورة الجديد، بعد مناقشة الأمر مع رئيس الوزراء السنغافوري(١٩٤) . وقد ضم هذا الدستور عددٌ من المواد المهمة، منها حصر مسؤولية الدفاع الخارجي والشؤون الخارجية تحت تصرف الحكومة البريطانية، أما بقية الأمور ستكون تحت سيطرة حكومة سنغافورة، وسيكون الحاكم العام هو الرئيس الفخري لحكومة سنغافورة، وسيأخذ بنصيحة وزراء الحكومة السنغافورية، لكنه سيحتفظ بحقه في تعيين رئيس الوزراء السنغافوري ومسألة فض الجمعية التشريعية(١٩٥) .

وسَتُدار جلسات مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء السنغافوري، والذي يشترط فيه ان يكون عضواً في الجمعية التشريعية وان يحظى بالدعم الأكبر داخلها، وبدوره سيوزع الحقائب الوزارية على وزرائه . وستعرف سنغافورة باسم " دولة سنغافورة " (State of Singapore)، أما الجمعية التشريعية، فستتكون من (٥١) عضواً جميعهم منتخبين، وسيكون هناك ناطق رسمي باسم الجمعية التشريعية، ونص الدستور أيضاً على تشكيل مجلس يُسمى " مجلس أمن سنغافورة "، مهمته الحفاظ على الأمن الداخلي في سنغافورة، وسيعقد جلساته على الأقل مرة واحدة كل شهر أو حينما تطلب حكومة سنغافورة أو الحاكم العام فيها ذلك الأمر، وسيكون الحاكم العام هو رئيساً لهذا المجلس وبعضوية ثلاثة وزراء سنغافوريين وبعددهم بريطانيين وواحد من إتحاد الملايو(١٩٦) .

وسيؤسس مجلس للدفاع والشؤون الخارجية لمناقشة شؤون الدفاع والخارجية لحكومة سنغافورة، وسيكون تحت إدارة الحاكم العام، وهو من سَيُرشح أعضاءه، أما السلطة القضائية، ستكون تحت سيطرة رئيس المحكمة، الذي سَيُعينه رئيس الوزراء السنغافوري، لكن سيكون من حق الحاكم العام تعيين القضاء وطردهم . وسيكون هناك مدعي عام يهتم بالقضايا العامة، التي تخص الشعب السنغافوري، وسيعين من جانب الحاكم العام بعد استشارة لجنة الخدمة الحكومية السنغافورية، وسيكون من حق الحاكم العام تعليق الدستور وحل الجمعية التشريعية(١٩٧) .

دعا ليم يو هوك في ٧ شباط ١٩٥٧ جميع الأحزاب السياسية في سنغافورة إلى الاجتماع للنظر في مسودة الدستور السنغافوري الجديد، وبعد شهر من النقاشات، قدمت ملاحظات على هذه المسودة، لكن بصورة عامة كان هناك قبول عام عليه، لأنه يضمن لسنغافورة حكم ذاتي تتمتع بجميع الحقوق والسلطات والامتيازات المتعلقة بالشؤون الداخلية والتجارة والعلاقات التجارية والثقافية على الصعيد الخارجي(١٩٨) .

وبعد الموافقة على الدستور الجديد، شكل ليم يو هوك في آذار ١٩٥٧ وفد سنغافوري ثاني مؤلف من خمسة أعضاء، هم ليم يو هو (رئيس الوزراء السنغافوري) و تشو سوي كي (Chew Swee Kee)(١٩٩) (وزير التعليم) و اينش عبد الحميد بن حاج جومت وزير الحكومة المحلية والأراضي والإسكان)، هؤلاء الثلاث بصفتهم ممثلين عن الحكومة السنغافورية، أما لي كوان يو فهو ممثل عن حزب العمل الشعبي، وليم شون مونغ (Lim Choon Mong)(٢٠٠) ممثلاً عن الاشتراكيون التحرريون، وهؤلاء الخمس شكلوا الوفد السنغافوري المفاوض مع الحكومة البريطانية في لندن، وسيأخذ على عاتقه إجراء المحادثات الدستورية معهم في اقرب وقت ممكن(٢٠١) .

غادر الوفد السنغافوري بلاده في صباح يوم السبت الموافق ١٠ آذار ١٩٥٧ على متن أحدى الطائرات البريطانية، وقد صرح رئيس الوفد ليم يو هوك قبل مغادرته " نحن نعرف ما نريد ... ونحن

سنحصل عليه "، وبعد وصولهم لندن في اليوم نفسه، قال ليم يو هوك : " إننا سنربح لإننا متحدون "، وكان في استقبالهم جون مارتن (John Martin) وكيل وزير المستعمرات و جي . بي جونستون (J.B. Johnston) رئيس قسم شؤون الشرق الأقصى في وزارة المستعمرات، وقد استقر الوفد في الطابق الثالث من فندق ايرمينس (Ermin,s)(٢٠٢) .

أفتتح المؤتمر في يوم الأحد الموافق ١١ آذار من العام المذكور(٢٠٣)، وخلال المحادثات، وافق البريطانيون على سحب كل الأعضاء الذين رشحوهم أو عينوهم نيابة عنهم في الجمعية التشريعية السنغافورية، وسيُستبدل الحاكم العام بمندوب سامي بريطاني في سنغافورة، وسيُعرف رئيس دولة سنغافورة (هو منصب مستحدث سيأخذ وظيفة الحاكم العام سابقاً) باسم (يانجدي بيرتون نيجارا) (Yangdi Pertuan Negara)، وسيكون مختار من " أدونغ " (Adong)(أي الجمعية التشريعية)، وسيكون رئيس الوزراء والوزراء السنغافوريين ممثلين عن الملكة البريطانية، وستكون مدة الحكومة السنغافورية أربع سنوات، وتتسلم بعدها حكومة أخرى المسؤولية حسب آلية التصويت الشعبي في سنغافورة(٢٠٤) .

واتفق الطرفان أيضاً على ما جاء في الدستور السنغافوري الجديد الداعي إلى تشكيل مجلس للأمن الداخلي مؤلف من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم بريطانيين (هم المندوب السامي البريطاني في سنغافورة ووزيرين آخرين) ومثلهم سنغافوريين (هم رئيس الوزراء السنغافوري ووزيرين آخرين) ووزير من اتحاد الملايو، وسيكون رئيس المجلس بريطاني لكنه يمتلك صوت واحد مثل بقية الأعضاء، وسيكون للمندوب السامي سلطة كاملة في إدارة أمور الدولة في حال قام أو حاول الشيوعيين السيطرة على سنغافورة(٢٠٥) .

وسيكون من حق الرئيس السنغافوري تعيين رئيس الوزراء في البلاد، الذي يشترط حصوله على الأغلبية داخل الجمعية التشريعية، وسيترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الوزراء . واتفق الطرفين على عدم السماح للأشخاص المعروفين بالنشاطات الهدامة والتخريبية في البلاد من الترشح لانتخابات ١٩٥٩ . واتفقوا أيضاً على اعتبار الأجانب الذين قد مضى على استقرارهم (١١) أحدى عشر سنة في البلاد مواطنين سنغافوريين، وسيسجلون ويحق لهم المشاركة في الانتخابات المقبلة بشرط أدائهم قسم الولاء لسنغافورة، وتخليهم عن أي ولاء لأي دولة أخرى، واحتفظ البريطانيين بحقهم بتعليق الدستور السنغافوري في حالة الطوارئ القصوى، أضف إلى ذلك رفض البريطانيين تحويل مسؤولية شؤون سنغافورة من وزارة المستعمرات إلى وزارة شؤون الكومنولث (٢٠٦) . وبعد أربعة أسابيع من المباحثات، انتهى المؤتمر الدستوري الثاني في ١١ نيسان ١٩٥٧ بصورة ناجحة للجانبين(٢٠٧) .

وبعد الإعلان عن انتهاء المؤتمر، انتقد ديفيد مارشال رئيس الوزراء السنغافوري ليم يو هوك لقبوله بهذه التعديلات، وشجب أعضاء الوفد المفاوض لقبولهم ما اسماه بـ " دستور الاحتيال " (Fraud Constitution)، وأكد على " ان هذه التعديلات كانت مجرد مساومة بريطانية، لانهم لم ينووا التنازل عن سيطرتهم عن شؤون الدفاع بالكامل "(٢٠٨) .

وبعد نجاح المفاوضات في لندن، وافقت الجمعية التشريعية السنغافورية في ١٧ نيسان ١٩٥٧ على هذه التعديلات الدستورية(٢٠٩)، وأكدت في الوقت نفسه انه سيذهب في عام ١٩٥٨ وفد سنغافوري ثالث إلى لندن، لأجراء مباحثات دستورية ثالثة ونهائية لوضع اللمسات الأخيرة للدستور السنغافوري الجديد(٢١٠) .

وفي غضون ذلك، وبالتحديد في آب ١٩٥٧ تشابك ممثلو النقابات الموالون للشيوعيين مع اللجنة المركزية لحزب العمل الشعبي، بطريقة التراشق والتلاقف بالأيدي والأرجل، واستمرت المجابهة سبع ساعات، وانتهت في الساعة الثالثة صباحاً بعد تدخل الحكومة، فقد كانت لديهم ثلاثة مطالب هي، أولاً رفض مجلس الأمن الداخلي، وثانياً تحقيق الاستقلال الفوري، وثالثاً إجراء انتخابات مبكرة(٢١١) .

كان رد الحكومة السنغافورية أقوى من المحاولة، فاعتقلت (٣٤) شيوعي، وأعلنت حكومة ليم يو هوك عن محاربتها لجميع العناصر المتطرفة (تقصد الشيوعيين) في الحزب المذكور، الأمر الذي انعكس إيجاباً على شعبية لي كوان يو، الذي يمثل الجناح المعتدل في الحزب نفسه(٢١٢) .

وبعد هذه الحملة الحكومية، غيَّر الحزب المذكور منهاجه الداخلي، إذ شكلوا نوعين من العضوية داخل الحزب، الأولى عادية والثانية تسمى " عضوية الملاك "، فالعضوية العادية مفتوحة للجميع ولمن يرغب بالانضمام للحزب، أما عضوية الملاك، فلابد إن يخدم الشخص مدة معينة في الحزب، وان تكون عضويته مُصدقة من اللجنة التنفيذية المركزية (Central Executive Committee)، ولا يحق لغير أعضاء الملاك إن يتنافسوا على عضوية اللجنة التنفيذية المركزية، وبهذا الإجراء ضمن المعتدلون سيطرتهم على حزب العمل الشعبي، لكن بالرغم من ذلك، واصل لي كوان يو ظاهرياً دعمه للعناصر الشيوعية والمناصرة لها، وطالب بإخراجهم من السجون، ليحافظ على صورته بوصفه ثائراً وطنياً يُطالب باستقلال بلاده(٢١٣) .

واستكمالاً لمشروع حكومة ديفيد مارشال، واصلت حكومة سلفه ليم يو هوك إيجاد حل لمسألة التعليم في البلاد ولاسيما المتعلمين باللغة الصينية وغيرها، وواصلت عملها أيضاً في اخذ خطوات مهمة للحصول على حكومة ذاتية كاملة الصلاحيات، وقد نجحت في عام ١٩٥٧ في تمرير قانون التعليم، إذ أعطت مكانة متساوية إلى اللغات الأربع في سنغافورة وللمتعلمين فيها، إذ صارت اللغات الانجليزية والصينية والمالاوية والتاميلية لغات رسمية في سنغافورة، وتفعيلاً لذلك، افتتحت مائة (١٠٠) مدرسة لتعليم اللغتين الصينية

والمالاويـة(٢١٤) . لكـن مـن الجـدير ذكـره، ان السـجلات والصـحف الرسـمية للدولـة بقيـت تطبـع باللغـة الانجليزية(٢١٥) .

وأقرت حكومـة لـيم يـو هـوك فـي ١ تشـرين الثـاني ١٩٥٧ قـانون " المواطنـة الجديـد "، إذ طبقـاً لهـذا القـانون صـار كُـل مـن ولـد فـي سـنغافورة مـن أبـوين سـنغافوريين فهـو مـواطن سـنغافوري، ومنحـت المواطنـة بالتسجيل للرعايا البريطانيين وسكان إتحاد الملايو، الذين ولدوا على الأراضـي المالاوية (بمـا فيهـا سـنغافورة) وقد سكنوا فيها لمدة سنتين، أما بقية الرعايا، فيحق لهم الحصـول على الجنسية السنغافورية بعد الاستقرار فيها لمدة عشر سنوات (ثم خففت إلى ثمان سنوات) مشروطة بتأديتهم قسم الولاء لدولة سنغافورة، وقد جعل هذا القـانون التصـويت إلزامـي فـي انتخابـات(٢١٦)، وأي شـخص لـم ينتخـب سـيحذف اسـمه نهائيـاً مـن قائمـة الناخبين، إلا إذا كان سبب عدم الحضور بداعي الأسباب الصحية، ومع ذلك، فعليه دفع غرامة قدرها (٥٠٠) دولار سنغافوري(٢١٧) .

وفي ١٣ أيار ١٩٥٨ قاد ليم يو هوك وفداً سنغافورياً ثالثاً، لتأطير الدستور الجديد، وخـلال المؤتمر الدستوري الثالث اعترفت الحكومـة البريطانيـة بسنغافورة كدولـة ذات سيادة داخليـة كاملـة، تتمتـع بالصـلاحيات اللازمـة لإدارة شؤونها الداخليـة، وذلك من خـلال مجلس تشريعي مكون من (٥١) عضـو، يرأسـه شـخص سنغافوري(٢١٨)، وسيكون المندوب السامي البريطاني هو رئيس الدولـة الأول لمدة ستة شـهور، وبعدها يُسلم المنصب لشخص مالاوي المولد (إتحاد الملايو) بصفته رئيس لدولة سنغافورة وممثلاً عن الملكة البريطانية فـي الـبلاد بـدلاً مـن المنـدوب السـامي، وسـيحتفظ بعـدها المنـدوب بمهمـة الحفـاظ علـى مسـؤولية الحكومـة البريطانيـة علـى شؤون الدفاع والسياسـة الخـارجيين لسـنغافورة . وسيكون رئيس دولـة سـنغافورة المـالاوي معين من جانب الملكة البريطانية بعد الاستشارة مع حكومة سنغافورة، ومدة رئاسته أربع سنوات قابلة للتجديد(٢١٩)

وسيتولى مجلس امن سنغافورة مهمـة حفظ الأمن فـي الداخل، وستحتفظ الحكومـة البريطانيـة بمسؤولية الـدفاع والسياسـة الخـارجيين لسـنغافورة، وسـتعمل الحكومـة البريطانيـة علـى تمريـر قـانون دولـة سـنغافورة فـي مجلس العموم البريطاني، الذي سيحولها من مستعمرة إلى دولة ذاتية الحكم . وبعد هذا الاتفاق بين الجانبين، انفض عقد المؤتمر في ٢٨ أيار من العام نفسه(٢٢٠) .

وبعد هذا الاتفاق، أرسلت مسَّودة قانون دولـة سـنغافورة إلـى مجلـس العمـوم البريطـاني، وبعـد اسـتلام الأخير للمسَّودة، انجز قرأته الأولى لها في ١٧ حزيران ١٩٥٨، ثم الثانية بعد مدة، وفي الثالثة صوَّت على المسّودة في ١٦ تموز من العام نفسه، وبعد ذلك، أرسلها إلى مجلس اللوردات في ٢٤ تموز، وصوَّت عليها

أيضاً، وصارت قانون برلماني بعد الموافقة الملكية عليها في ١ آب، وبه تحولت سنغافورة رسمياً من مستعمرة إلى دولة ذات حكم ذاتي داخلي كامل(٢٢١) .

الاستعداد لانتخابات نيسان وتشكيل حكومة لي كوان يو
نيسان – حزيران ١٩٥٩

ومع اقتراب موعد انتخابات حزيران ١٩٥٩، بدأت في ٢٥ نيسان الحملات الانتخابية من قبل التنظيمات السياسية في سنغافورة ، فقدم ما مجموعه (١٩٤) مرشح انفسهم للظفر بأحد مقاعد الجمعية التشريعية المكونة من (٥١) عضواً، فقدم (٣٤) مرشحاً عن المستقلين، في حين الـ (١٦٠) الباقين ينحدرون من أحزاب وتنظيمات سياسية مختلفة في سنغافورة، فقدم حزب العمل الشعبي (٥١) مرشحاً عنه على عدد المقاعد المخصصة للجمعية التشريعية، منهم (٣٤) صينياً و (١٠) مالاويين و (٦) هنود، وواحد أوروبي – أسيوي، وقد كانت نسبة المرشحين المالاويين والهنود عن حزب العمل الشعبي أكبر من نسبتهم السكانية، وعلل قادة الحزب المذكور ذلك، بان الغاية هو لرفع معنويات الأقليات في البلاد، وطرح تحالف شعب سنغافورة (Singapore Peoples Alliance) من جانبه (٣٩) ممثلاً عنه، ورشح (٣٢) من الاشتراكيون التحرريون، وشاركت منظمة الملايو الوطنية المتحدة بـ (٨) أسماء، ودخلت الجمعية الصينية – المالاوية (Malayan Chinese Association)(٢٢٢) سباق الانتخابات بـ (٥) مرشحين، وقدم حزب راكيات (Party Rakyat) (٤) أشخاص نيابة عنه، ودخل حزب المواطنين (Citizens Party) بـ (٥) أسماء، ونافست جبهة العمل بثلاثة مرشحين عنها، واشترك إتحاد سنغافورة – المالاوي (Singapore Malay Union)(٢٢٣) وحزب العمال (Workers Party) والحزب المالاوي – الإسلامي (Malayan Islamic Party) بالعدد نفسه، وشاركت جمعية أهالي كاتونغ المتحدة (Katong United Residents Association) والمؤتمر الوطني الهند – المالاوي (The Malayan Indian Congress)(٢٢٤) بممثلين لكل منهما . استمرت عمليات التثقيف الانتخابي لمدة (٣٣) يوم، وقد أسفرت عن تصور عام بان حزب العمل الشعبي هو المرشح الأبرز للفوز في الانتخابات(٢٢٥) .

جرت الانتخابات في يوم السبت الموافق ٣٠ أيار ١٩٥٩، وكان يوماً هادئاً ومنضبطاً، خلافاً لانتخابات نيسان ١٩٥٥، وانتهت عملية التصويت في الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه، وبدأت عملية فرز الأصوات في سبعة مراكز في الساعة التاسعة مساءً وانتهت في الساعة الثانية وخمس وعشرون دقيقة

صباحاً . وكانت الناس تنتظر النتائج . كشفت الإحصائيات عن مشاركة (٥٢٤،٤٢٠) ناخب من ما مجموعه (٥٨٧،٧٩٧) ناخب يحق لهم المشاركة في الانتخابات، أسفرت نتائجها عن فوز حزب العمل الشعبي بـ (٤٣) مقعد من أصل (٥١) للجمعية التشريعية، أي ما يُعادل (٥٣.٤%) من أصوات (٩٠%) ممن مارسوا الانتخاب، وكسب حزب (تحالف شعب سنغافورة) (SPA) أربعة مقاعد، وحصلت المنظمة الوطنية لإتحاد الملايو على ثلاثة مقاعد، وربح المستقلون مقعداً واحداً صار من نصيب (أ.ب. راجاه)، وكان المرشح الذي فاز بأكبر عدد من الأصوات هو إونغ إينغ غوان (Ong Eng Guan)(٢٢٦) المحافظ السابق لتشاينا تاون (China Town)(٢٢٧) .

وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات، كان لزاماً على رئيس الوزراء ليم يو هوك ووزرائه تقديم استقالتهم في ١ حزيران ١٩٥٩، وهكذا تمهد الطريق أمام لي كوان يو لتسلم رئاسة الحكومة، لكونه زعيم الحزب الفائز بالانتخابات، وهذه المرة الأولى التي تجرى فيها الانتخابات طبقاً لقانون سنغافورة الجديد (قانون ١٩٥٨) ، بعد ان كانت سابقتها قد أجريت على مبادئ دستور راندل(٢٢٨) .

وبعد فوز حزب العمل الشعبي في الانتخابات، قرر لي كوان يو زعيم الحزب المذكور تشكيل حكومته في منطقة بادانغ في يوم الأربعاء الموافق ٣ حزيران ١٩٥٩، لكن قبل إن يشكل الحكومة طلب من المندوب السامي ويليام غود (William Goode)(٢٢٩) إن يطلق سراح المعتقلين الثمانية وهم، ديفان ناير (Devan Nair)(٢٣٠) و ليم شين سيونغ و فونغ سوي سوان وساندرا وودهول و جيمس باثوشيري وشان شياو ثور (Chan Chiaw Thor) واثنين آخرين غيرهم في اليوم الذي يلي الاجتماع الجماهيري، وقبل ان يؤدي اليمين الدستورية لاستلامه الحكم . وبالرغم من رفض المندوب السامي، وتحججه بعدم موافقة لندن على ذلك، وعليه ان يستشيرها قبل ان يطلق سراحهم، إلا ان ضغط لي كوان يو استمر لمدة يوم كامل، وأثمر عن موافقة الحكومة البريطانية على أطلاق سراح المعتقلين، بشرط إن يشكل لي كوان يو حكومته، وبعدها بساعات سُيطلق سراحهم(٢٣١) .

وفي اليوم التالي، دخل الدستور السنغافوري الجديد حيز التنفيذ، وصار لي كوان يو أول رئيس وزراء لسنغافورة بعد حصولها على الإستقلال الذاتي التام، وبعدها أدى اليمين الدستوري(٢٣٢) .

ثم قدم لي كوان يو في الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه ومن بادانغ حكومته المؤلفة من تسعة أعضاء وهم كُل من لي كوان يو (رئيس الوزراء) و توه جين جاي (Toh Chin Chye)(٢٣٣) (نائب رئيس الوزراء) و اونغ اينغ غوان (وزير التنمية الوطنية) و غوه كنغ سوي (Goh Keng Swee)(٢٣٤) (وزير المالية) واونغ بانغ بوون (Ong Bang Boon) (وزير الداخلية) و كينيث مايكل بايرن (Kenneth Michael Byrne)(٢٣٥) (وزير العدالة والعمل) و اينش احمد بن إبراهيم (Inche

Ahmed Bin Ibrahim)(٢٣٦) (وزير الصحة) ويونغ نايك لين (Yong Nyuk Lin)(٢٣٧) (وزير التعليم) وسينثمبي راجاراتنام (Sinnathamby Rajaratnam)(٢٣٨) (وزير الثقافة)، وبحضور حشد جماهيري ينوف على (٥٠،٠٠٠) شخص، وألقى خطبة أمامهم قال فيها : " سنبدأ فصلاً جديداً، وستكون سلطات شعبنا من خلال حكومته المنتخبة، مقتصرة على الشؤون الداخلية . وليس هذا ما نريده حقاً، ولكن خطوة نحو الانتصار والاندماج . فالأشياء الجيدة في الحياة لا تهبط من السماء، وإنما تأتي بجهودنا على مدى طويل، الحكومة لا تستطيع إن تعطي نتائج إلا إذا ساندها الشعب واستمر في العمل معها . يمكن إن تأتي أوقات تتخذ فيها قرارات غير شعبية بالنسبة لجانب من الجمهور، ولكنها في مصلحة المجتمع ككل، في مثل هذه المناسبات، تذكروا إن المبدأ الذي يرشد أفعالنا هو الصالح العام للمجتمع كله وهذا ما يجب إن يسود " . ووجه في الوقت نفسه خطاباً للسلطات البريطانية، أكد فيه على مسألة التغيير التي لابد إن تكون في المستقبل لصالح الشعب السنغافوري . وبعد هذه المراسيم والخطب، أفرجت السلطات البريطانية عن المعتقلين الثمانية في الساعة الثامنة والنصف من مساء اليوم نفسه(٢٣٩) .

أدى لي كوان يو ووزرائه في قاعة سيتي هول في يوم الجمعة الموافق ٥ حزيران ١٩٥٩ اليمين الدستوري أمام بيل غود بوصفه رئيس الدولة(٢٤٠)، والذي قدم تهانيه لهم . وقد أجابه لي كوان يو بالقول : " من حسن حظنا في الأيام القليلة الأخيرة إن تتاح لنا فرصة للتعامل مع شخص شديد التعاطف مع أمال ومطامح شعبنا وصعوبات وضعنا ... آمل في الأشهر الستة المقبلة من ولايتكم إن تساعدنا في تولي زمام أمور الحكم في سنغافورة بفعالية وسلاسة "(٢٤١) .

ومن الملاحظ أن الانتخابات والعمل السياسي في سنغافورة قد تطور بشكل تصاعدي، إذ زاد عدد المقاعد المُنتخبة في المجلس التشريعي من ستة مقاعد في انتخابات عام ١٩٤٨ إلى تسعة مقاعد في انتخابات عام ١٩٥١، ثم صارت مقعد في انتخابات عام ١٩٥٥، وتحول المجلس التشريعي في انتخابات ١٩٥٩ إلى مجلس تشريعي مُنتخب بالكامل . وبالتزامن مع زيادة عدد المقاعد، زادت الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، إذ كان هناك حزبٌ واحدٌ في انتخابات ١٩٤٨، ثم صارا حزبين في عام ١٩٥٢، وبعدها ارتفع إلى ستة أحزاب في عام ١٩٥٥، ثم ثلاثة عشر حزباً في عام ١٩٥٩ .

الاستنتاجات النهائية :-

توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها :-

١- يُعد عام ١٩٤٥ من الأعوام المهمة في تأريخ سنغافورة المعاصر، إذ سجل نهاية للاحتلال الياباني وعودة للاحتلال البريطاني، لكنه الاحتلال الياباني رغم مساوئه، إلا أنه أفرز شعورٌ وطنيٌ جديدٌ لديهم، فزادت الثقة بالنفس، وارتفعت معنوياتهم وروحهم الوطنية .

٢- رغم ما تبين للشعب السنغافوري من ضعف القوات البريطانية وعدم قدرتها على منع اليابانيين من احتلال سنغافورة، إلا إنها لم تُشكل حركة مقاومة عسكرية منظمة لمقاومة البريطانيين بعد دخولهم إليها مُجدداً، وربما هذا يُفسر قلة النضج والوعي السياسي لديهم، رغم انعكاسات الاحتلال الياباني الايجابية عليهم في هذا الصدد .

٣- شهدت هذه المرحلة عزل البريطانيين لسنغافورة عن مستعمرة المضائق، طبقاً لما جاء في الورقة البيضاء في عام ١٩٤٥، وشهدت هذه المرحلة تشكيل أولى الاحزاب السياسية وأجراء أول انتخابات في عام ١٩٤٨، للمساهمة برفد المجلس التشريعي بجزء من أعضائه . وهذا بداية التنازل البريطاني لصالح الشعب السنغافوري . وهو ما شجع العناصر الوطنية فيما بعد على المطالبة باستحقاقات أكبر .

٤- شهدت هذه المرحلة تعاطي الكثير من نُخب الشعب السنغافوري مع الحالة السياسية القائمة وقتذاك في بلدهم، والسير على الخطوات التي رسمتها السلطات البريطانية، إذ شكلوا الأحزاب الخاصة بهم، وانخرطوا وبسرعة في صفوفها، ولم يتأخروا عن المشاركة في الانتخابات .

٥- حصول تطور سياسي ودستوري واضح، ساعد على وضع الأسس اللازمة لبناء دولة في سنغافورة خلال هذه المرحلة، وذلك من خلال ظهور الأحزاب السياسية التي كانت بمثابة قوة محركة للشعب وقوة ضاغطة للبريطانيين من أجل إقرار قانون دولة سنغافورة في عام ١٩٥٨ .

٦- شهدت سنغافورة تغيراً كبيراً في هيكل بنائها السياسي والدستوري خلال هذه المرحلة، فتحولت تدريجياً من مستعمرة بريطانية تُدار من الحاكم البريطاني مباشرة إلى دولة ذات حكم ذاتي يُديرها رئيس وزراء سنغافوري تسنده جمعية تشريعية مُنتخبة بالكامل، وذلك بعد أن صادقت الحكومة البريطانية في عام ١٩٥٨ على قانون دولة سنغافورة .

٧- أثبتت العناصر والأحزاب اليسارية (وخاصة الشيوعية) فشلها في قيادة الشعب السنغافوري لتحقيق مطلبه الرئيس وهو الاستقلال، بل بالعكس جلبت له المساوئ، بعد اضطراباتهم التي تسببت في إصدار السلطات البريطانية لقانون الطوارئ في عام ١٩٤٨ .

٨- لم تحظى سنغافورة خلال هذه المرحلة (١٩٤٥ – ١٩٥٩) بدعم من الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية أو الإتحاد السوفيتي) رغم أن مسألة إستقلال سنغافورة كان جزءً من دوامة الحرب الباردة، بل حتى منظمة الأمم المتحدة، كانت غائبة عن استحقاق سنغافورة الوطني . الأمر الذي جعل الشعب السنغافوري يفكر بجدية الاعتماد على إمكانياته المتاحة .

٩- شهدت المدة (١٩٥٦ – ١٩٥٨) توجه ثلاثة وفود سنغافورية (الوفد الأول في عام ١٩٥٦ والثاني في ١٩٥٧ والثالث وهو الأخير في ١٩٥٨) تُمثل معظم الأطياف السياسية في البلاد، لأجراء مفاوضات دستورية مع

البريطانيين، لرفع مكانة سنغافورة من مستعمرة إلى دولة تتمتع بالحكم الذاتي التام، وقد فشل الوفد الأول في تحقيق غايته، بسبب رفعه لسقف مطالبه، أما الثاني والثالث، فقد استفادا من عوامل الفشل وآمنوا بإمكانيتهم المتاحة، لانتزاع ما يمكن انتزاعه من البريطانيين، وبالفعل تحقق الهدف وحصلوا في عام ١٩٥٨ على إقرار بريطاني للاعتراف بدولة سنغافورة المُستقلة ذاتياً . الأمر الذي سيسمح للسنغافوريين بدور أوسع في إدارة شؤونهم الداخلية .

١٠- ظهرت خلال هذه المرحلة أكثر من شخصية سياسية في سنغافورة، أتاحت للشعب وللبريطانيين حرية التعامل معاً، لأن تمحور الشعب ووقوفه خلف شخصية واحدة، أمر يحمل بين طياته بعض المخاطر، فأن فشلت هذه الشخصية في أمرٍ ما أو في طريقة التعامل مع البريطانيين، ستنهار معها قضية شعب بأكمله، وهذا ما لاحظناه في سنغافورة خلال هذه المرحلة، فشخصية ديفيد مارشال توقفت عند مرحلة معينة لا يمكن التراجع بعدها للخلف، الأمر الذي جعل البديل ليم يو هوك يكمل ما توقف عنه سلفه، حتى اكملت الإجراءات، وتشكلت أول حكومة سنغافورية مُستقلة في حزيران ١٩٥٩ بزعامة لي كوان يو، ودخلت سنغافورة مرحلة جديدة في تأريخها .

١١- يتضح من خلال هذه المرحلة (١٩٤٥ – ١٩٥٩) أن هناك سلم بياني يوضح التنازل البريطاني التدريجي أمام المطالب السنغافورية، وهو ما يعني أن سقف المطالب السنغافورية، أخذ بالارتفاع، وتراجعت بريطانيا عن جزء من سياستها الاستعمارية، التي كانت تتعامل بها معهم في مدة ما قبل الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) .

١٢- لم نلاحظ من خلال ما توفر لدينا من مصادر متنوعة، وقوف السلطات البريطانية إلى جانب شخصية سنغافورية معينة أو تفضيلها لحزب سياسي مُحدد خلال المدة (١٩٤٥ – ١٩٥٩)، بل كانت تتعامل مع الجميع، باستثناء الأحزاب اليسارية (الشيوعية) التي كانت تُقلق البريطانيين .

١٣- دخلت سنغافورة في حزيران ١٩٥٩ مرحلة تأريخية جديدة، وذلك بعد أن تشكلت أول حكومة وطنية منتخبة بالكامل ومستقلة ذاتياً بزعامة لي كوان يو .

الهوامش :-

(١) يرجع أصل تسمية سنغافورة (وهي تلفظ عند الشعب السنغافوري باسم سنغابورة) إلى القرن الثاني عشر الميلادي، وبالتحديد في عام ١٢٩٩، وذلك عندما زار الأمير الإندونيسي سانغ نيلا اوتاما (Sang Nila Utama) تيماسك، وهو احد المستكشفين القدامى لهذه الجزيرة، وقد رأى أسداً فيها فسماها سنغابورا، أي مدينة الأسد باللغة السنسكريتية القديمة، وهي مكونة من مقطعين سنغا (تعني أسد) ، وبورا (مدينة)، ومنذ ذلك التاريخ تغيرت التسمية من تيماسك إلى سنغافورة .

John Sh Tay, God's Destiny for Your Nation with A special Focus on Asia, Published by Genesis Books, Singapore, 2008, p. 72 .

(٢) جنوب شرقي آسيا :- هي المنطقة المحصورة بين الصين والهند، التي تضم كُل من (بورما – تايلاند – فيتنام – كمبوديا – لاوس – ماليزيا – بروني – إندونيسيا – الفيليبين)، أُستعمل هذه التعبير خلال حرب الباسفيك (١٩٤١ – ١٩٤٥)، وقبل ذلك كان يستعمله الجغرافيين كاسم للإقليم عامة، ولم تكن حدوده معروفة، اشتركت مجموعة من العوامل في جعل منطقة جنوب شرقي آسيا وحدة إقليمية متميزة، منها الصفات الجغرافية والثقافية والتاريخية المُتشابهة، والمنطقة بصورة عامة تُحيطها بحار واسعة وجبال وغابات، والجزء الأكبر منها ذو مناخ مداري .

عبد الرزاق مطلك الفهد، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص١٣٧ .

(٣) احمد محمد العنانبة، دراسة تحليلية لواقع التجارية الخارجية بين دولة الأمارات العربية المتحدة وجمهورية سنغافورة، الدراسات التحليلية العدد (١)، إدارة التحليل والمعلومات التجارية، وزارة الاقتصاد، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص٤ .

(٤) عبد الرحمن حميدة، جغرافية آسيا، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨، ص٤١٤ – ٤١٥ .

(٥) مكي محمد عزيز، آسيا الموسمية : دراسة جغرافية، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٦، ص٣٣٤ .

(٦) عبد الرحمن حميدة، المصدر السابق، ص٤١٤ – ٤١٥ .

(٧) محمد خميس الزوكة، آسيا : دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣٣٨ – ٣٣٩ .

(٨) المصدر نفسه، ص٣٣٨ .

(٩) احمد محمد العنانبة، المصدر السابق، ص٤ .

(10) The Columbia Encyclopedia, Singapore, 6th Edition, Published by Columbia University Press, 2017, N.P .

(١١) محمد خميس الزوكة، المصدر السابق، ص٣٤٠ – ٣٤١ .

(١٢) حسن سيد احمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية : آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، ج١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٩٤ .

(13) The Columbia Encyclopedia, Singapore, 6th Edition, Published by Columbia University Press, 2017, N.P .

(١٤) عبد الرحمن حميدة، المصدر السابق، ص٤١٨ .

(15) The Columbia Encyclopedia, Singapore, 6th Edition, Published by Columbia University Press, 2017, N.P .

(16) Federal Research Division, Singapore, Published by Federal Research Division : Library of Congress, USA, 2006, Pp. 1 – 2 .

(١٧) ماجاباهيت :- أحدى الممالك الجاوية البوذية، تأسست في عام ١٢٩٣، واستمرت حتى عام ١٣٨٩، كان أشهر ملوكها هو جاجاه مادا (Gajah Mada) (حكم من سنة ١٣٣٠- ١٣٦٤)، الذي يعتبره الإندونيسيين أعظم شخصية في تأريخهم القديم . للتوسع في هذه المملكة يُنظر :-

Arjan Van Aelst, Majapahit Picis: The Currency of A Moneyless Society 1300 – 1700, Journal of Kitlv, No.3, Leiden, 1995 .

(١٨) مملكة سرفجايا :- تشكلت هذه المملكة في سومطرة، امتد حكمها (٦٠٠ – ١٠٢٥)، وسكانها يدينون بالبوذية، وعاصمتها مدينة بالمبانغ، الواقعة جنوب شرقي سومطرة، وتزامن ظهورها مع مملكة سيلندرا البوذية في جاوة، والتي أخذت تنافس سرفجايا، حتى تمكنت سرفجايا من إخضاع سيلندرا في عام ١٠٠٠ م، لكنها لم تستمر طويلاً، فسقطت سرفجايا على الهجمات المتتالية للقراصنة الهنود عليها .

ماهر جاسب حاتم الفهد، حرب الاستقلال الإندونيسية (١٩٤٥ – ١٩٤٩) في الوثائق الأميركية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، ٢٠١٠، ص٢٠ – ٢١ .

(١٩) مملكة أيوثا :- مملكة سيامية أُسست في عام ١٣٥٠، واستمرت حتى عام ١٧٦٧، تعاملت مع التجار الأجانب بصورة ودية، وسمحوا لهم ببناء قرى خاصة بهم خارج أسوار عاصمة المملكة . وقد وصف أحد التجار الأجانب في القرن السادس عشر مملكة أيوثا بكونها " أحدى أكبر وأغنى مدن الشرق "، وكان لملكها ناريّ (Narai) (١٦٥٦ – ١٦٨٨) صلات قوية مع الملك الفرنسي لويس الرابع عشر (Louis XIV)، الذي قارن سفيره (سفير لويس) في أيوثا بأن " أيوثا تضاهي باريس في المساحة والثروة " . توسعت المملكة في عام ١٥٥٠، إذ ضمت إليها بعض الدويلات القائمة في شبه الجزيرة الملاوية، لكن في عام ١٧٥٩ باغتت بورما مملكة أيوثا بهجوم عليها، كانت هذه الحرب هي الأسوء بالنسبة لمملكة أيوثا، إذ استمرت حتى نيسان ١٧٦٧ أسفرت عن سقوط مملكة أيوثا على يد البورميين، وبذلك أنهى البورميون حكم هذه المملكة الذي أستمر لمدة (٤١٧) عاماً

Santosh N. Desai, Hinduism in Thai Life, Published by Popular Prakashan Private LTD., India, 1980, p.14; www.newworldencyclopedia.org .

(20) Barbara Leitch LePoer (ed.), Singapore A country Study : Area Handbook Series, Second Edition, Published by Federal Research Division, Washington, 1991, p. 3 .

(21) Ronald Daus, Portuguese Eurasian Communities in Southeast Asia, Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 1989, p. 6 .

(٢٢) تيمينغونغ عبد الرحمن :- هو حاكم سنغافورة المالاوي، ولد في عام ١٨٠٦، وتوفي في عام ١٨٢٥، وفي عهده وقع اتفاق مع السير توماس ستامفورد رافلز لتأسيس وكالة تجارية في سنغافورة . كانت النواة لتشكيل مستعمرة اتفاقيات المضائق .
Ooi Keat Gin (ed.), Southeast Asia : A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East Timor, Published by ABC CLIO, Oxford, 2004, p. 117 .

(٢٣) توماس ستامفورد رافلز :- احد مدراء شركة الهند الشرقية البريطانية ومؤسسيها، ولد في ٦ تموز ١٧٨١ في جامايكا، ساهم بشكل كبير في تأسيس الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأقصى، كان حاكماً على جاوة في المدة (١٨١١ – ١٨١٦)، وبعدها صار حاكماً على بانغولو (Bengkulu) خلال (١٨١٨ – ١٨٢٣)، يُعد المؤسس الحقيقي لدولة سنغافورة . توفي في ٥ تموز ١٨٢٦ في العاصمة البريطانية لندن عن عمر يُناهز (٤٤) سنة .
www. Encyclopedia Britinnica.com .

(٢٤) شركة الهند الشرقية البريطانية :- شركة تجارية – سياسية بريطانية منحها مجلس العموم البريطاني في عهد الملكة إليزابيث الأولى (Elizabeth I)، وبالتحديد في عام ١٦٠٠ حق احتكار التجارة مع الشرق، أخرجها الهولنديون في عام ١٦٢٣ من إندونيسيا، الأمر الذي أدى إلى حصر نشاطها التجاري مع الهند ثم الاصطدام بالفرنسيين هناك خلال (١٧٤٥ – ١٧٦١)، ونجحت بعد الانتصارات التي حققها الجنرال البريطاني كلايف (Clive) على الفرنسيين في جعلها الحاكم الفعلي للهند خلال القرن الثامن عشر، ولكن الحكومة البريطانية ما لبثت أن فرضت رقابتها عليها، وبعد مدة، فقدت الشركة تدريجياً سلطانها التجاري والسياسي، فأصبحت في اوائل عام ١٨٣٤ مجرد وكالة إدارية تعمل في خدمة حكومة الهند البريطانية، وباندلاع ثورة ١٨٥٧ في الهند، فقدت هذه الصفة، وحُلت نهائياً في عام ١٨٧٣ .
للتوسع يُنظر :-

P. Bruce Buchan, The East India Company 1749 – 1800 : The Evolution of A Territorial Strategy and the Changing Role of the Directors, Journal of Business and Economic History, Vol. 23, No. 1, Queen,s University, 1994, Pp.52 – 61;Susan Cloonan, B.A., State Intervention in The East India Company : 1760 – 1800, Unpublished Thesis of Master, National University of Ireland, 2010

(25) Saw Swee – Hock, The Population of Singapore, Third Edition, Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2012, p.3; Federal Research Division, Singapore, Published by Federal Research Division : Library of Congress, USA, 2006, p. 2 .

(٢٦) حسين محمد شاه :- احد سلاطين مملكة جوهور، ولد في عام ١٧٧٦، استأجر البريطانيون في عهده وكالة تجارية في سنغافورة، ثم بسطوا سيطرتهم عليها تدريجياً، توفي في ٢ أيلول ١٨٣٥ في ملقا .
www.eresources.nld.gov.sg.

(27) Victor Purcell, South and East Asia Since 1800, Published by Cambridge University Press, United Kingdom, 1965, p. 30; Barbara Leitch LePoer (ed.), Singapore A country Study : Area

Handbook Series, Second Edition, Published by Federal Research Division, Washington, 1991, Pp. 10, 12 .

(28) Federal Research Division, Op. Cit., p. 2 .

(29) Barbara Leitch LePoer (ed.), Op. Cit., Pp. 12 – 16 .

(30) Lee Yong Leng, Southeast Asia Essays In Political Geography, Published by Singapore University Press, Singapore, 1982, p. 10 .

(31) Federal Research Division, Op. Cit., p. 2 .

(32) Leo Suryadinata (ed.), Nationalism and Globalization, Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2000, p. 72 .

(33) Federal Research Division, Op. Cit., p. 2 .

(٣٤) الأزمة الاقتصادية العالمية :- وتُسمى " الكساد الكبير أو الانهيار الكبير، وهي أزمة اقتصادية حدثت في عام ١٩٢٩، تُعد أكبر الأزمات الاقتصادية وأشهرها في القرن العشرين . بدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية أثر انهيار سوق الأسهم الأميركية في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٩ والمُسمى بـ " الخميس الأسود "، لأنه كان إعلاناً لبدء الأزمة، وهي تسمية أطلقها الرأسماليون في الولايات المتحدة الأميركية، كان تأثير الأزمة مؤثراً على كُل الدول تقريباً الفقيرة منها والغنية، إذ أنخفض الإنتاجين الصناعي والزراعي وتراجعت نسبة المبادلات الدولية، وفي المقابل ارتفعت معدلات البطالة، كانت المدن أكثر تأثراً ولاسيما المُعتمدة على الصناعات الثقيلة، أضف إلى ذلك الفلاحين الذين انخفضت أسعار منتجاتهم بنسبة ٦٠% من قيمتها، تداركت الولايات المتحدة الأميركية هذه الأزمة من خلال السياسة التي وضعتها في زمن الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt)، التي عُرفت باسم " سياسة العهد الجديد " في عام ١٩٣٣ بدءاً من وضع الحلول للأزمة المصرفية فيها . للتوسع يُنظر :-

إريك راشواي، الكساد الكبير والصفقة الجديدة، ترجمة : ضياء ورُاد، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٥ .

(35) Barbara Leitch LePoer (ed.), Op. Cit., p. 4 .

(٣٦) ثورة البوكسرز :- هي ثورة للشعب الصيني وقعت في عام ١٩٠٠، ضد الأجانب الذين تسببوا في الأزمة المالية للصين، فانتهزت الدول الأجنبية الثورة وتدخلت عسكرياً وأخمدت الثورة واعتقلت زعمائها، واعدموا، وكانت تسمى " ثورة الطعام "؛ لأن المشتركين فيها من الجوعى المطالبين بالطعام .

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)، كتب عربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٤١ – ١٤٢ .

(٣٧) للتوسع في هذه التطورات يُنظر :-

كفاح جمعة وجر الساعدي، التطورات السياسية الداخلية في الصين ١٩٣١ – ١٩٤٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجماعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٢ .

(٣٨) الحزب الوطني " الكومنتانغ " :- تأسس هذا الحزب في محافظة غوانغدونغ (Guangdong) في ٢٥ آب ١٩١٢، يعد صن يات صن (Sun Yat – Sen) وشيانغ كاي شيك (Chiang Kai – Shek) ابرز قادته، كان شعاره " أمة واحدة "،

وأهدافه قومية ديمقراطية اشتراكية، وهي تجسد الوحدة الصينية والتحرر من الاستعمار والامبريالية وإقامة النظام الاشتراكي . وهذا الحزب حكم الصين خلال (١٩٢٨ – ١٩٤٩)، وانتهى دوره سياسياً في الصين بعد انتصار الحزب الشيوعي عليه في الحرب الأهلية الصينية (١٩٤٥ – ١٩٤٩)، وفر شيانغ وأتباعه إلى تايوان ببعد ذلك .

Barbara Seelos, The Anti – Secession Law and The Use of Threat – is China's Policy Towards Taiwan A violation of Art 2 (4) UN Charter, Published by Diplomica Verlag Gmbh, Hamburg, 2010, p.11; www. Encyclopedia Britannica. Com.

(٣٩) الحزب الشيوعي الملاوي :- تأسس هذا الحزب رسمياً في ٣٠ نيسان ١٩٣٠، وترأس اجتماعه الافتتاحي الزعيم الفيتنامي هوشي منه (Ho Chi Minh) .

Fujio Hara, The Malayan Communist Party as Recorded in The Comintern Files, Working Papers, No.1, Published by Yusof Ishak Institue, N.P, 2016, 34 .

(٤٠) مؤتمر واشنطن البحري :- عقد المؤتمر في العاصمة الأميركية واشنطن، لمناقشة مسألة الحد من التسلح البحري، ومناقشة مشكلاته، انعقد المؤتمر خلال المدة (تشرين الثاني ١٩٢١ – شباط ١٩٢٢)، وكانت الدول المشتركة فيه (الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان والصين وبلجيكا وهولندا والبرتغال وايطاليا) . وقد انبثق عن المؤتمر ثلاث معاهدات، أنهت الأولى الزيادة المتنامية للسفن الحربية الرئيسة، والثانية أكدت على حق كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا واليابان بامتلاك جزر معينة في المحيط الهادئ، أما الثالثة، فكان الغرض منها هو تأكيد ضمان استقلال الصين . للتوسع في هذا المؤتمر يُنظر :-

وليد عبود محمد ووسام هادي عكار، اليابان ومؤتمر واشنطن البحري (١٩٢١ – ١٩٢٢)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد (١٩)، السنة العاشرة، جامعة الكوفة، ٢٠١٦، ص١٢٩ – ١٥٦ .

(41) Federal Research Division, Op. Cit., p. 3 .

(42) Faridah Abdul Rashid, Biography of The Early Malay Doctors 1900 – 1957 : Malaya and Singapore, Published by Xlibris Corporation, USA, 2012, P. 89 .

(43) Federal Research Division, Op. Cit., p. 3 .

(٤٤) هارولد ماكميشل (١٨٨٢ – ١٩٦٩) :- حاكم ومدير استعماري بريطاني، دخل الخدمة الإمبراطورية في السودان الانجليزي – المصري، ثم خدم في محافظة النيل الأزرق حتى عام ١٩١٥، وبعدها صار مفتش كبير في محافظة الخرطوم، ثم صار السكرتير المدني فيها حتى عام ١٩٢٦، أصبح حاكم تنجانيقا حلال (١٩٣٣ – ١٩٣٧) . وتولى في عام ١٩٣٨ منصب المندوب السامي البريطاني في فلسطين . نجح بعد الحرب العالمية الثانية في أقناع العديد من الحكام المالاويين على توقيع اتفاقية معهم بخصوص تشكيل الإتحاد المالاوي . توفي في عام ١٩٦٩ .

www.Revolvy.com .

(٤٥) لويس ماونتباتن : جنرال بريطاني ولد في عام ١٩٠٠. كان رئيس للعمليات المشتركة للحلفاء، عضواً في لجنة رؤساء هيئة الأركان البريطانية للمدة (١٩٤٢-١٩٤٣)، أصبح القائد الأعلى للحلفاء في قيادة جنوب شرق آسيا خلال المدة (١٩٤٣-١٩٤٦)، عُين بعد ذلك نائباً للملك في الهند في عام ١٩٤٧، أصبح حاكماً عاماً للهند للمدة (١٩٤٧ – ١٩٤٨)، ثم أصبح آمر السرب الأول للطرادات في أسطول البحر الأبيض المتوسط خلال ١٩٤٨- ١٩٤٩. للتوسع ينظر :-
Richard Mcmillan, The British Occupation of Indonesia 1945-1946, Britain, Netherlands and The Revolution, published by Routledge, Taylor & Francis Group, London, 2005, p. 195 .

(46) Memorandum by The Secretary of State for the Colonies (Policy in Regard to Malaya and Borneo, C.P. (45), Secret, 29th August 1945, No. 36, In: D.P.B.M.G., 1945, p. 1 .

(47) Draft Directive on Policy in Malaya (Appendix I), In: Memorandum by The Secretary of State for the Colonies (Policy in Regard to Malaya and Borneo, C.P. (45), Secret, 29th August 1945, No. 36, In: D.P.B.M.G., 1945, p. 5 .

(48) Ibid .

(49) Kevin Blackburn and Karl Hack, War Memory and The Making Modern Malaysia and Singapore, Published by NUS Press, Singapore, 2012, p 59 .

(٥٠) شيشيرو ايتاجاكي :- قائد عسكري ياباني ولد في مدينة موريوكا في ٢٢ كانون الثاني ١٨٨٥، شارك في الحرب اليابانية – الروسية (١٩٠٤ – ١٩٠٥)، خلال المدة (١٩٢٤ – ١٩٢٦)، عمل كملحق عسكري ياباني في الصين، صار في عام ١٩٢٧ أمر لواء المشاة الثالث والثلاثون في الصين، وخلال (١٩٢٨ – ١٩٢٩) خدم في فوج المشاة الثالث والثلاثون لجيش كوانتونغ في الصين . وفي عام ١٩٣١ عين رئيس لقسم الاستخبارات في جيش كوانتونغ، عمل في (١٩٣٢ – ١٩٣٤)، مستشار عسكري لمملكة منشوكو، صار وزيراً للحرب خلال (١٩٣٨ – ١٩٣٩). صار في عام ١٩٤١ قائد للجيش الياباني في كوريا، صار قائد للجيش الياباني السابع في سنغافورة والملايو، أدين بجرائم حرب من جانب المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى في طوكيو، ونفذ حكم الإعدام فيه في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٨ في سجن سوجومو (Sugamo) في اليابان . www.ww2db.com .

(٥١) لي كوان يو، قصة سنغافورة : مذكرات لي كوان يو، ترجمة : هشام الدجاني، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص٨٧ – ٨٨ .

(52) Ooi Keat Gin (ed.), Southeast Asia : A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East Timor, Published by ABC CLIO, Oxford, 2004, p. 838 .

(53) Note by The Acting Chairman of The Colonial Affairs Committee (Malayan Constitutions), Annex : Draft of White Paper Concerning Statement of Policy for The Future Constitution of The Malayan Union and the Colony of Singapore, C.P. (46), Secret, 8th January, 1946, No.38, In: D.P.B.M.G., 1946, Pp. 3 -4 .

(٥٤) تشتهر هذه الجزيرة بالفوسفات، وقد ضمت إلى استراليا في عام ١٩٥٥ مقابل (٢٠،٠٠٠،٠٠٠) دولار ملاوي دفعت للحكومة السنغافورية من جانب الحكومة البريطانية، وقد حصلت الأخيرة على تعهد من الحكومة الاسترالية بدفع هذا المبلغ لها في المستقبل .

Transfer of Administration, 6 June, 1957, Vol. 571, In: Hansard, 1957, p. 148 .

(٥٥) تكثر الفوسفات في هذه الجزيرة، وقد ضمت إلى استراليا واقتطعت من سنغافورة في أواخر عام ١٩٥٧ مقابل (٢٠،٠٠٠،٠٠٠) دولار ملاوي دفعت لسنغافورة، تمت هذه العملية بإشراف الحكومة البريطانية وبموافقتها .

Transfer of Administration, 19 December, 1957, Vol. 580, In: Hansard, 1957, p. 95 .

(56) Note by The Acting Chairman of The Colonial Affairs Committee (Malayan Constitutions), Annex : Draft of White Paper Concerning Statement of Policy for The Future Constitution of The Malayan Union and the Colony of Singapore, C.P. (46), Secret, 8th January, 1946, No.38, In: D.P.B.M.G., 1946, Pp. 3 -4 .

(٥٧) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٩١ .

(58) Sonthi Uma Devi, Parliamentary Democracy in Singapore 1965 – 1980, Unpublished Thesis of Doctor of Arts, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, New Delhi, 1996, p. 6 .

(59) Kevin Y.L. Tan, Constitutional Law in Singapore, Published by Kluwer Law International, Netherlands, 2011, Pp. 5 – 7 .

(60) The Straits Times Newspapers, Electoral Representation for New Singapore Council, 2 April, 1946, p. 1 .

(61) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 6 .

(62) Ibid, Pp. 6 – 8 .

(٦٣) تذكر بعض المصادر إن الحزب تشكل في كانون الأول ١٩٤٥ في سنغافورة .

Lennox A. Mills, Malaya : A political and Economic Appraisal, Published by University of Minnesota Press, Minneapolis (UAS), 1958, p. 41 .

(64) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 6 .

(65) Ibid, p. 7 .

(66) Edwin Lee, Singapore : The Unexpected Nation, Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2008, p. 79 .

(٦٧) تان شاي شينغ :- سياسي ومحامي سنغافوري، ولد في عام ١٩١١، درس في مدرسة يوسف في سنغافورة، ثم درس في كلية يوسف في لندن، وهناك تعرف على بعض الطلبة السنغافوريين، عاد إلى سنغافورة في عام ١٩٣٣ ومارس المحاماة، تزوج جويس ليم شين (Joyce Lim Chin) في عام ١٩٣٩، استقر في الهند بعد الاحتلال الياباني لبلاده (١٩٤٢ – ١٩٤٥)، وبعد عودته شارك في العمل السياسي، عين في المجلس الاستشاري لحاكم سنغافورة في عام ١٩٤٦، كان احد المؤسسين للحزب التقدمي في آب ١٩٤٧، وصار أول رئيس للحزب، فاز في انتخابات ١٩٤٨ و ١٩٥١، صار رئيس مجلس العاب سنغافورة الرياضي الاولمبي في (١٩٥١ – ١٩٦٢)، ثم رئيس لصحيفة سترتيس تايمز خلال (١٩٧٤ – ١٩٨٢)، توفي اثر عجز في قلبه في ٦ آذار ١٩٩١ عن عمر يقارب الـ (٩٠) عاماً .

www.Revolvy.com .

(٦٨) نذير احمد مالال :- سياسي وطبيب سنغافوري من أصل هندي، احد المؤسسيين لجمعية سنغافورة ضد مرض السل، ورئيس جمعية سنغافورة الهندية (١٩٣٣ – ١٩٣٤)، عضو في المجلس البلدي في (١٩٣٧ – ١٩٤٧)، احد المؤسسيين للحزب التقدمي في آب ١٩٤٧، رُشح لانتخابات عام ١٩٤٨ و١٩٥٥، عضو في المجلس التشريعي التابع للحزب التقدمي في سنغافورة خلال (١٩٥١ – ١٩٥٥)، كان من المؤسسيين لشركة المحاماة في سنغافورة .

www.Eresources.nlb.gov.sg .

(٦٩) كريستوفر جون لايكوك :- محامي بريطاني وسياسي سنغافوري، ولد في عام ١٨٨٧، ساهم في تشكيل أحدى شركات المحاماة في سنغافورة في عام ١٩٢٤، كان مفوض بلدي في مجلس سنغافورة في عام ١٩٢٩، وهو من المؤسسين للحزب التقدمي في سنغافورة في آب ١٩٤٧، توفي ٩ كانون الأول ١٩٦٠ .

www.wikivisually.com .

(٧٠) اروموغام بونو راجاه :- سياسي سنغافوري من أصل ماليزي، ولد في ٧ تموز ١٩١١ في منطقة ميناء ديكسون (Dickson)، حصل على شهادة القانون من جامعة اكسفورد في عام ١٩٣٢ . انتخاب في عام ١٩٤٩ عضو في المجلس البلدي لسنغافورة، شارك في انتخابات ١٩٥٩ بصفته مرشح مستقل وفاز فيها، لكنه خسر مقعده في انتخابات ١٩٦٣ . صار الناطق باسم الجمعية التشريعية في عام ١٩٦٤، وبعد ان حصلت سنغافورة على استقلالها التام وغيرت اسم الجمعية التشريعية إلى اسم البرلمان، صار أول متحدث باسم البرلمان السنغافوري في عام ١٩٦٥، صار في عام ١٩٦٦ أول مندوب سامي لسنغافورة في بريطانيا، وخلال (١١٩٧١ – ١٩٧٣) صار سفيراً لبلاده في استراليا وجز فيجي، وأصبح قاضي المحكمة العليا في سنغافورة في (١٩٧٦ – ١٩٩٠)، حتى تقاعد عن وظيفته، حصل في عام ١٩٨٤على شهادة الدكتوراه الفخرية بالقانون من الجامعة الوطنية في سنغافورة، توفي في سنغافورة بسبب الشيخوخة في ٢٨ أيلول ١٩٩٩ .

www.Eresources.nlb.gov.sg .

(71) The Straits Times Newspapers, Progressive Party Names Six, 20 December, 1947, p. 7 .

(72) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 7 .

(73) Padraig O, Sullivan, Foreigner in Charge : Success Strategies for Expat Leaders in Singapore, Published by Pty Ltd, Australia, 2015, 39 .

(74) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 7 – 8 .

(75) S.H. Steinberg (ed.), Statesman's Year – Book : Statistical and Historical Annual of The States of The World for The Year 1950, Published by Macmillan and CO., Limited, London, 1950, p. 237 .

(76) Fabian Klose, Human Rights in The Shadow of Colonial Violence : The Wars of Independence in Kenya and Algeria, Translated To English by : Dona Geyer, Oldenbourg Wissenschaftsverlag GmbH, Munich, 2009, p. 59 .

(77) Leon Comber, Malaya's Secret Police 1945 – 1960 : The Role of The Special Branch in The Malayan Emergency, Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2008, 37 .

(78) Memorandum by Secretary of State for the Colonies (The Situation in Malaya), C.P. (48), Secret, 19th July, 1948, No.31, in: D.P.B.M.G., 1948, p. 2 .

(79) Newspapers SG, 1949 Municipal Commission Election is Held, 2nd April, 1949 .

(80) Ibid .

(81) Ibid .

(82) Kevin Yl Tan (ed.) , The Singapore Legal System, Second Edition, Published by Singapore University Press, Singapore,1999 , p. 42 .

(٨٣) جيش التحرير الشعبي الصيني :- هو جيش الشعب الذي أسسه وقاده الحزب الشيوعي الصيني، تأسس في ١ آب ١٩٢٧، تقع على عاتقه مهمة صيانة سيادة الصين وسلامة أراضيها وحمايتها من العدوان الخارجي . حمل تسميات عدة قبل ان يأخذ اسمه الحالي منها (الجيش الثوري للعمال والفلاحين الصينيين) و (الجيش الأحمر للعمال والفلاحين الصينيين) و (جيش الطريق الثامن) و (الجيش الرابع الجديد)، اتخذ اسمه الحالي في تشرين الأول ١٩٤٦، شارك في حرب الثورة الأرضية (١٩٢٧ – ١٩٣٧)، وحرب المقاومة ضد اليابان (١٩٣٧ – ١٩٤٥)، وحرب التحرير (١٩٤٥– ١٩٤٩)، وغيرها من الحروب . ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩ تطور الجيش من قوات برية مفردة إلى قوات مسلحة مركبة تضم القوات الجوية والبحرية والفنية المزودة بأسلحة متقدمة . للتوسع يُنظر :-

Defense Intelligence Agency, Handbook of The Chinese People's Liberation Army, Published by Department of Defense : Eastern Division (Directorate for Research), Washington, 1984; Andrew Scobell and Others (eds.), The People's Liberation Army and Contingency Planning in China, Published by National Defense University Press, Washington, 2015 .

(٨٤) للتوسع في هذه الحرب يُنظر :-

حيدر عبد الرضا حسن التميمي، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب الكورية ١٩٥٠ – ١٩٥٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٨؛ Ohn Chang, The Causes of The Korean War, 1950 – 1953, International Journal of Korean Studies, Vol. XIV, No.2, Korea Military Academy, 2010, Pp. 19 – 44 .

(٨٥) لي كوان يو، المصدر السابق، ص١٤٤ – ١٤٥ .

(86) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 8 – 9 .

(87) Ibid, p. 9 .

(88) Ibid .

(٨٩) تذكر بعض المصادر إن عدد المصوتين في انتخابات ١٩٥١ كان (٢٤،٦٩٣) من أصل (٢٥٠،٠٠٠) صوتاً . لي كوان يو، المصدر السابق، ص١٤٧ .

(90) S.H. Steinberg (ed.), Op. Cit., p. 245;Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 9 .

(٩١) لي كوان يو، المصدر السابق، ص١٤٧ .

(٩٢) جورج وليام راندل :- دبلوماسي بريطاني، ولد في عام ١٨٨٩، درس التأريخ الحديث في جامعة أكسفورد وتخرج منها في عام ١٩١١، كان رئيس القسم الشرقي في وزارة الخارجية البريطانية خلال (١٩٣٠ – ١٩٣٨)، عبر في عام ١٩٣٧ هو وزوجته جيرالدين (Geraldine) إلى شبه الجزيرة العربية، وكانت زوجته أول امرأة أوروبية تُستقبل للعشاء في القصر الملكي في الرياض . صار وزيراً مفوضاً لبلاده في بلغاريا، وفي المدة (١٩٤١ – ١٩٤٣) صار ممثلاً لبلاده في يوغسلافيا، ثم سفيراً لبلاده في بلجيكا خلال (١٩٤٧ – ١٩٥٠)، ترأس لجنة التعديلات الدستورية في سنغافورة في عام ١٩٥٣، والتي أفضت إلى تأليف دستور لمستعمرة سنغافورة في عام ١٩٥٥ . عمل في لجان مختلفة في الأمم المتحدة، بقي يعمل في وزارة الخارجية البريطانية حتى عام ١٩٦٤، توفي في ٦ أيار ١٩٧٩ .

www.Revolvy.com .

(٩٣) جون فيرنس نيكول :- سياسي بريطاني، ولد في عام ١٨٩٩، درس في جامعة أكسفورد، عمل في المحمية البريطانية شمال بورنيو في عام ١٩٢١، أصبح في عام ١٩٣٧ نائب لوزير المستعمرات في مستعمرة ترينيداد وتوباغو (Trinidad and Tobago)، ثم نائباً له في جزر فيجي (١٩٤٤ – ١٩٤٩)، ثم صار حاكماً على هونغ كونغ في (١٩٤٩ – ١٩٥٢)، وبعدها حاكماً على سنغافورة (١٩٥٢ – ١٩٥٥)، وفي العام نفسه، تقاعد من الخدمة الاستعمارية وعاد لبلاده . توفي في عام ١٩٨١ .

www.Revolvy.com .

(94) Newspapers SG, Rendel Commission Report is Made Official, 22nd February, 1954 .

(95) Jon S. T. Quah, Public Administration Singapore – Style, First Edition, Published by Emerald Group Publishing Limited, United Kingdom, 2010, p. 36; Kevin Yl Tan (ed.) , Op.Cit., Pp. 42 – 43 .

(96) Romen Bose, Singapore at War : Secrets From The Fall , Liberation& Aftermath of WWII, Published by Marshall Cavendish Editions, Singapore, 2012, 376 .

(97) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 10 .

(98) Romen Bose, Op. Cit., p. 376; Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 10 – 11 .

(٩٩) نظام دياركي :- هو شكل من أشكال الحكومات الثنائية التركيب، وكلمة دياركي (Diarchs) أصلها يوناني، أُطلقت على الأفراد و الأُسر التي كانت تحكم بصورة وراثية، ولاسيما في أثينا وإسبارطة، وتعني رؤوساء الدول، ويُعد هذا الشكل من أقدم أنواع الحكومات في العالم . عُرض هذا النظام تحت بنود قانون ١٩١٩ الخاص بالهند، يمثل هذا النظام الخطوة الديمقراطية الأولى في السلطة التنفيذية للإدارة البريطانية في الهند، كان يمثل انفراجة في حكومة الهند البريطانية، كان مبدأ تشكيل الحكومات في ظل نظام دياركي هو تقسيم السلطة التنفيذية في المحافظات إلى قسمين، القسم الأول يُنتخب (وان كان محدوداً) شعبياً عن طريق أبناء المحافظة المعنية، والثاني يُعين عن طريق الحاكم البريطاني العام، وتُقسم موضوعات الإدارة بين القسمين من خلال ما يُسمى بالمواضيع المحجوزة والمواضيع المحولة، انتهى هذا النظام مع إدخال دستور عام ١٩٥٨ في سنغافورة .
للتوسع يُنظر :-
Keeala Putra, The Working of Dyarchy in India 1919 – 1928, Published by D.B. Taeapoeevala Sons & Co., Bombay, 1928; www. Encyclopedia Britannica.Com .
(100) Kevin Yl Tan, Marshall of Singapore : A Biography, Published by Institute Southeast Asian Studies, Singapore, 2008, p.216; Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 11 .

(101) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 11 – 12 .
(102) Ibid , p. 12 .

(١٠٣) ليم يو هوك :- سياسي سنغافوري، ولد في ١٥ تشرين الأول ١٩١٤، عمل في بداية حياته ككاتب بسيط حتى عام ١٩٤٧، بعد الحرب العالمية الثانية صار الأمين العام لعمال وكتاب وإداريي سنغافورة خلال (١٩٤٨ – ١٩٤٩)، أصبح عضو غير رسمي (أي غير منتخب) في المجلس التشريعي لتمثيل إتحاد العمال . صار في عام ١٩٥١ من المؤسسين لإتحاد نقابة نقابة العمال في سنغافورة، ومن المؤسسين لجبهة العمل في عام ١٩٥٤، ثم صار زعيماً لحزب العمال السنغافوري . صار في عام ١٩٥٥ وزير للعمل والشؤون الاجتماعية في حكومة ديفيد مارشال، وبعد استقالة الأخير في حزيران ١٩٥٦، صار ليم يو هوك مكانة، ونجح في مفاوضاته مع حكومة لندن لرفع مكانة سنغافورة سياسياً ودستورياً، عرف بتطهير للعناصر الشيوعية المتطرفة في البلاد، ونجح في قمع اضطرابات المدارس الصينية المتوسط، كل هذه الأمور أفقدته الاستمرار في منصبه في انتخابات ١٩٥٩ لصالح لي كوان يو، وبعد الفشل في انتخابات ١٩٦٣، استقال من رئاسة حزبه الجديد " تحالف شعب سنغافورة"، عُين في عام ١٩٦٤ مندوباً لماليزيا في استراليا ونيوزلندا، وبقي في منصبه حتى بعد خروج سنغافورة من الإتحاد الماليزي، وأصبح مواطن ماليزي، وعمل في وزارة الخارجية الماليزية، وذهب إلى ملقا في عام ١٩٦٨، دخل الإسلام بعد ذلك، وأتخذ اسماً جديداً هو " حجي عمر ليم يو هوك "، وعاش في مدينة جدة السعودية، وعمل مساعد خاص لرئيس مصرف التنمية الإسلامي العالمي، توفي في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٤، عن عمر يناهز (٧٠) عام، ودفن في مكة المكرمة .
www.Eresources.nlb.gov.sg .

(١٠٤) ديفيد مارشال :- سياسي سنغافوري من أصل يهودي عراقي، ولد في ١٢ آذار ١٩٠٨ في سنغافورة، أصيب بمرض السل منذ صغره، الأمر الذي افقده فرصة الدراسة في بريطانيا، أُرسل بعد ذلك للعلاج في سويسرا، وتعلم اللغة الفرنسية هناك . وبعد الشفاء، عاد إلى بريطانيا في عام ١٩٣٤، لغرض الدراسة، وحصل على شهادة القانون، عاد إلى بلاده في عام ١٩٣٧، بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ سجل مع المتطوعين للدفاع عن سنغافورة، وبعد سقطوها تحت الاحتلال الياباني في شباط ١٩٤٢، أُدخل السجن . وبعد الحرب، مارس العمل السياسي، وترأس جبهة العمل، وطالب بتحقيق الحكم الذاتي لبلاده، شارك في انتخابات ١٩٥٥، وأصبح أول رئيس وزراء في تأريخ سنغافورة طبقاً لدستور راندل، وخلال مدة رئاسته، عانت البلاد من موجة كبيرة من العنف والاضطرابات وعلاقة غير جيدة مع الحاكم العام، قاد في نيسان ١٩٥٦وفد بلاده إلى لندن، لأجراء مفاوضات دستورية معهم لتحقيق الحكم الذاتي لسنغافورة، إلا ان الفشل كان مصيرها، الأمر الذي دفعه إلى الاستقالة من منصبه في حزيران العام المذكور، وانسحب في الوقت نفسه من جبهة العمل وترك الجمعية التشريعية، أسس في عام ١٩٥٧ حزب العمال، لكنه فشل في الحصول على مقعد في انتخابات ١٩٥٩، عُين سفيراً لبلاده في فرنسا في عام ١٩٧٨، توفي في ١٢ كانون الأول ١٩٩٥ في سنغافورة .

C. Mary Turnbull, Obituary : David Marshall, Independent Newspaper, (Tuesday), 19 December, 1995 .

(105) Newspaper SG, Singapore Labour Front is Formed, 21st August, 1954 .

(١٠٦) لي كوان يو :- سياسي وزعيم سنغافوري من أصل صيني، ولد في ١٦ أيلول ١٩٢٣ في سنغافورة، درس في كلية رافلز في سنغافورة، تخرج في عام ١٩٤٩ من جامعة كمبردج البريطانية، وحصل على شهادة القانون، عاد إلى بلاده في عام ١٩٥١، وأصبح محامياً عمالياً، يُعد من المؤسسين لحزب العمل الشعبي في عام ١٩٥٤، وأصبح الأمين العام له خلال (١٩٥٤ – ١٩٩٢)، صار في عام ١٩٥٩ أول رئيس وزراء في تأريخ سنغافورة في ظل إدارة الحكم الذاتي، وبقي حتى عام ١٩٦٥، حينما كانت سنغافورة جزءاً من إتحاد ماليزيا، وبعد ان حصلت على إستقلالها من البريطانيين استمر في منصبه حتى عام ١٩٩٠ . وبعد إعلان استقالته من المنصب، صار بمثابة المرشد الكبير أو الوزير الكبير لبلاده خلال (١٩٩٠ – ٢٠٠٤)، ثم تسلم منصباً فخرياً يُسمى " الوزير الناصح " في (٢٠٠٤ – ٢٠١١)، توفي في ٢٣ آذار ٢٠١٥ في مستشفى سنغافورة العام عن عمر يُقارب (٩١) عاماً .

www.marefa.org .

(107) Alex Josey, Lee Kuan Yew The crucial Years, Published by Marshall Cavendish Editions, Singapore, 1968, p.13 .

(١٠٨) لي كوان يو، المصدر السابق، ص١٨١ – ١٨٤ .

(109) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 12 – 13 .

(110) Shimizu Hiroshi and Hirakawa Hitoshi, Japan and Singapore The World Economy : Japan's Economic Advance into Singapore 1870 – 1965, Published by Routledge Taylor & Francis Group, New York, 1999, p. 189 .

(١١١) لي كوان يو، المصدر السابق، ص١٩٤ – ١٩٥ .

(١١٢) ليم شين سيونغ :- سياسي سنغافوري، شارك في تأسيس حزب العمل الشعبي في عام ١٩٥٤، امتاز بالمهارة الخطابية العالية التي مكنته من تنظيم الحركة النقابية والدفاع عن العمال العاطلين والمُستغلين، فاز في انتخابات ١٩٥٥، لكنه اعتقل في عام ١٩٥٦ ولم يطلق سراحه إلا في عام ١٩٥٩، ثم عاد وفاز في انتخابات ١٩٦٣ واستمر لغاية ١٩٦٩ .

Thum Ping Tjin, Lim Chin Siong Was Wrongfully Detained, The Online Citizen Newspaper, 20th October, 2015 .

(١١٣) فونغ سوي سوان :- سياسي سنغافوري من أصل ماليزي، ولد جوهور في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣١، كان نقابي نشيط خلال الخمسينيات والستينيات، كان مقرباً من ليم شين سيونغ، عمل في اتحاد العمال، كان من المشاركين في تأسيس حزب العمل الشعبي في عام ١٩٥٤، توفي في سنغافورة في ٤ شباط ٢٠١٧ .

www.Eresources.nlb.gov.sg .

(١١٤) ساندرا سيجاران وودهول :- سياسي ومحامي سنغافوري، يعرف في الصحافة بأسماء عدة منها " سدني Sydney " و " سيدني Sidney "، دخل جامعة الملايو في عام ١٩٥١، احد المؤسسين لنادي الاشتراكي في عام ١٩٥٣، ثم صار المستشار له، وصار زعيم نقابة سنغافورة العمالية البحرية الأساسية، انضم لحزب العمل الشعبي، اعتقل في عام ١٩٥٦ بعد اضطرابات المدارس الصينية المتوسطة، أطلق سراحه في عام ١٩٥٩، وعين السكرتير السياسي لوزارة الصحة في حكومة لي كوان يو، وبعد الانشقاق الذي حصل لحزب العمل الشعبي في عام ١٩٦١، انضم لحزب حزب باريسان سوسيلس (Barisan Sosialis)، كان ضد مشروع حزب العمل الشعبي لمشروع الاتحاد مع ماليزيا، اعتقل في عام ١٩٦٣ خلال مدة القمع الأمني ضد الشيوعيين والموالين لهم في العملية المعروفة باسم (Coldstore)، وسجن دون محاكمة، ثم نفي إلى كوالالمبور، وأطلق سراحه في تشرين الثاني من العام نفسه، وتوجه لدراسة القانون في لندن، وعاد منها في عام ١٩٦٧، توفي في مستشفى سنغافورة العام في عام ٢٠٠٣ اثر عملية جراحية لقلبه .

www.Revolvy.com .

(١١٥) جيمس باثوشيري :- اقتصادي ومحامي ونقابي سنغافوري من أصل هندي، ولد في منطقة كيرالا (Kerala) الهندية في عام ١٩٢٢، انضم إلى حزب العمل الشعبي وساندهم في انتخابات ١٩٥٥، لكنه انفصل عنهم فيما بعد، وانضم في عام ١٩٦١إلى حزب باريسان سوسيلس (Barisan Sosialis)، اعتقل في عام ١٩٦٣ خلال مدة القمع الأمني ضد الشيوعيين والموالين لهم في العملية المعروفة باسم (Coldstore)، ثم اطلق سراحه ومنع من دخول سنغافورة حتى عام ١٩٩٠، توفي في ماليزيا في ٣ نيسان ٢٠٠٠ .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(١١٦) جاميت سينغ :- سياسي سنغافوري من أصل ماليزي، ولد في منطقة آيبوه (Ipoh) في عام ١٩٢٩، كان نقابي مشهور في سنغافورة، وحَّد عمال الموانئ في سنغافورة ضد القوانين البريطانية ضدهم، وحصلوا على تنازلات عدة في عام ١٩٥٥، شارك في الحملة الانتخابية لحزب العمل الشعبي في انتخابات ١٩٥٩، اتهم في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٢ باختلاس أموال من أحدى النقابات العمالية، وحكم عليه بالسجن، لكنه استبدل الحكم بدفع غرامات، واعتقل مرة أخرى في شباط ١٩٦٣، لكن ليس بتهمة اختلاس أموال، بل بحجة التخطيط ضد حكومة سنغافورة، سجن ثم نفي إلى ماليزيا، ومنع من دخول سنغافورة حتى تم رفع المنع عنه في عام ١٩٩٠، توفي في منطقة آيبوه الماليزية في ١٠ كانون الأول ١٩٩٤ .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(117) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 13 .

(118) Newspaper SG, 1955 Legislative Assembly General Election, 2nd April, 1955

(119) Ibid .

(120) The Straits Times, Labour Wins – Marshall Will Be Chief Minister, 3 April, 1955, p. 1 .

(١٢١) منظمة الملايو الوطنية المتحدة :- تأسست في مدينة جوهور باهرو في ١١ أيار ١٩٤٦ بقيادة الداتو عون جعفر، والد ثالث رئيس ماليزي حسين عون، رفض مشروع اتحاد الملايو البريطاني، لكنه تظاهر بالقبول؛ لأنه لم يمتلك السلطة بعد، ورفض الاضطرابات الشيوعية في عام ١٩٤٨، وكان يتطلع لتحقيق الاستقلال الوطني بدل الاضطرابات، ترك عون جعفر رئاسة الحزب في عام ١٩٥١ وأسس حزب الملايا المستقل . وتسلم تونكو عبد الرحمن رئاسة أومنو في العام نفسه، فاز أومنو في انتخابات ١٩٥٩ وضمن السلطة بعد تشكيل حكومة ائتلافية بزعامته، واستمر الحزب في سيطرته على السلطة . للتوسع يُنظر :- رندة حسين أميح، حركة الاستقلال الملايوية ١٩٤١ – ١٩٥٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٤، ص٥٣ – ٦٣ .

(122) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 13 – 14 .

(123) Ooi Keat Gin (ed.), Southeast Asia : A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East Timor, Published by ABC CLIO, Oxford, 2004, p. 1530 .

(124) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 16 .

(125) Ibid .

(١٢٦) روبيرت براون بلاك :- حاكم استعماري بريطاني، ولد في إدنبرة في ٣ حزيران ١٩٠٦، عمل في الإدارة البريطانية الاستعمارية في ماليزيا وترينيداد وتوباغو، ثم كلف بمهمة قيادة المقاومة البريطانية ضد القوات اليابانية في بورنيو، لكن القوات اليابانية ألقت القبض عليه في عام ١٩٤٢، وقضى ما تبقى من سنوات الحرب سجيناً حتى عام ١٩٤٥. صار حاكماً على هونغ كونغ خلال (١٩٥٢ – ١٩٥٥)، ثم على سنغافورة في (١٩٥٥ – ١٩٥٧)، وبعدها عُين مستشاراً لجامعة هونغ كونغ (١٩٥٨ – ١٩٦٤)، و مستشاراً للجامعة الصينية في هونغ كونغ خلال (١٩٦٣ – ١٩٦٤) أيضاً . توفي في ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٩ James Miles, Obituary : Sir Robin Black, Independent Newspaper, (Tuesday) 9 November 1999

(127) Edwin Lee, Op. Cit., Pp. 114 – 115 .

(128) Appendix A, Background to The constitutional Crisis in Singapore, in: Memorandum by the Minister of State for Colonial Affairs (Singapore Constitutional Crisis), C.P. (55), Secret, 10th August 1955, no. 65, in : D.P.B.M.G., 1955, p. 4 .

(129) Ibid, Pp. 4 – 5 .

(130) Barbara Leitch Lepoer (ed.), Singapore A Country Study, Published by Federal Research Division, Washington, 1989, p. 50; Appendix A, Background to The constitutional Crisis in Singapore, in: Memorandum by the Minister of State for Colonial Affairs (Singapore Constitutional Crisis), C.P. (55), Secret, 10th August 1955, no. 65, in : D.P.B.M.G., 1955, Pp. 4 – 5 .

(١٣١) مذكرات لي كوان يو، ص٢١٧؛ Barbara Leitch Lepoer (ed.), Op. Cit., p. 50 .

(١٣٢) ألن لينوكس بويد :- سياسي بريطاني، ولد في ١٨ تشرين الثاني ١٩٠٤، درس في جامعة أكسفورد، كان عضواً في حزب المحافظين، شارك في الانتخابات البريطانية في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣١ عن منطقة وسط بيدفوردشير (Bedfordshire Mid) وفاز فيها، أصبح أمين برلماني في وزارة العمل خلال (١٩٣٨ – ١٩٣٩)، ثم أمين برلماني في وزارة الأغذية في (١٩٣٩ – ١٩٤٠)، وبعدها صار أميناً برلمانياً في وزارة الطيران (١٩٤٣ – ١٩٤٥)، ثم وزيراً للدولة في إدارة المستعمرات في (١٩٥١ – ١٩٥٢)، وبعدها وزيراً للنقل والطيران المدني (١٩٥٢ – ١٩٥٥)، ووزيراً للمستعمرات (١٩٥٤ – ١٩٥٩)، توفي في ٨ آذار ١٩٨٣ .

www.wikiwand.com .

(133) Appendix A, Background to The constitutional Crisis in Singapore, in: Memorandum by the Minister of State for Colonial Affairs (Singapore Constitutional Crisis), C.P. (55), Secret, 10th August 1955, No. 65, in : D.P.B.M.G., 1955, Pp. 4 – 5 .

(١٣٤) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢١٧ .

(135) Appendix A, Background to The constitutional Crisis in Singapore, in: Memorandum by the Minister of State for Colonial Affairs (Singapore Constitutional Crisis), C.P. (55), Secret, 10th August 1955, No. 65, in : D.P.B.M.G., 1955, Pp. 4 – 5 .

(136) Appendix A, Background to The constitutional Crisis in Singapore, in: Memorandum by the Minister of State for Colonial Affairs (Singapore Constitutional Crisis), C.P. (55), Secret, 10th August 1955, No. 65, in : D.P.B.M.G., 1955, p. 5 .

(137) Memorandum by The Minister of State for Colonial Affairs : Singapore Constitutional Crisis, C.P. (55), Secret, 10th August, 1955, No. 65, 1955, In: D.P.B.M.G., 1955, Pp. 3 – 4 .

(138) Ibid, p. 4 .

(139) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 16 .

(140) Ibid .

(141) Ibid .

(١٤٢) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢٢١ .

(143) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 16 .

(144) Memorandum by The Secretary of State for The Colonies, C.P. (56), Secret, 23rd March, 1956, No. 39, in: D.P.B.M.G., 1956, p.1 .

(١٤٥) اينش عبد الحميد بن حاج جومت :- سياسي سنغافوري من أصل مالاوي، ولد في سنغافورة في ١٢ نيسان ١٩١٦، كان وزير الحكومة المحلية والإسكان والأراضي خلال (١٩٥٥ – ١٩٥٩)، وكان نائباً لرئيس الوزراء السنغافوري في (١٩٥٦ – ١٩٥٩)، شارك في المحادثات الدستورية في لندن في نيسان ١٩٥٧، بوصفه ممثلاً عن منظمة الملايو الوطنية المتحدة، وهو رئيس لهذه المنظمة / فرع سنغافورة خلال (١٩٥٤ – ١٩٥٩)، أصبح سفيراً لسنغافورة في جمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٦٤ – ١٩٦٥)، ثم سفيراً في هولندا في عام ١٩٦٥، وبعدها في الفيليبين (١٩٦٦ – ١٩٦٨)، ثم ممثلاً لبلاده في الجمهورية العربية المتحدة (١٩٦٨ – ١٩٧١)، توفي في سنغافورة في عام ١٩٧٨ .
www.alchetron.com .

(146) Talks Between The Secretary of State for The Colonies and Singapore Ministers (Appendix A), In: Memorandum by The Secretary of State for The Colonies, C.P. (56), Secret, 23rd March, 1956, No. 39, in: D.P.B.M.G., 1956, p.5 .

(١٤٧) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢٢٢ – ٢٢٣ .

(١٤٨) مطار كالانغ :- أول مطار مدني في سنغافورة، أُفتتح في ١٢ حزيران ١٩٣٧، وهو يقع في منطقة كالانغ باسين (Kallang Basin) .
www.eresources.nlb.gov.sg .

(149) Gretchen Liu, Singapore : A Pictorial History 1819 – 2000, Published by Psychology Press, N.P, 2001, p. 308; مذكرات لي كوان يو، ص٢٢٩ – ٢٣٠ .

(١٥٠) هربيرت ستانلي موريسون :- سياسي بريطانيا، ولد في لندن في ٣ كانون الثاني ١٨٨٨، خدم بريطانيا لمدة (٢٥) عام، انضم لحزب العمال البريطاني في عام ١٩١٤، أصبح عضو في بلدية لندن في تشرين الثاني ١٩١٩، ثم عضواً في مجلس لندن (عن منطقة شرقي وولويج) في آذار ١٩٢٢ ، وبعدها عضو في مجلس جنوب هاكني (١٩٢٣ – ١٩٢٤)، ارتفعت مكانته وصار وزيراً للنقل في عام ١٩٢٩، ثم صار مسؤولاً عن حركة النقل البري في عام ١٩٣٠، ثم عن نقل المسافرين في لندن في عام ١٩٣١، صار في أيار ١٩٤٠ وزير للتجهيز في حكومة ونستون تشرشل، وفي تشرين الأول من العام نفسه تسلم منصب وزير الداخلية ووزير والأمن الداخلي، وبقي في هذين المنصبين لغاية عام ١٩٤٥ . وتسلم منصب وزارة الداخلية مرة أخرى في آذار ١٩٥١ لكن لم يستمر طويلاً، ظل عضوّ في مجلس العموم البريطاني حتى تقاعد في عام ١٩٥٩، توفي في ٦ آذار ١٩٦٥ في منطقة كينت البريطانية عن عمر يُقارب (٧٧) عاماً .
www. encyclopedia Britannica.com .

(١٥١) تنكو عبد الرحمن :- سياسي وزعيم ماليزي، ولد في منطقة ألو ستار (Alor Star) بولاية كيدا (Kedah) الماليزية في ٨ شباط ١٩٠٣، درس في بريطانيا خلال (١٩٢٠ – ١٩٣١)، تولى بعض المهام الإدارية في ولاية كيدا، عاد في عام ١٩٤٧ للدراسة في بريطانيا، ودرس القانون، صار نائب مدعي عام في الإدارة القانونية الاتحادية المالاوية، دخل المعترك السياسي في عام ١٩٥١ بعد ان ترك عمل القانوني، وأصبح رئيس منظمة الملايو الوطنية المتحدة (امنو)، فاز في انتخابات ١٩٥٥، وتسنم منصب رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية معاً في الملايو . نجح في قيادة وفد مالاوي في كانون الثاني ١٩٥٦ لزيارة لندن وإجراء مفاوضات مع حكومتها لتحقيق الاستقلال الذاتي للملايو، ونجح في ذلك، وحصل أيضاً على وعد من البريطانيين على منح الإستقلال التام للملايو في آب ١٩٥٧، وبالفعل حصلت على إستقلالها في الموعد المحدد، وصار أول رئيس وزراء في تأريخ الملايو بعد الإستقلال، وتسلم في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية، واستمر في هذا المنصب حتى بعد تشكيل إتحاد ماليزيا في عام ١٩٦٣، ترك منصبه في أيلول ١٩٧٠، وخلفه عبد الرزاق في هذه المهمة . توفي في كوالالمبور في ٦ كانون الأول ١٩٩٠ . للتوسع يُنظر :-

Institute of Diplomacy and Foreign Relation, Diplomatic Profile Series (Profiles of Malaysia's Foreign Ministers) : Tunku Abdul Rahman Putra Al-haj, Published by IDFR (Ministry of Foreign Affairs), Kuala Lumpur, 2008, Pp. 7 – 48 .

(152) The Straits Times, All Ready for Huge Merdeka Rally, 18 March, 1956, p. 1; مذكرات لي كوان يو، ص٢٣٠ – ٢٣١ .

(١٥٣) إعلان واشنطن :- هو الإعلان الذي وقعه انتوني أيدن رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأميركي دوايت إيزنهاور في واشنطن في ١ شباط ١٩٥٦، يتكون الإعلان من (٨) مواد، كان أولها هو المادة الأولى منه، والتي جاءت تأكيداً لما جاء ميثاق الأطلسي في حق الشعوب في اختيار الحكومات الخاصة بهم، فنصت المادة الأولى منه انه " استناداً لاعتقادنا بان الدولة يجب ان توجد لمنفعة الفرد وليس الفرد لمنفعة الدولة، فلذلك نحن نؤيد الحق الأساسي للشعوب في اختيار الحكومات الخاصة بهم "، هذه أهم مادة في الإعلان . للتوسع في بقية مواد الإعلان يُنظر :-

United States Government Printing Office, Public Papers of The Presidents of United States : Dwight D. Eisenhower, 1956: Containing the Public Messages, Speeches, and Statements of the Presidents, January 1 to December 31, 1956, Published by Government Printing Office, Washington, 1999, Pp. 18 – 21 .

(١٥٤) انتوني ايدن :- سياسي وزعيم بريطاني، ولد في دورها في ١٢ حزيران ١٨٩٧، عضو في حزب المحافظين،رئيس وزراء المملكة المتحدة الأسبق، شغل منصب وزير الخارجية في حكومة ونستون تشرشل (١٩٤٠ – ١٩٤٥)، ثم تسلمها مرة أخرى خلال (١٩٥١ – ١٩٥٥)، ثم صار رئيس للوزراء في (١٩٥٥ – ١٩٥٧)، انتقد على قراره في الهجوم على قناة السويس والفشل في السيطرة عليها، استقال من منصبه في كانون الثاني ١٩٥٧؛ نظراً للتدهور المستمر في صحته . توفي في ويلتشاير في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٧ .

www.marefa.com .

(١٥٥) دوايت ايزنهاور :- سياسي وعسكري أميركي من أصول هولندية والرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأميركية، ولد في ولاية تكساس الأميركية في ١٤ تشرين الأول ١٨٩٠، كان عضواً في الحزب الجمهوري، شغل خلال الحرب العالمية الثانية منصب القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا والمسؤول عن التخطيط و الإشراف على غزو شمال إفريقيا في عملية الشعلة في (١٩٤٢ – ١٩٤٣)، والغزو الناجح لفرنسا وألمانيا خلال (١٩٤٤ – ١٩٤٥) من الجبهة الغربية . أصبح في عام ١٩٥١ أول قائد أعلى لحلف الناتو، حكم الولايات المتحدة الأميركية خلال المدة (١٩٥٣ – ١٩٦١)، وكان له دور في إسقاط حكومة محمد مصدق في إيران ١٩٥٣ وانهاء الحرب الكورية في العام نفسه، بعد ان لوح باستخدام الأسلحة النووية، نجح في حماية القوميين الصينيين في تايوان من خلال إصدار قرار فرموزا في عام ١٩٥٥ من جانب الكونغرس، وأجبر في العام التالي الكيان الصهيوني والمملكة المتحدة وفرنسا بانهاء عدوانهم على مصر . توفي في العاصمة الأميركية واشنطن في ٢٨ آذار ١٩٦٩ . www.marefa.com .

(156) Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, p. 7 .

(157) Takashi shiraishi (ed.), Across The Causeway : A Multi – dimensional Study of Malaysia – Singapore Relations, Published by Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2009, p. 164 .

(158) Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, p. 7 .

(١٥٩) عصبة الامم :- منظمة دولية أُسست بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، نشأت فكرة تأسيسها من قبل وزير الخارجية البريطاني ادوار أجراي، وتبناها بشكل كبير الرئيس الأميركي وودرو ولسون، الذي أراد ان تتضمن معاهدة فرساي نصاً يدعو لانشاء هذه المنظمة الأممية، وبالفعل تم إدراج نص التأسيس في ٢٥ كانون الثاني ١٩١٩، وعقدت العصبة أول اجتماعاتها في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠، نجحت العصبة خلال مسيرتها في حل بعض النزاعات العالمية في عشرينيات القرن العشرين، لكنها عجزت عن حسم أحداث الثلاثينيات، ففشلت في مواجهة القوى الفاشية في العالم ومنعها من قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، مما استدعى تفكيك المؤسسة من تلقاء نفسها في ١٨ نيسان ١٩٤٦، والاستعاضة عنها بمنظمة الأمم المتحدة . www.marefa.org .

(١٦٠) للتوسع في تأسيس منظمة الأمم المتحدة ينظر:-

حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٠٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥، ص ٤٣ – ٧٥؛ محمد حبيب صالح ومحمد يوفا، قضايا عالمية معاصرة (دراسات في العلاقات الدولية المعاصرة)، ط١، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٩، ص٢٥ – ٣٩ .

(١٦١) تشودري محمد علي :- سياسي باكستاني، ولد في جالاندهار في تموز ١٩٠٥، درس الكيمياء في جامعة البنجاب في لاهور، كان له دور في وضع الرؤية المناسبة لإدارة باكستان بعد قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، عُين في عام ١٩٤٧ أمين عام لحكومة باكستان، ثم صار وزير للمالية، وأصبح رابع رئيس وزراء في تاريخ باكستان في (١٩٥٥ – ١٩٥٦)، قاد تشودري محمد علي قوى المعارضة ضد دكتاتورية محمد أيوب خان العسكرية، توفي في كراتشي في ١ كانون الأول ١٩٨٠ .

www. encyclopedia Britannica.com .

(162) Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, p. 8 .

(١٦٣) للتوسع في عمل اللجنة وتقريرها النهائي يُنظر :-

Ceylon Constitution : Report of The Commission on Constitutional Reform, Secret, 31st August, 1945, No. 138, In: D.P.B.M.G., 1945, Pp. 102 – 184 .

(١٦٤) وعد بلفور :- وهو الميثاق أو التصريح الذي صُدق عليه في المؤتمر الإمبراطوري المنعقد في لندن في خريف ١٩٢٦، وبحضور ستة من دول الدومنيون هي (كندا واستراليا ونيوزلندا وجنوب إفريقيا وايرلندا الحرة ونيوفاوندلاند)، وأعلن من جانب اللورد آرثر جيمس بلفور، إذ ذكر فيه ان كل دومنيون تابع للإمبراطورية البريطانية هو مستقل ذاتياً ومتساوي في المنزلة مع انجلترا، ولا أحد يتبع الآخر، لكنهم مشتركين في الولاء للتاج البريطاني، ومرتبطين فيما بينهم بكل حرية بصفتهم أعضاء في الكومنولث البريطاني للأمم .

Bloomsbury Publishing, Whitaker's Britain, Published by Bloomsbury Publishing Plc, London, 2013, p. 114 .

(165) Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, p. 8 .

(166) Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, p. 9 .

(١٦٧) انضمت سريلانكا إلى منظمة الأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول ١٩٥٥ .

Chadwick F. Alger, The United Nations System : A Reference Handbook, Published by ABC CLIO, California, 2006, p. 155 .

(168) Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, p. 9 .

(169) Ibid, p. 10 .

(170) Newspaper SG, Merdeka Talks – First All – Party Mission to London is Held, 23rd April, 1956; Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, Pp. 11 – 14 .

(171) Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, p. 11 .

(172) Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, p. 12 .

(173) Ibid, p. 13 .

(174) Ibid, p. 14 .

(175) The Straits Times, The Straits Times Singapore, Mon. Apr.23, 1956, Uncertainty in London, 23 April, 1956, p.6; Memorandum to be Submitted by The All – Party Delegation to The Singapore Constitutional Conference, April 1956, in : C.P. (56), Secret, 14th April, 1956, No. 56, in: D.P.B.M.G., 1956, p. 14 .

(176) Memorandum by The Secretary of State for The Colonies, C. (57), Secret, 28th February 1957, No. 55, In: D.P.B.M.G., 1957, Pp. 1 – 3 .

(177) The Straits Times, Merdeka 13 are Now More Cheerful, 27 April, 1956, p.1; Memorandum by The Secretary of State for The Colonies, C. (57), Secret, 28th February 1957, No. 55, In: D.P.B.M.G., 1957, p. 3 .

(178) Memorandum by The Secretary of State for The Colonies, C. (57), Secret, 28th February 1957, No. 55, In: D.P.B.M.G., 1957, p. 4 .

(179) Memorandum by The Secretary of State for The Colonies, C. (57), Secret, 28th February 1957, No. 55, In: D.P.B.M.G., 1957, Pp. 4 – 5 .

(١٨٠) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢٣٣ .

(181) The Singapore Free Press Newspaper, All – Or Nothing : Marshall, 16 April, 1956, p. 1 .

(182) The Singapore Constitutional Conference, 16 May, 1956, Vol. 197, In: HANSARD, 1956, p. 474 .

(١٨٣) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢٣٥ .

(١٨٤) المصدر نفسه، ص٢٣٥ – ٢٣٦ .

(185) Singapore Constitution Conference (White Paper), 16 May, 1956, Vol.552, In: مذكرات Hansard, 1956, p. 2013; لي كوان يو، ص ٢٣٧

(186) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 18 – 19 .

(187) Singapore Talks (Publicity), 30 May, 1956, Vol.553, In: Hansard, 1956, p. 17

(١٨٨) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢٤١ .

(189) The Straits Times, The Marshall Diary, 6 June 1956, p. 2 .

(190) The Straits Times, From Clerk to Chief Minister, 8 June 1956, p. 8 .

(191) Disturbances in Singapore, 30 October 1956, Vol.199, In: Hansard, 1956, Pp. 1118 – 1119; مذكرات لي كوان يو، ص ٢٤٤ – ٢٤٥، ٢٤٨

(١٩٢) جون فوستر دالاس :- قانوني وسياسي أميركي، ولد في العاصمة الأميركية واشنطن في ٢٥ شباط ١٨٨٨، كان عضواً في الحزب الجمهوري وعضو في الكونغرس الأميركي، كان مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة خلال (١٩٤٥ – ١٩٤٨) ثم في عام ١٩٥٠، عينه الرئيس دوايت إيزنهاور وزيراً للخارجية الأميركية خلال (١٩٥٣ – ١٩٥٩)، أتبع سياسة تُسمى بـ (حافة الحرب) في سياسته الخارجية ورفض سياسة (عدم الانحياز) وسحب تمويل مشروع السد العالي في مصر، عارض سياسة الشدة التي أتبعها كل من الكيان الصهيوني والمملكة المتحدة وفرنسا تجاه مصر خلال حرب السويس في مصر عام ١٩٥٦ . توفي في واشنطن في ٢٤ أيار ١٩٥٩ . . www.marefa.org

(١٩٣) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢٤٩ .

(194) Memorandum by The Secretary of State for The Colonies, C. (57), Secret, 28th February 1957, No. 55, In: D.P.B.M.G., 1957, p. 1 .

(195) Constitution Singapore, 17 April, 1957, Vol. 568, In: Hansard, 1957, p. 201; Outline Scheme for The New Singapore Constitution, C. (57), Secret, 28th February 1957, No. 55, In: D.P.B.M.G., 1957, p. 4 .

(196) The Singapore Free Press Newspaper, Lim Lays Out His Proposals for The Big Talks, 5 March, 1957, p.1; Outline Scheme for The New Singapore Constitution, C. (57), Secret, 28th February 1957, No. 55, In: D.P.B.M.G., 1957, Pp. 4 – 5 .

(197) Outline Scheme for The New Singapore Constitution, C. (57), Secret, 28th February 1957, No. 55, In: D.P.B.M.G., 1957, Pp. 5 – 6 .

(١٩٨) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢٥٥ .

(١٩٩) تشو سوي كي :- سياسي سنغافوري، وعضو في حزب العمل الشعبي، ووزير التعليم خلال (١٩٥٥ – ١٩٥٩)، كان عضواً في الوفد السنغافوري المفاوضات لرفع المكانة الدستورية لسنغافورة في لندن في نيسان ١٩٥٧، انتخب رئيساً لحزب العمل الشعبي في عام ١٩٥٧ .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(٢٠٠) ليم شون مونغ :- سياسي سنغافوري، كان احد أعضاء الوفد السنغافوري الممثل لكل الأحزاب السنغافورية الذاهب إلى لندن في نيسان ١٩٥٧، لرفع المكانة الدستورية لسنغافورة، كان ممثلاً عن الحزب الاشتراكي التحرري، كان رئيس إتحاد نادي أبناء سنغافورة خلال (١٩٥٤ – ١٩٥٩) .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(201) The Singapore Free Press Newspaper, Lim Lays Out His Proposals for The Big Talks, 5 March, 1957, p.1 .

(202) The Straits Times, Confident Lim in London Says : We Will Win, 10 March, 1957, p. 1 .

(203) Newspaper SG, Merdeka Talks – Second All Party Mission to London is Held, 11th March, 1957 .

(204) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 19 – 20 .

(205) The Singapore Free Press Newspaper, Lim Lays Out His Proposals for The Big Talks, 5 March, 1957, p.1 .

(206) Constitution Singapore, 17 April, 1957, Vol. 568, In: Hansard, 1957, p. 202; Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 20 .

(207) The Singapore Free Press, Pact Will be Made Public After Signing Today, 11 April, 1957, p. 12 .

(208) Newspaper SG, June 1957 Legislative Assembly by Election, 29th June, 1957; Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 20 .

(209) Constitution Singapore, 8 May, 1957, Vol. 569, In: Hansard, 1957, p. 976 .

(210) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 20 – 21 .

(٢١١) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢٦١ .

(212) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 21 .

(213) Ibid, p. 22 .

(214) Ibid .

(215) The Straits Times, The New Singapore, 28 November 1958, p.1 .

(216) Newspaper SG, Singapore Citizenship Ordinance is Passed, October, 1957 .

(217) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., Pp. 14 – 15 .

(218) Newspaper SG, Merdeka Talks – Third All – Party Mission to London is Held, 13th May, 1958 .

(219) The Straits Times, The New Singapore, 28 November 1958, p.1 .

(220) Newspaper SG, Merdeka Talks – Third All – Party Mission to London is Held, 13th May, 1958 .

(221) Newspaper SG, State of Singapore Act is Passed, 1st August, 1958 .

(٢٢٢) الجمعية الصينية المالاوية :- حزب سياسي ماليزي، شُكل في ٢٧ شباط ١٩٤٩، بدعم جزئي من الإدارة الاستعمارية البريطانية ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الغاية من تشكيلها هي تحقيق الرفاهية الاجتماعية والوقوف بوجه الأحزاب اليسارية (وخاصة الشيوعية) في ماليزيا، تحولت رسمياً إلى حزب سياسي في عام ١٩٥١ عن طريق رجل الأعمال الصيني تان شينغ

لوك (Tan Cheng Lock)، كانت معظم أعضائها من ملاك الأراضي والطبقات العليا في المجتمع، أما الطبقات الفقيرة، فقد انضم معظم أفرادها للأحزاب الاشتراكية، وكان الصينيين فيها من المؤيدين للحزب الوطني (الكومنتانغ) وضد الحزب الشيوعي الصيني .

www.gutenberg.us .

(٢٢٣) إتحاد سنغافورة – المالاوي :- شكل هذا الاتحاد في ماليزيا في ١٤ أيار ١٩٢٦ بزعامة محمد يونس عبد الله، كان معظم أعضائه من الصحفيين المالاويين (ذا ثقافة بريطانية) ومسؤولون حكوميين وتجاز وشخصيات دينية وعلمانية وشخصيات بسيطة، كانت الغاية من التأسيس هو لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للملايو، وخاصة توفير التعليم العالي للجيل الناشئ في البلاد، واعتبر تأسيس الإتحاد نقطة تحول سياسية لسكان الملايو، لإيجاد تنظيم يُطالب بحقوقهم . وهو من أوائل الأحزاب التي ظهرت في الملايو .

Newspaper SG, Singapore Malay Union is Formed, 14th May, 1926 .

(٢٢٤) المؤتمر الوطني الهندي – المالاوي :- حزب سياسي تشكل في الملايو في عام ١٩٤٥، وهو من أوائل الأحزاب السياسية فيها، اتخذ تسميته من أسم " حزب المؤتمر الوطني الهندي "، ان الهدف الأساسي للحزب، هو العمل على تحسين أحوال المجموعة العرقية الهندية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكان للحزب رؤية تقوم على الاعتراف بالتعددية واحترام باقي العرقيات الأخرى، واحترام ثقافاتهم، أُتهم الحزب من بعض القوميين الهنود بانه يقف إلى جانب منظمة الملايو الوطنية المتحدة على حساب مصالح الهنود وحقوقهم، وذلك من أجل البقاء بالسلطة، إلا ان الحزب أكد على انه يدعم الاستقرار والنظام السياسي في البلاد، وتحقيق الازدهار الاقتصادي فيها، شارك في عام ١٩٥٥ بالحكومة الائتلافية، وانضم للتحالف الحاكم .

رندة حسين أميح، المصدر السابق، ص٥٣ .

(225) Newspaper SG, 1959 Legislative Assembly General Election, 30th May, 1959 ; لي كوان يو، المصدر السابق، ص٢٩٤ – ٢٩٥ .

(٢٢٦) اونغ اينغ غوان :- سياسي ووزير ومحاسب سنغافوري من أصل ماليزي، ولد في ملقا في عام ١٩٢٥، رئيس بلدية سنغافورة خلال (١٩٥٧ – ١٩٥٩)، وشغل منصب وزير التنمية الوطنية في (١٩٥٩ – ١٩٦٠)، وكان عضو في حزب العمل الشعبي، استقال في ١٦ حزيران ١٩٦٥ من عضوية الجمعية التشريعية وتقاعد من العمل السياسي . توفي في ماليزيا في عام ٢٠٠٨ عن عمر يُناهز الـ (٨٣) عاماً .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(227) The Straits Times, Merdeka – Then Leaders are Chaired ih The Streets, 31 May, 1959, p.1 ؛ لي كوان يو، المصدر السابق، ص٣٠٣ – ٣٠٤

(228) Newspaper SG, 1959 Legislative Assembly General Election, 30th May, 1959

(٢٢٩) ويليام غود :- دبلوماسي بريطاني، ولد في تويكنهام (Twickenham) في ٨ حزيران ١٩٠٧، تولى مناصب عدة منها، رئيس القسم الاقتصادي في الملايو في عام ١٩٤٨، ثم الحاكم العام لعدن (١٩٤٩ – ١٩٥٣)، وهو آخر حاكم بريطاني لسنغافورة، والذي حكم من ٩ كانون الأول ١٩٥٧ واستمر لغاية ٢ حزيران ١٩٥٩، وأصبح أول رئيس لدولة سنغافورة (يانجدي بيرتون نيجارا) وبقي في هذا المنصب لمدة ستة شهور، وذلك عندما حصلت سنغافورة على الحكم الذاتي التام

في ٣ حزيران ١٩٥٩، واستخلفه في المنصب يوسف عاشق . ثم صار حاكماً عاماً على شمال بورنيو خلال (١٩٦٠ – ١٩٦٣)، توفي في ٢٣ أيلول ١٩٨٦ .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(٢٣٠) ديفان ناير :– سياسي سنغافوري من أصل ماليزي، ولد في ملقا في ٥ آب ١٩٢٣، درس في سنغافورة وصار معلم، ثم رئيس لإتحاد المعلمين خلال (١٩٤٩ – ١٩٥٣)، انضم في عام ١٩٥٤ لحزب العمل الشعبي، وصار أمين عام لإتحاد العمال وأصحاب الدكاكين، أدخل السجن في عام ١٩٥٦ وبقي فيه حتى حزيران ١٩٥٩، وعمل في وزارة التعليم، انتخب في عام ١٩٦٤ عضوٌ في مجلس النواب الماليزي، شكل في عام ١٩٦٤ حزب سياسي اسمه " حزب العمل الديمقراطي "، واستمر في رئاسته حتى عام ١٩٦٩، كان عنصر نشط في مجلس الاتحاد الوطني للتجارة، وصار الأمين العام له في (١٩٦٩ – ١٩٧٩) ثم رئيسه في (١٩٧٩ – ١٩٨١)، وكان في الوقت نفسه عضو في البرلمان السنغافوري منذ ١٩٧٩، وبعد وفاة الرئيس السنغافوري بنيامين شيرز (Benjamin Sheares) في أيار ١٩٨١، انتخب ديفان رئيساً لسنغافورة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٨١، وبقي في منصبه حتى ٢٨ آذار ١٩٨٥، توفي في ٧ كانون الأول ٢٠٠٥ .

www.istana.gov.sg.

(٢٣١) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٣٠٦ – ٣٠٧ .

(232) Sonthi Uma Devi, Op. Cit., p. 23 .

(٢٣٣) توه جين جاي :– سياسي سنغافوري، ولد في منطقة باتو جاجاه في مدينة بيرق في ١٠ كانون الأول ١٩٢١، من المؤسسين لحزب العمل الشعبي، كان نائب رئيس الوزراء السنغافوري خلال (١٩٥٩ – ١٩٦٨)، وتولى منصب في وزارة التعليم خلال (١٩٦٨ – ١٩٧٥)، وكان رئيس لجامعة سنغافورة المتعددة التقنيات، ووكيل جامعة سنغافورة الوطنية، توفي في سنغافورة في ٣ شباط ٢٠١٢ .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(٢٣٤) غوه كنغ سوي :– سياسي واقتصادي سنغافوري من أصل ماليزي، ولد في ملقا في ٦ تشرين الأول ١٩١٨، كان خبير اقتصادي، كان له دور كبير في تطوير سنغافورة اقتصادياً بعد تحقيق الإستقلال، تولى منصب وزارة المالية في عام ١٩٥٩ وبعدها وزارة الدفاع، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزيراً للتعليم، أضف إلى ذلك رئيس السلطة النقدية لسنغافورة، وتولى عدة شركات حكومية، توفي في سنغافورة في ١٤ أيار ٢٠١٠ .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(٢٣٥) كينيث مايكل بايرن :– سياسي سنغافوري، ولد في سنغافورة في ١٣ أيار ١٩١٣، عضو في حزب العمل الشعبي، كان أول وزير للعمل والعدالة في سنغافورة بعد الحصول على الحكم الذاتي ١٩٥٩، نظم العلاقات الصناعية وشرع في عام ١٩٦٠ محكمة التحكيم الصناعي، التي من خلالها سيلجأ العمال لطلب حقوقهم وتقديم مظلوميتهم بدل التوجه للإضراب، سَّن في عام ١٩٦١ قانون لحماية المرأة في سنغافورة، فشل في انتخابات ١٩٦٣ واعتزل العمل السياسي، لكنه واصل العمل في المكاتب العامة للدولة حتى عام ١٩٧٨، وبعدها أسس شركة قانونية خاصة به، واستمر العمل بها حتى الأيام الأخيرة من حياته، توفي في سنغافورة في ١٤ أيار ١٩٩٠ .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(٢٣٦) اينش احمد بن إبراهيم :- سياسي سنغافوري من أصل ماليزي، ولد في بينانغ في عام ١٩٢٧، فاز في انتخابات ١٩٥٥، ودخل الانتخابات بوصفه مرشح مستقل، انضم لحزب العمل الشعبي، وفاز في انتخابات ١٩٥٩، تسلم منصب وزير الصحة في حكومة سنغافورة الأولى بعد نيل الاستقلال الذاتي في حزيران ١٩٥٩، وأصبح وزيراً للعمل في أيلول ١٩٦١، تدهورت حالته الصحية كثيراً، حتى وجد ميتاً في مكتبه في ٢١ آب ١٩٦٢ وهو لم يبلغ من العمر إلا (٣٥) عام . ولفقدانه، أعلن الحداد لمدة يوم واحد في سنغافورة .

www.eresources.nlb.gov.sg .

(٢٣٧) يونغ نايك لين :- سياسي سنغافوري من أصل ماليزي، ولد في سرمبن الماليزية في ٢٤ حزيران ١٩١٨، درس في سنغافورة، كان المدير العام لشركة التأمين فيما وراء البحار لمدة (١٨) عام، استقال من منصبه، وانضم لحزب العمل الشعبي، ورشح لانتخابات ١٩٥٩، أصبح وزير للتعليم خلال (١٩٥٩ – ١٩٦٣)، ثم وزير للصحة (١٩٦٣ – ١٩٦٨)، وصار سفيراً لبلاده في المملكة المتحدة خلال (١٩٧٥ – ١٩٧٧)، توفي في سنغافورة في ٢٩ حزيران ٢٠١٢ .

www.wikiwand.com .

(٢٣٨) سينثمبي راجاراتنام :- سياسي وصحفي سنغافوري من أصل سريلانكي، ولد في منطقة جفنا (Jaffana) السريلانكية في ٢٥ شباط ١٩١٥، انتقل إلى ماليزيا حيث يعمل والده مشرف في أحدى مزارع المطاط في سرمبن، ودرس هناك، ثم درس القانون في لندن، وعمل صحفي لمدة أربع سنوات هناك، عاد إلى ماليزيا في عام ١٩٤٧ وعمل صحفي خلال (١٩٤٨ – ١٩٥٠)، توجه إلى سنغافورة في عام ١٩٥٠، وعمل كمحرر، ثم محرر في صحيفة ستريتس تايمز السنغافورية خلال (١٩٥٤ – ١٩٥٩)، كان من المؤسسين لحزب العمل الشعبي، استقال من صحيفة ستريتس تايمز ورشح لانتخابات ١٩٥٩، وصار وزير للثقافة خلال (١٩٥٩ – ١٩٦٣)، وبعد ان حصلت سنغافورة على استقلالها في عام ١٩٦٥، شغل منصب وزير الخارجية حتى عام ١٩٨٠، وفي بعض الأوقات صار وزير للعمل، وأصبح النائب الثاني لرئيس الوزراء خلال (١٩٨٠ – ١٩٨٥)، استقال من العمل السياسي في عام ١٩٨٨، واخذ يدرس في معهد جنوب شرق آسيا في سنغافورة، توفي في سنغافورة بسبب عجز في القلب في ٢٢ شباط ٢٠٠٦، وأقيمت له مراسيم جنائزية في ٢٥ شباط وحضر معظم زعماء سنغافورة حتى من الخارج لتوديعه .

www, roots.sg .

(239) The Straits Times, Lee's Cabinet : This is it, 6 June, 1959, p.1; لي كوان يو، المصدر السابق، ص٣٠٧ – ٣٠٩ .

(240) The Straits Times, Lee's Cabinet : This is it, 6 June, 1959, p.1 .

(٢٤١) لي كوان يو، المصدر السابق، ص٣١٣ – ٣١٥ .